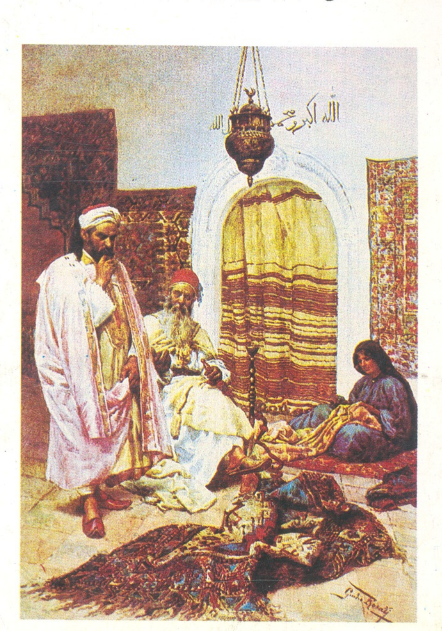
مصر النهضة

مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٥

طوائف الحرف في مصر

١٨٠٥ ـ ١٩١٤



د. عبد السلام عبد الحليم عامر

الهيئة المصرية العامة للكتاب



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

يونان لبيب رزق

خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

طوائف الحرف فى مصر

من ١٨٠٥ - ١٩١٤

د. عبد السلام عبد الحليم عامر
كلية التربية - جامعة حلوان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣

تقـــديم

الفترة التى تعالجها هذه الدراسة عن طوائف الحرف فى مصر بين تولية محمد على باشـوية مصر عام ١٨٠٥ وبين اعلان الحماية البريطانية عـام ١٩١٤ فترة فارقـة فى التاريخ المصرى الحديث .. فترة كانت تختفى قسمات العصـور الوسطى التى ظلت ملازمة لمصر حتى قدوم الحمـلة الفرنسـية وتأكدت ابانها القسـمات الجديدة .. قسمات العصور الحديثة .

بعض هذه القسمات لم يستغرق وقتا لاختفائه ، فمثـلا ضرب المؤسسة العسكرية القديمة التى تشكلت أساسا من العناصر التركية والمملوكية تم ضربها ، بل واجتثاث نظمها ، لتحل مؤسسة جديدة ، هى الجيش المصرى الوطنى الذى اكتملت مقوماته قبل أن ينتهى العقد الثانى من القرن التاسع عشر .

الادارة سارت عملية تحديثها بخطوات واسـعة ناهيك عن التعليم ونظم الرى واقامة المصانع وغيرها من مظـاهر التقدم المـادى .

الأمر الذى استغرق رقتا هو التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد استمرت عملية التغيير تأخذ مجراها الطبيعى بالنسبة لهذه التنظيمات ولم يستو التغيير فيها الا خلال فترة الاحتلال البريطانى .

وتقدم « طوائف الحرف » النموذج على ذلك ، فرغم ابنية الدولة الحديثة ، ورغم المتغيرات الاقتصادية بزراعة الغلات النقدية وقيام بعض الصناعات ، ورغم المتغيرات السياسية بقيام الحركة الوطنية بكل ما صاحبها من مؤسسات سياسية مثل المجالس النيابية ، وشعبية مثل الأحزاب ، ورغم عملية الأخذ الواسعة بأسباب الحياة الأوربية فيما عرف بحركة التحديث Modernization أو التغريب Westernization رغم كل ذلك فقد تطلبت المسألة وقتا .

فاختفاء نظام اجتماعى مثل طوائف الحرف كان يتطلب فضلا عن عوامل التآكل الخارجية التى تمثلت فى كل ما المحنا اليه من متغيرات .. كانت تتطلب تحللا من الداخل وهو ما رصده الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر فى هذا العدد من مصر النهضة .

واشهر من تناول هذا الموضوع بالدراسة من قبل كان الأستاذ جبرييل بير فى كتابه المعروف
Egyptian Guilds in Modern Times
كذا فى فعل فى كتابه المترجم تحت عنوان « تدهور واختفاء طوائف الحرف » الا أن الدكتور عبد السلام فى هذا العمل بالاضافة الى الدراسة المسحية التى قدمها فهو قد استعان بمجموعة كبيرة من الوثائق المصرية والتى يشير اليها فى نهاية عمله الأمر الذى ربما لم يتح بنفس الشكل للأستاذ بير .

وفى تقديرنا ان نشر هذا العمل من جانب مصر النهضـــة انما يقدم مؤشرات هامة لعمليـــة تحول مصر من العصور الوسطى الاقطاعية الى مجتمع العصـــور الحديثـــة المدنى الذى كان لابد معه من اختفاء آخر تكوينات تلك العصور .. الطوائف الحرفية ، وهى مؤشرات نعتقد اننا فى اشد الحاجة للتعرف عليها !

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مقدمة

كان الحرفيون هم أهل الصناعة فى مصر حتى عام ١٨٩٠ أ ولا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا حتى الحرب العالمية الأولى ، ولما كانت مصر قد مرت خلال القرن التاسع عشر بأحداث كبيرة وخطيرة ، تركت بصماتها الواضحة على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فقد وقع اختيار الباحث على دراسة تلك الفئة فى الفترة الواقعة بين تولى محمد على والحرب العالمية الأولى ، تحت عنوان « طوائف الحرف فى مصر من ١٨٠٥ - ١٩١٤ » .

وكانت الطائفة الحرفية وحدة اقتصادية واجتماعية ، تشكل مجتمعا قائما بذاته وسط المجتمع المصرى عامة ، وكانت تضم أصحاب رأس المال والعمال معا ، وقد فسد نظامها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وربما ساعد على ذلك انه لم تكن هناك قواعد علمية ، أو مدروسة لاحتراف الحرف .

وبتولى محمد على زمام الأمور فى مصر ، طرأت تغييرات هامة على الحياة الحرفية ، حيث أصبح الحرفيون قسمين : قسم

يعمل فى ورش الحكومة ومصانعها وخاضـــع للادارة مباشرة ، وقسم لا يعمل طرفها ويعمـل حرا ، واذا كان محمد على قـد أشرف على القسم الأول مباشرة ، فقد كان الآخر تحت عينه ، وبذا اشرف عليهما (الكل) بطريق مباشر وغير مباشر ، واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه حتى فى عهد خلفائه .

ولأهمية الحرفيين التى لا يمكن تجاهلها فى المجتمع المصرى ، نرى ان دراســة المجتمع المصرى فى العصر الحديث لا يمكن ان تكتمل الا بدراســة أوضاعهم والظروف التى حكمتهم وعاشــوا فيها ، ولذا أفرد البحث صفحاته ليكشــف عن تلك الأوضــاع والظروف والعلاقات الداخلية للحرف ، وعلاقة الحرفيين بالمجتمع وكيفية سيطرة الحكومات عليهم .... الخ .

واذا كانت بداية الدراسة قد سارت مع تولى محمد على ، وما أحدثه من تغييرات على سطح الحياة الحرفيــة ، فان نهايتها كانت عند الحرب العالمية الأولى ، لأنها بداية الفترة التى شهدت ذوبان الحرفيين ، حيث لم نسمع عن دور لهم بعد تلك الحرب ، وبالتالى لم نر من الدولة اهتماما بهم ، كما كان الحال قبل تلك الحرب ، مما يجعل من تلك الفترة بداية مرحلة أخرى من حياتهم .

وبين نقطتى البداية والنهاية قسمت الدراسة الى فترتين واضحتين فى خصائصهما وظروفهما .. الخ ، تناولت اولاهمـا فترة محمد على ، على حين تناولت الثانيــة الفترة بعده وحتى الحرب العالمية الأولى ، وقد احتوى كل منهما على عدة فصول ، خص الأول منهـا الفصـول الخمســة الأولى على حين خص الثانية الفصول الثلاثة التالية ، أما الفصل التاسع والأخير من الدراسة ، فقد خصص لدراســة عوامل تدهور الحرف عامة ، اى فى الفترتين معا ، لتواصل بعض عوامل التدهور فيها .

وقد رجعت فى هذه الدراسة الى وثائق دار الوثائق القومية، والكتب الوثائقية ، وبعض التقارير ، وجريدة الوقائع ، والمراجع العربية والأجنبية ، ورغم ذلك فان المشكلة التى واجهتنى هى قلة المصادر ، بل والمراجع التى تعاملت مع ذلك الموضوع ، وزاد من صعوبة الأمر أن الحرفيين وقياداتهم فى الفترة التى تناولها البحث لم يتركوا مذكرات أو وثائق خاصة ، وزاد من صعوبة الأمر ان دفاتر الحرف المسجل بها اسماء الحرفيين واعدادهم وقياداتهم ــ كما كان الحال فى القاهرة والاسكندرية ــ قد ضاعت نتيجة لعدم أخذهم بنظام الأرشيف أو الحفظ الجيد .

وقد قسم البحث الى تسعة فصول غير التمهيد الذى تناول وضع الحرفيين قبل فترة الدراسة ، وعالج الفصل الأول منها البناء الطائفى فى عهد محمد على ، وتناول الفصل الثانى دخول محمد على العملية الانتاجية وأثره فى الحرفيين ، أما الفصل الثالث فناقش نظام محمد على الانتاجى وعلاقته بالحرفيين على حين ناقش الفصل الرابع الحرفيين ونشاطهم فى عهد محمد على ، ثم خصص الفصل الخامس لدراسة معاملة محمد على للحرفيين ، وقد عالج الفصل السادس الوضع الحرفى بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، ثم عالج الفصل السابع التنظيمات الحرفية بعد محمد على وحتى تلك الحرب ، وتناول الفصل الثامن البناء الطائفى فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، أما الفصل التاسع فكان حول دراسة عوامل تدهور واختفاء الحرف فى فترة الدراسة ، وانهيت البحث بخاتمة ، وهى تقويم لطوائف الحرف فى مصر .

والله ولى التوفيق ؟

دكتور

عبد السلام عبد الحليم عامر

التمهيد

كان العمال يلتفون حول رؤساء الصناعات فى أيام الفراعنة ، وبفتح العرب لمصر وجدوا فيها أثرا من ذلك النظام ، الذى كان يقوم على التفاف العمال حول شيخ الحرفة والخضوع لأوامره (١) حيث كان المحتسب يعين لكل طائفة عريفا من بين أفرادها لمعرفته بدقائق المهنة وأسرارها ، كى يتولى أمرها ويشرف على كل ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها ، وليكون ممثلهم أمام السلطات (٢) .

وظلت الطوائف قائمة فى العصر العثمانى لاستمرار وجود العديد من الحرف به منها حرف المنسوجات الصوفية والكتانية

---

(١) حسين على الرفاعى ، الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

(٢) راشد البراوى وآخر ، التطور الاقتصادى فى مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٥ .

والقطنية ، وان كانت من الأنواع الرديئة ، وكذلك أنتشرت صناعة المواد الغذائية ، كعصر الزيوت وصناعة السكر ، وطحن الغلال وضرب الأرز ، كما انتشرت صناعة الحصر .... الخ ، وفى أواخر أيام العثمانيين اختفت مراكز صناعية كان لها شهرة واسعة ، كما تدهور الانتاج واختفت بعض الصناعات (٣) .

ومع هذا فلم يختلف هيكل الطوائف كثيرا عن ذى قبل ، حيث كانت كل حرفة تؤلف من أهلها طائفة يرأسها شيخ للنظر فى شئونها وتخضع لسلطته ، وكان للمشايخ نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء ، يختارهم حكام المدن التى يقيمون بها أو السلطة العليا (٤) .

وتعرف الطائفة الحرفية ، بأنها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ، التى ينتظم فيها أصحاب رأس المال والعمال المشتغلون بها ، وأنها تشكل مجتمعا قائما بذاته ، يكاد يكون منعزلا عن المجتمعات الأخرى ، وكذا كانت القاهرة منقسمة الى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية ، حيث كانت كل طائفة تسكن مكانا واحدا منعزلا عن بقية المجتمع ، وكان يطلق على كل حى طائفة (حارة) ، فوجدت حارة الصنادقية ، والمغربلين والنحاسين والصاغة .... الخ (٥) ويمكن تعريفها أيضا بأنها اتحاد بين أصحاب الحرفة الواحدة فى المدينة ، أما استجابة

---

(٣) محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٧ — ١٨٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

لرغبة الأفراد أو لتشجيع الهيئة الحاكمة ، بهدف خدمة أعضائه وحماية المستهلكين(٦) . وباختلاف الصناعات فى العهد العثمانى فسد نظام الطوائف وساءت قواعده ، واستمر ذلك الوضع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر (٧) اذ وضحت فى الأخير ظاهرة أساسية ، من الناحية السياسية والاجتماعية فى الدولة ، وهى اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية ، حيث لم يمتد نفوذ الدولة فى القاهرة ، الى كل مناطق اقاليم مصر ، لأن الحكام المحليين فى المديريات ، وهى الصناجق أو الكشاف ، مارسوا سلطة تامة داخل مديرياتهم ؛ لا تقل عن سلطة حكام القاهرة ، حتى وضح أن الصناعة بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، كانت خاضعة لنظام الطوائف ، ولما كان لكل طائفة شيخ ، فكان من الواضح أيضا أن منصب شيخ الطائفة كان وراثيا فى بعض الأسر ، مادامت تعمل بالصناعة (٨) .

وربما ساعد على ذلك أن مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، كانت تعانى من حالة ركود اقتصادى واهمال فى مصادر ثروتها

---

(٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج ١ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ .

(٧) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٩ .

(٨) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٢ ، وكان ذلك أمرا مألوفا فى مصر قبل الفتح العثمانى واقره العثمانيون ، لأنه يتمشى مع سياستهم فى المحافظة على الوضع الذى يجدونه فى البلاد المفتوحة قدر المستطاع راجع : السيد رجب حراز ، المدخل فى تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢ .

وتناقص سكانها ، وجمود فى أنظمتها السياسية والاجتماعية ، وتأخر العلوم ، والفنون فيها ؛ وبذا فقد شمل الاضمحلال كافة أوجه الانتاج والمبادلة فوق انها كانت تعيش منعزلة عن العالم غير متأثرة بالتطورات الاقتصادية التى مهدت لظهور نظام الصناعة الحديثة فى أوربا الغربية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (٩) حتى انه لم تطرأ تغييرات هامة على الصناعة المصرية خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر ، نظرا لقصر الفترة التى قضاها الفرنسيون فى مصر (١٧٩٨ ــ ١٨٥١) (١٠) .

ومع أن الحرف المختلفة كانت تنقسم الى طوائف (١١) الا انه كان يشرف على اغلبها من الناحية الأمنية حتى عهد محمد على ، وكيل الانكشارية (الكخيا المتولى) وهو وكيل رئيس شرطة القاهرة ، كما خضع بعض من هذه الطوائف لاشراف أغا العزبان والمحتسب ، وان كان للمحتسب حق الاشراف الخاص على المواد الغذائية ، ووجد هنساك أيضا حرف لا ترتبط بأى من هؤلاء ، وقد كانت تشكل طوائف هامشية ، كالراقصات والراقصين وعازفى المزامير (١٢) .

وبالرغم من استمرارية ذلك المنصب فى بعض الأسر ، فلابد من الاشارة الى أن شيخ الطائفة كان يتولى منصبه نتيجة لانتخاب

---

(٩) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من ق ١٩ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥ ، وأيضا : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤ .

(١٠) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٥ .

(١١) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٢) نفسه .

(موافقة) كبار رجـال الطائفة ، ثم تصـدق الدولة على تعيينه مقابل رسم وهو ما يمكن القول معه بانه كان يشترى مركزه بالمـال يدفعـه اليها ، ويختلف من وقت لآخر ، ويصبح الشيخ حاكما على الطائفة منذ تعيينه (١٣) .

وربما ساعد على ميوعة النظام الطائفى (١٤) انه لم تكن هناك قواعد علمية أو مدروسة لاحتراف الحرف (١٥) ولأنه منذ القرن الثامن عشر قد سـمح بدخول أفراد جدد اليه ، بطريقـة غير منظمة ، فمنذ ذلك القرن ارتبطت الصناعة بالزراعة فى مصر ، حيث كان عمال الزراعة يعملون بالغزل والنسيج فى أوقات فراغهم، ويشتغلون ببعض الصناعات فى الشتاء عندما يقل عملهم بالزراعة، ومما سـاعد على عدم وقف ذلك الأسـلوب ، أن الدخـل من الصناعات اليدوية التى كان يزاولها النساء والأطفال كان يكون جزءا لا يستهان به من دخل الأسرة ، وأن الصناعة كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الأولية الزراعية (١٦) .

وربما ساعد عليه أيضا أن المجتمع المصرى فى العهد العثمانى المملوكى ، كان مكونا من قوى فوقية وأخرى تحتية ، والأخيرة

---

(١٣) صالح رمضان ، الحيـاة الاجتماعية فى مصر اسماعيل ، منشـأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٩٨، ونميل الى استخدام كلمـة شراء ، لاننا وجدنا بالوثائق ما يؤيد ذلك : كاعطـاء مشيخة الحمامية التزاما لأحد الأفراد ، وبالرغم من الاستخدام الصريح لذلك المصطلح ، فاننـا نقول انها تشبه أو تقترب بشكل ما الى نظام الالتزام .

(١٤) وكان يطلق على طوائف الحرف أيضـا اسم الأصناف ، راجع : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٥) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٦) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

عبارة عن أكثرية من الزراع ، ومن المشتغلين بالحرف الصناعية فى المدن من المصريين المحرومين من كل شىء والواقع عليهم مغارم الحكم (١٧) ولذا فلا غرابة أن نجد الحرفيين قد ورثوا تنظيما للانتاج حفظ لهم وحدتهم ، وحدد لهم معالمهم وسط المجتمع المصرى (١٨) .

حيث كانت المنشآت الصناعية فى اواخر القرن الثامن عشر صغيرة الحجم ، نتيجة لصعوبة المواصلات ، وضيق نطاق السوق ، ولذا كان يعمل فى الواحدة منها صاحبها بمفرده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما وجدت بعض العمليات الصناعية التى زاولها أصحابها فى المنازل ، اما الصانع أو الحرفى فى القرية فكان ينتج ليبيع فى سوقها أو فى القرى المجاورة ، وكذلك كانت طرق الانتاج الصناعى فى مصر فى ذلك القرن ايضا بدائية ومتأخرة فكان وقود المصانع هو قش الذرة والأرز والجلة ، ولم يكن يوجد من القوى المحركة الا القوة العضلية والمواشى ، وعدد بسيط من طواحين الهواء فى الاسكندرية (١٩) .

وقد تخصصت بعض القرى فى بعض الحرف ، حتى أنها نسبت اليها ، كقرية البلاص بقنا التى تخصصت فى صنع الجرار والبلاليص ، وكانت هى والقرى المجاورة لها تورد الى كل بلاد مصر ذلك النوع من الصناعة ، لدرجة أن الدولة قد فرضت

---

(١٧) السيد رجب حراز المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٨) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣١ .

(١٩) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ - ص ١٤ .

على دواليب صنع البلاليص ضريبــة ، وكذلك قرية الغنايم ألتى اشتهرت بصناعة اللبد ، كما يلاحظ أن هناك بعض القرى نشأت فى ظروف معينة ـ كالتى ظهرت فى القرن التاسع عشر ـ ولذا ارتبط الاســـم بالمنشــــأة ، كالقنــــاطر الخيريــة والقلعـــة السعيدية ، مما جعل غالبية نشاطها حرفيا تجاريا وكذلك عزبة شلقان ـ وقتها ـ التى كان سكانها يعملون بالتجــارة والصنائع الحرفيــة العديدة ، حتى انه كان لها ســوق دائم يوجد به كل ما يوجد بالمدن (٢٠) .

وبالرغم من ذلك الوضع ، فمما لا شك فيه أنه كان لوجود الطوائف أكبر ضمان من العسف الذى كان يرتكب ضد الأفراد ، اذ كان شيخ الطائفة مســئولا عن دفع الفردة أو الاتاوة التى كانت تفرض على أعضـــاء طائفته ، ولذلك لم يكن الأعضـــاء مسئولين شخصيا أمام الدولة ، وابتعدوا بذلك عن أعمال الابتزاز ـ بعض الشىء ـ التى كان يقوم بها رجال الدولة (٢١) .

وقد وجدت عدة أنواع من النقود فى تلك الفترة منهــا : الدولارات التوسكانية ، وكانت تعرف باسم البوطاقة ، وتتداول بسعر ٨٠ ـ ٨٢ مدينى ، وهى تساوى قطعة الخردة (٢٢) كمــا كان الدولار التوسكانى يساوى ٦٨٪ تقريبا من الدرهم أو ٦٨ر.

---

(٢٠) على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتمــاعى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد ٥٤ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٢ ـ ص ٥٣ .

(٢١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٢) وصف مصر ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

من الدرهم (٢٣) وكان للبوطاقة أو الخردة سعر استبدال عادى بالقاهرة وصل الى ٨٥ مدينى (٢٤) أو ٩٠ بارة (٢٥) كما وجد القرش وكان يساوى ٤٠ بارة (٢٦) أو ٤٠ ــ ٦٠ مدينى ، والمدينى والديوانى كانا يستخدمان فى الفكة (٢٧) وأيضا وجد الزر محبوب وكان يساوى ١٢٠ مدينى (٢٨) وكذلك وجد فندقلى القسطنطينية ويساوى ١٦٠ مدينى (٢٩) .

---

(٢٣) نفسه ، ص ٢٥٠ .
(٢٤) نفسه ، ص ٢٤٩ .
(٢٥) نفسه ، ص ٢١ .
(٢٦) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٢٧) وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٢٤٩ .
(٢٨) نفسه .
(٢٩) نفسه .

الفصـــل الأول

البناء الطـائفى فى عهد محمد على

لم يكن المظهر الانعزالى أو الطـائفى قاصرا على الحيـــاة الاجتماعية ، فى المدينة فحسب ، بل انه طبق كذلك على تنظيمها الجغرافى أو الادارى ، حيث كانت المدينــة مقسمة الى منــاطق ادارية أطلق عليها ـ كما المحنا ـ حارات ، ولكل حارة شيخ له مهام بوليسية او ادارية وكان يسكنهــا عائلات ترتبط بربــاط المصلحة المشتركة (١) .

ورغم ذلك فان الحرفى المعين عند محمد على كان ينتقل من مكان لآخر ، ويوضح ذلك مطالبته بتعيين ضامن للحرف حتى لا يهرب ، كما كان الحـــال فى القبانية (٢) وغيرهم ، مما يبين أن عملية توطن الحرفيين قد بدأت تهتز ، بعد ان كانت من أعمــدة البناء الحرفى بمصر .

ونظرا لأن التنظيم الطائفى كان تنظيما اجتماعيا واقتصاديا، والطائفة منظمــة اجتماعية ، واقتصادية شبه مستقلة ، فقد كان لكل طائفة أو حرفة دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد

---

(١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، مرســل الى مأمور الديوان الخديوى .

الموروثة ، وكان الهدف من تلك النظم الطائفية التى اتخذتها كل طائفة ، المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة فى نطاق محدود ، أو سرية أو أسرات محدودة (٣) .

ورغم ذلك فقد كان هناك عزل ادارى للمشايخ ، وكان يتم ذلك فى البداية عن طريق الديوان الخديوى ، حيث تم فى سنة ١٨٣٢ عزل شيخ الصيارفة (٤) وكذلك عزل شيخ زيانى المحروسة عندما ظهر اختلاسه (٥) على حين عزل شيخ حمارة القاهرة بلا مبرر (٦) مما يبين أن دور الطوائف فى عزل أو تعيين مشايخها قد أصبح هامشيا وبالرغم من أن التعيين والعزل فى الغالب كان يتم لصالح أعضاء الطوائف الا أنه يعد تحجيما لدورها ، الذى حجم نهائيا بعمل لوائح للطوائف ، كما حدث لطائفة الصيارف فى عام ١٨٣٥ (٧) .

وعلى أية حال فقد كان شيخ الطائفة ينتخب من بين أفراد الحرفة الأكفاء ، وان كانت الحكومة تعينه شكليا ، فكان حاكم الطائفة الوحيد ، لأنه جمع بين وظائف رئيس وأمين الصندوق

---

(٣) محمد أنيس وآخر ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٣٨٥ ، ص ١٨٦ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ – ١٥١/٨ جـ ١ ، امر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر ١٨٣٤ .

(٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣ أوامر ، ص ٧٣ ، أمر كريم رقم ٣٨٣ فى ٢٣ فى ٢٣ يناير ١٨٢٦ .

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ .

وكاتب الحرفة ، وقد وجد له أحيانا مساعد هو النقيب ، الذى يبدو انه كان رئيس التنفيذ لأمراء الشيخ (٨) .

حتى أكد بعض المعاصرين انه كان لمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم اما حكام المدن التي يقيمون بها واما السلطة العليا (٩) .

دور الطوائف :

اتخذت الطائفة عدة طرق لحماية مصالح أعضائها منها : أولا ــ محافظتها على مستويات أسعار السلع ، بتحديد سعر مجز لا يبيع العضو بأقل منه ، حتى لا يدخل المنتجون فى منافسة ضارة ، لكل من المنتجين والمستهلكين ، عن طريق فرض سعر عادل لا مغالاة فيه ، ولا يضمن الا الربح المعقول للمنتج ، وخاصة بعد اشراف محمد على ، على الطوائف الحرفية (١٠) . وثانيا ـ تحديدها لعدد العمال ، والعمال تحت التمرين لكل عضو ، بشكل يحد من حجم الانتاج حتى لا ينخفض الثمن ، لأن عدد السكان كان شبه ثابت والاقتصاد كذلك فى حالة سكون ، والطلب على الانتاج غير قابل للزيادة ، وثالثا ــ منعها لكثير من السكان من ممارسة المهنة ، بحجة أنهم ان سمحوا بممارسة الحرف الصناعية فان مستوى الانتاج سيتدهور ، على حين كان

---

(٨) أميل فهمى حنا شنودة ، تاريخ التعليم حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .

(٩) أ.ب كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جـ ٢ ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٤٦ .

(١٠) عاصم الدسوقى ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧٣ .

الغرض الأساسى من ذلك هو الاحتفاظ بمستويات عالية للأجور ، ومنع المنافسة بين الحرفيين (١١) .

ورغم ذلك فلابد من ذكر أن محمـد على كان يتدخل فى اسعار المنتجات الحرفية بشتى الطرق ، اذ كان لا يوافق او يرضى برفع ثمن المنتجات حتى لا يرتفع السعر على المواطنين ، وحتى لا يحدث تسابق على رفع الأسـعار بين المنتجين ، ولذا قاوم ذلك التيار على مستوى كل الحرف غير المحتكرة ، ويؤكد ذلك عدم موافقته على رفع أجرة الطحانين (١٢) .

ولضمان جودة الانتـاج قامت الطوائف بالاشراف عليـه وبالتفتيش على أصحاب الأعمال أو الحرف ، لتتأكد من جودته ومدى مطابقته للمواصفات المطلوبة ، كى تطبق العقوبات فى حالة مخالفة تلك الشروط ، وللاطمئنـان على جودته كانت الطوائف تطلب اتباع تعليمات منها : منع العمل ليلا حتى لا يتدهور مستوى الانتاج من جهـة ، وحتى لا يزيد عن الحاجة من جهـة أخرى فينخفض الثمن ، كما حتمت بعض الطوائف على الحرفى العمل فى محله أمام الجمهور ، الذى يراقبهم وليصعب عليهم الغش ، كذلك منعت بعض الطوائف عمالها من الاشتغال بحرف أخرى ، وكذلك منعت الطوائف أصحاب الحرف من الدعـاية والاعـلان عن منتجاتهم (١٣) .

---

(١١) راجع ، الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٨٣٠/١٢/١١ ، أحكام ، ص ٢ .

(١٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ١٩٦ ، من مأمور الديوان الخديوى ، برقم ٩٢٦ فى ٢٩ يوليه ١٨٣٠ ، الى الأغـا المحتسب .

(١٣) نفسه ، ص ٧٦ ــ ص ٧٧ .

كما قامت الطائفة بوضع قيود وشروط لعضـويتها ، فلم تسمح بالانتماء اليها الا بتوافر الشروط التالية : قضـاء العامل فترة من التمرين تختلف حسب كل حرفة وحسب المنطقـة ، وغالبا ما كان العمـال يبدأون تمرينهم فيما بعد سن الثامنـة والعاشرة ، ويتم الالتحاق بخدمة صاحب الحرفة وفقا لعقد كتابى ينص على موافقة ولى الأمر على التحاق الصبى بالعمل مع تعهد صاحب الحرفة بتدريبه وايوائه ، مقابل أن يتعهد الصبى باطاعته وبخدمته باخلاص وبالتمسـك بالخلق الطيب ، ولا يكون العامل بعد التمرين صاحب حرفة ، الا اذا وجد لديه المـال اللازم ، ولذا كثيرا ما عمل بعد التمرين عامل حتى يدخر المـال المطلوب لبدء حرفـة لحســابه الخـاص ، وحتى بعد كل هـذا ، كان لا يستطيع أن يصبح صاحب حرفة الا بعد التزوج ، لأن صاحب الحرفة كان يستخدم صبية ويلتزم بايوائهم ورعايتهم واطعامهم ، واذا لم يكن متزوجا صعب عليه توفير تلك الالتزامات (١٤) .

وبالرغم من هـذا فقد ذكر ــ وهو ما لا نميـل اليه ــ أن الطوائف فى مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسـة الحرفة ، ولم تقيد المعروض من السلع ، ولم ترهق أفرادهـا بالجبايات أو تفرض رقابة غاشـمة على الانتاج ، ولم تكن من عوامل تأخر الصناعة ، بل كانت عاملا فى استمرار الصناعات فى مواجهة ظروف الانحلال والضعف (١٥) .

وهو رأى نعتقد أنه ضعيف ولا يصمد أمام النقد أو مواجهة الوضع الذى اشرنا اليه ، بل أن الذى يمكن قوله هو أن الدقـة

---

(١٤) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السـابق ، ص ١١ ــ ص ١٢ .
(١٥) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

فى التنظيم الحرفى ، أدت الى جعله يلعب دورا كبير فى تنظيمه ودعم قوته ووحدته ، هـذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد أدت تلك القيود الى اغلاق الطوائف لأبواب القبول أمام العمال الماهرين ، لأنهم ليسوا من أولاد أصحاب الحرف ، ولفقرهم ولعدم توفر رسوم الاشتراك لديهم (١٦) مما أدى الى نتائج عكس ما ذكر .

وبخاصة بعد أن قوى مركز الطوائف نجدها تشدد فى شروط العضوية ، فبالاضافة الى الشروط السابقة ، تقرر رسم عضوية مرتفعا ، وتطالب من يرغب فى الانضمام اليها بضرورة تقديمه انتاجه اليها حاويا على قدر من الابتكار لاثبات أحقيتهم فى عضويتها (١٧) ورغم ذلك فقد اتجه محمد على الى نشر الحرف بين مواطنيه ، لتغطية حاجة بلاده ، وحاجته الخاصة من الحرف الانتاجية ، ويتبين ذلك من ارسال حلاجين الى طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين عملية الحلج (١٨) مما يوضح عناية الرجل بنشر فنون الحرف على الناس عامة ؛ ويبين دخول دماء جديدة للحرف ، بعيدا عن الحرف التقليدية ، وبذا بتهدد ويهتز كيانها الاحتكارى .

ولو حاولنا مطالعة بعض أرقام الطوائف وعضويتها فسوف نجد أن عدد سكان القاهرة قد قدر بحوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فى احصاء تم قبل الحملة الفرنسية كان منهم حرفيون مستقرون ، سواء كانوا أسطوات أو عمال عاديين ٢٥,٠٠٠ نسمة ، والقهوجية

---

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٧) عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجناب العالى رقم ٤٢٢ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ أمر ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(وهم أصحاب المحلات التى يقصدها الناس لتناول القهوة)
۲٫۰۰۰ نسمة ، والخدم الذكور وهم عدة انواع منها : القواسون
والسياس ، والسقاءون ، والفراشون ، ۳۰٫۰۰۰ نسمة ، والعمال
والحمالون وعمال اليومية ۲٥٫۰۰۰ نسمة ، والأطفال من الجنسين
۷٥٫۰۰۰ نسمة تقريبا (۱۹) .

ومجموع هؤلاء ۱٥۷٫۰۰۰ نسمة ، أو حرفى على اختلاف
أشكالهم ، مما يوضح أن نسبة الحرفيين الى مجموع السكان
بالقاهرة كانت حوالى ٦۳٪ ، وهى نسبة بسيطة وبخاصة فى
غياب مشاريع الدولة ، كما يؤكد اثر القيود المشار اليها .

وفى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد طوائف القاهرة ٦٤
طائفة لمختلف الحرف (۲۰) ثم وصل الى ١٦٤ طائفة فى
عام ١٨٤٠ (۲۱) على حين أكد بير ان الطوائف بالمحروسة كانت
فى عام ۱۸۰۱ (۲۷۲ طائفة) موزعة كما يلى : ١٠٤ طائفة
للحرف الصناعية ، و ۹۹ طائفة للتجار ، و ٦۹ طائفة للنقل

---

(۱۹) علماء الحملة الفرنسية وصف مصر ، المصدر السابق ،
ص ۱۹ – ص ۲۰ .

(۲۰) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ۳۲ .

(۲۱) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، جـ ۱ ط ۲ ،
مطبعة مصر ، القاهرة ، ۱۹۳۳ ، ص ۱٥۰ ، ومما يجدر ذكره أن أصحاب
الصناعات – وتسمى الأصناف فى ذلك العصر – لم يكونوا هم وحدهم الذين
يكونون طائفة فيما بينهم ، وانما وجد هناك طوائف للنحاسين ، والصاغة ،
والصنادقية ، بل وصل الأمر الى أن تكونت طوائف للصوص ، والعاهرات ،
والشحاذين ، راجع : محمد أنيس ، تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى
ثورة يوليو ، ص ۳٦ .

والخدمات (٢٢) وبذلك التناقض الكبير بين الأرقـام تتضح حقيقة لابد من الاعتراف بها ، وهى انه فى تلك الفترة المبكرة يصعب الفصل بين الطوائف الحرفية الصناعية وغيرها بصورة تمكن من وضع احصاء أو أرقام دقيقة لها .

وعلى اية فقد ترتب على ذلك النظام الطائفى عدة نتائج هامة منها ان كل فرد فى المجتمع أصبح يجد مكانه فيه ، مهما بلغت وضاعة ذلك المكان ، وبذا افرز ذلك الوضـع ميزة هامة لنظـام الطوائف ، وهى أنه اوجد فى المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قياداتها وقواعدها (٢٣) .

كما كان لانتماء أهل حرف المدن فى طوائف أو اصناف مزايا منها : انه ربط ووثق بين أهل الحرفة لدرجة انه اشعرهم بأنهم اسرة واحدة ، وحافظ للحرفيين على مستوى معين من التربيـة والأخلاق ، حيث كانت كل طائفة تنتمى فى الغالب الى احدى الطرق الصـوفية ، ومنح الشيوخ قدرا من النفوذ السـياسى ، حيث جعل من حقهم ـ فى القرن الثامن عشر ـ الدخول مباشرة على الباشا العثمـانى ، كما سـهل للسلطات الحـكومية حفظ الأمن والاتصال بينها وبين الطوائف عن طريق شيوخها (٢٤) .

ومع هذه الميزة فقد ادى ذلك الوضع الى نتائج سيئة منها : انه منح الفرصـة لظهور طوائف خارجة على القـانون ، وعلى

---

(٢٢) Bear. G. : Egyptian Guilds in mordern times Jerusalm, 1964, P. 410.

(٢٣) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢٤) السيد رجب حراز ، المرجع السـابق ، ص ٣٢ .

مبادىء الأخلاق ، كطائفة اللصوص ، وطائفة العاهرات ... الخ ، وان كانت هذه الطوائف معترفا بها من الدولة ؛ كما جعل ولاء الفرد فى المجتمع نحو الطائفة أو المجتمع الذى تنتمى اليه ، مما أدى الى اختفاء فكرة المواطنة التى تعنى ولاء الفرد نحو الدولة ، واختفت تبعا لذلك الرابطة بين تلك المجتمعات المبعثرة (٢٥) المنعزلة .

والى جوار المظهر الطائفى أو الانعزالى لسكان المدن ، وجد المظهر الجماعى الذى كان يشترك فيه سكان المدينة الواحدة ، ويتضح ذلك المظهر فى تجمع السكان على اختلاف طوائفهم ضد السلطات الحكومية لازالة الفرض (المغارم) ، ومن تلك المظاهر أيضا الاحتفال بالمناسبات العامة والأعياد الدينية (٢٦) .

وربما كانت تلك الأسباب هى التى جعلت الحرفيين يشعرون بحقيقة وضعهم الاجتماعى ، ولذا نجدهم فى حالات توقدهم فى العهد العثمانى وما بعده لم يشتركوا فى الحكم (٢٧) .

فعندما أنشأ نابليون ديوانا بالقاهرة ، كونه من تسعة من علماء الأزهر أما ديوان عاصمة كل مديرية ، فقد كونه من سبعة من أعيانها وعلمائها ومشايخ البلاد فيها ، ثم دعا أعيان مصر

---

(٢٥) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٧) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ مصر الاجتماعى ط ٤ ، مكتبة سعيد رأفت ؛ القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢١ . خاصة وأنه كان لمشايخ الطوائف والنقباء نشاطهم السياسى الملحوظ ، وخاصة فى الأحداث التى أدت الى تولى محمد على مقاليد الحكم ، راجع : على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ – ص ٢٣ .

وعلمـاءها وتجـارها ومشايخهـا الى ديوان عـام بالقـاهرة ، ليستشيرهم فى المسائل المـالية والادارية ، ومع ذلك فلا تعد تلك الدواوين مجالس نيابية ، لأن أعضاءها لم ينتخبهم المواطنون ، بل عينهم بونابرت ، ولانـه لم يكن ملزمـا باتبـاع ما يقـرره الاعضاء (٢٨) .

ففى ١١ يونية ١٧٩٨ ، اتفق قائمقام سرى عسكر مع المشايخ والوجاقليـة ، على تعيـين عشرة من المشـايخ للديـوان ، وفى ٢١ نوفمبر من نفس العام ، عملوا ترتيبا للديوان العام على تنظيم آخر ، وعينوا له ستين نفرا ، منهم أربعة عشر يحضرون دائما ، ويقال لهم الديوان الخصـوصى ، والباقى بحسب الضرورة ، وعلى أية حال فقد كان غالبه من مشاريخ الحرف (٢٩) مكونى الديوان ، العمومى ، وان قلل من أهميـة ذلك ، أنه لم يكن لهم أهميـة كبرى بجوار أعـداد الصفوة البسيطة المكونة للدواوين المحـدودة .

وبتنظيم محمد على للحكومة المركزية فى القاهرة عام ١٨٢٤، أنشأ الديوان العـالى برئاسة الكتخدا بك وهو نائب أو وكيل الباشا ، وسمى ذلك الديوان بأسـماء أخرى ، منهـا الديوان الخديوى ومجلس القلعة ، وفى وقت ما سمى بديوان المعاونة ، وتلخصت مهامه فى بحث شـئون مصر الداخلية ، كما أنشا فى عـام ١٨٢٩ مجلس المشورة أو الشورى ، الذى كان يتكون من كبار الموظفين والعلماء والأعيان ، وينعقد مرة واحدة فى العـام ،

---

(٢٨) مصطفى القونى ، تاريخ مصر السياسى والاقتصـادى ، المطبعـة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

(٢٩) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، ص ١٢٣ .

لاستشارته فى مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية ، وأن احتفظ الرجل لنفسه بالراى النهائى فى كل تلك الأحوال (٣٠) .

وأنشأ كذلك المجلس العالى فى عام ١٨٣٤ ، وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح ، واثنين من العلماء ، واثنين من التجار ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، ومن كل مديرية اثنان من الأعيان ، وبعد ذلك أنشأ عددا من الدواوين ألفها على التوالى لكل فرع من فروع الحكومة ، منها ما كان للحربية والبحرية والمدارس والتجارة ... الخ (٣١) .

ثم أصدر محمد على فى يولية من سنة ١٨٣٧ اللائحة الادارية المعروفة بالسياستنامه ، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية ، وقد حصرت تلك اللائحة الدواوين فى سبعة ، هى : ديوان الفابريقات وديوان الايرادات ، وديوان المدارس ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان الأمور الافرنكية والتجارة المصرية ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان محمد على ألف فى عام ١٨٤٧ المجلس العمومى ، أو الجمعية العمومية للنظر فى شئون الحكومة العامة ، وكانت قراراته تعرض على المجلس المخصوص أو الخصوصى ، الذى كانت مهمته بحث الشئون المدنية الكبرى ، واصدار التعليمات للمصالح المختلفة ، وسن اللوائح والقوانين ، واذا وافق ذلك المجلس أيضا على قرارات المجلس العمومى ، أحالها على محمد على ليأمر بتنفيذها اذا وافق عليها ،

---

(٣٠) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ ــ ص ٢٠٩ .

(٣١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٠٦ ــ ص ٦٠٨ ، وأيضا : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩ .

وبالرغم من كل تلك التنظيمـات فقد كان محمـد على مصـدر السلطة العليا فى البلاد (٣٢) .

وعلى ذلك أكد الرافعى ، أن محمد على كانت عنده فكرة النظام والاصلاح ، وانه كان يميل الى أخذ راى مستشاريه فى الأمور قبل تصريفها ، مسئولا على ذلك بانشائه لتلك المجـالس والدواوين ، كى يرجع اليها فى الشـئون المختلفة (٣٣) ومن يتصفح وثائق تلك الفترة وبخاصـة المتصلة منها بالحرف يقف على ذلك الأمر مع ملاحظة أن الحرفيين لم يكن لهم وضع أو دور ومشاركة على خريطة ادارته تلك أو دولاب حكمه .

الهيكل الطائفى :

كان لكل طائفة شيخ وفى بعض الأحيان مخاترة ونقباء (٣٤) ، المخاترة جمع مختـار ، والمختار منصب بين النقيب والمعلم ، ولذا كان هيكل الطائفة يتكون ـ أحيانا ـ من ستة عناصر هم : الشيخ ، والنقيب ، والمختار ، والمعلم أو الأسطى ، والعريف ، والصبية ، ولكل فرد منهم مواصفات خاصـة ، وواجبات وحقوق تجاه الآخر (٣٥) ومع ذلك فقد كان الهيكل السائد لكل طائفـة هو الشيخ ، فالمعلم أو الأسطى ثم العريف ، ويليه الصبية .

---

(٣٢) كما أنشأ فى الاسـكندرية مجلسـا عموميـا آخر يختص بالنظر فى شئونها ، وكان يراسـه ناظر ديوان الاسكندرية ، راجع : عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السـابق ، ص ٦١٥ ـ ص ٦١٧ .

(٣٣) نفسه ، ص ٦٠٦

(٣٤) على مبـارك ، الخطط التوفيقيـة الجديدة ، أمر القـاهرة ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٤٧ .

(٣٥) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

واذا كان شيخ الطائفة يتولى منصبه من الناحيــة الاسمية بالانتخاب ، وتعينه الحكومة ، فالواقع أيضا انه كان يتولاه عن طريق الوراثة ، ومن هنا احتفظت أسر معينة بذلك المنصب يتوارثه أبناؤها ، وكان يعقب انتخـاب شيخ الطائفة اقامة حفل تثبيته فى منصبه ، يقسم فيه قسما معينا ، وقد كان الشيخ يتولى منصبه مدى الحياة ، ولكن ذلك لم يكن منع أفراد الطائفـة من عزل شيخهم عندما يجدوا منه تهاونا فى مهامه (٣٦) .

خاصة وأن أفراد أو أعضاء كل حرفة ، كانوا ينتمون الى مجموعة من الأسر المعروفة باحتكارها لهذه الصنعة أو الحرفة ، ويقطنون غالبا منطقة ـ كما بينا ـ سكنية واحدة ، ومن ثم فقد كانت الطائفية الحرفية هى الشكل الذى تميز به مجتمع المدينة فى العهد العثمانى المملوكى (٣٧) مما شجع بعض المؤرخين الى القول بأنه نتج عن ضعف سـلطة المركزية الوظيفية تلك ان ينتظم أفراد كل حرفـة فى المجتمع فى تنظيم الطائفة (٣٨) لتدبير أمورهـا بنفسها والدفـاع عن مصالحهـا (٣٩) وكذلك رعاية وحمايـة أفرادهـا وتقاليدهم (٤٠) بالرغم من أن محمد على قد سمح فى أواخر حكمه بانتقال بعض الحرفيين من حرفة الى أخرى ، لمواجهـة اضمحلال

---

(٣٦) لم يكن ذلك الانتخاب يتم بأغلبية الأصـوات ، بل باتفاق أعضاء الطائفة ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٧) محمد انيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصـولها التاريخية ، ص ١٥ .

(٣٨) محمد انيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطـاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٦ .

(٣٩) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٤٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

تكسب بعضهم بطوائفهم . أو لانتقال عاطل طائفة الى طائفة اخرى (٤١) حتى يعمل الحرفيين ولا تسوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

وبذا يتضح أن أسباب قيام الطوائف ، يرجع الى ضعف سلطة المركزية الوظيفية ؛ والى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها والى تدبير أمور الحرفة والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها وحماية افرادها .

مساعد وشيخ الحرفة :

١ – الصبى :

اتخذت كل طائفة شكل البناء الهرمى على رأسه شيخ الطائفة ، ومن بعده الأعضاء ثم الصبية المرشحون للعضوية ، وبمعنى آخر فقد قام هيكل طوائف الحرف على ثلاث درجات بعد الشيخ هم : الرؤساء ، والعرفاء ، والصبيان ، من الذين يتعلمون ويتدربون على العمل أو الحرفة فى محل أو ورشة أحد الأعضاء لعدة سنين ، يتعلمون خلالها أسرار الحرفة وتقاليدها ، ولذا كانوا يعدون قاعدة الطائفة (٤٢) .

وكان الصبى يعيش عند الرئيس ، وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس واجب تعليمه الحرفة التى يزاولها ،

---

(٤١) ديوان الويركو بمصر عربى ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ ، وأيضا الأمر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٨٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ٢ – ص ١٣ .

ولكل رئيس عدد من الصبيان لا يتعداه (٤٣) وأورد البعض أن الصبية لم يكن لهم أجر وليس لهم اية حقوق ، وانه كان لا يلتحق من الأطفال كصبية بالحرف الا أبناء المعلمين أو الزملاء فى المهنة ، وأنه كان لكل صناعة مدة يتدرب الصبى خلالها على العمل(٤٤) قدرت بحوالى سبع سنين ، يمر بعدها الصبى بامتحان ليرتقى الى درجة العريف (٤٥) .

الا انه وجدت معايير تحمى الصبى من قسوة المعلم ، سواء أكانت بدنية أم مادية ، ويضاف الى ذلك ان المعلم كان يشارك عماله وصبيته مناسباتهم الاجتماعية وأفراحهم ، وأنه كان يرعاهم اذا مرضوا ؛ مما جعله نوعا من التضامن الاجتماعى بين صاحب العمل والعمال ، كان دوره حاسما فى غياب مسئولية الدولة الاجتماعية (٤٦) وربما يؤيد ذلك ان العامل كان عادة يتزوج ابنة المعلم وبذلك كانت العلاقات فى داخل الحرفة أبوية فى العمل وفى الحياة الاجتماعية (٤٧) .

أما فيما يتعلق بغير تلك المعايير الانسانية الخلقية ، فلا نعتقد أنه قد وجدت معايير أخرى ، حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أن الأب الذى كان يريد أن يعلم ابنه حرفة ، كان عليه

---

(٤٣) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ١٤٨ — ص ١٤٩ .

(٤٤) حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، جـ ١ ، رسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٩ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ — ص ١٤٩ .

(٤٦) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٤٧) نفسه .

أو يسلمه لمحل أو لمعلم ، وكان على الصبى أن يحمل معه وجباته ليمضى اليوم ، ثم يعود فى المساء الى منزله وما أن يتعلم الحرفة حتى كان يحصل على أجر يزيد بزيادة مهارته (٤٨) .

١ ــ العــريف :

وبعد أن يتعلم الصبى أسرار الحرفة وفنونها وتقاليدهـا ، وبعد أن يحصـل على أكبر فائدة من النواحى الأخرى المتصلة بالحرفة ، يحـاول أن يرقى الى درجة العرفاء ، وهى درجـة وسط بين الصبيان والرؤسـاء فالعريف عامل أجير يعيش غالبا عند الرئيس الذى يأويه ويطعمه ، وللرئيس أن يستخدم عددا محدودا من العرفاء لا يتجـاوز واحدا أو اثنين ، وتتراوح فترة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين ، لا يحق للرئيس خلالها أن يطرده ، أما العريف الذى يترك رئيسه قبل نهايتها فلا يجد آخر يقبل أن يستخدمه ، وكان على العريف الذى يتمـكن من حرفتـه ويريد أن يعمـل مسـتقلا ــ أى يرتقى الى مرتبـة الرؤساء ــ أن يقدم عملا يثبت به مهارته (٤٩) .

حيث كان الرئيس يرشح عريفه لتلك الدرجة ، ويحصل له على تصريح من شيخ الطائفة بفتح محل بمفرده يستخدم فيه هو الآخر ما يحتاج اليه من العرفاء والصبيان (٥٠) .

ولا يحصل على ذلك التصريح بسهولة ، بل بعد عدة خطوات يمر بها ، وتبدأ بأن يثبت مهارته فى تلك الصنعة ، وذلك بعمل

---

(٤٨) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
(٤٩) أحمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ــ ١٤٩ .
(٥٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

شيء فنى فيها ، يشهد له بأنه يستحق أن يرقى الى درجة المعلم أو الرئيس ، وبذا يشهد له معلمه وباقى المعلمين فى صنعته، ويعرفون شيخ الطائفة بما تم فيحضره ويختبره ، وعندما يثبت له أهليته لذلك يقلده معلما ، وبعد حفلة تتوقف على مقدرته المالية ، يدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء والنقباء وغيرهم من باقى الطوائف (٥١) .

مما يوضح أن الترقى من درجة صبى الى درجة عامل ، ومن درجة الأخير الى درجة معلم لم يكن سهلا ، ولا يتم عشوائيا وانما يتم بعد اختبار المقدرة الفنية للمترقى حتى لا تتدهور الحرفة وتضعف جودة الانتاج (٥٢) .

وعلى أية حال فقد ظلت تلك العادة فى ثلاث طوائف هى : الصرماتية ، والحلاقين ، والحمامية ، وكانت تسمى عندهم بالشد والحزم ، وهى عبارة عن شد يلف حول وسطه . وهو حزام خاص عند شيخ الطائفة (٥٣) ويعقده النقيب عدة عقد أقلها ثلاث وأكثرها ست ، فالعريف كان يعقد الست عقد ، تفك الثلاثة الأولى منها على التوالى ، عند قراءة الفاتحة للنبى ، ثم الحسين ، فصاحب الطريقة التى تنتمى اليها الطائفة .

والعقدة التى تلى ذلك تسمى الأسطاوية ويفكها معلمه ، لأنه هو الذى رباه وعلمه الصنعة ، أما التى تليها فتسمى بالرتبة

---

(٥١) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٢) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٥٣) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، واستمرت تلك العادة فى عهد اسماعيل ، بما يعنى استمرارها حتى نهاية القرن التاسع عشر .

ويحلهـا شيخ الطائفـة ، اما الأخيرة فيحلهـا احد الأسـطوات الموجودين وأثناء الحل والعقد يقرأ النقيب الخطب والقصائد (٥٤) بالمجلس (٥٥) وبعد حل تلك العقد ، ينادى به شيخ الطائفة عضوا من أعضائها (٥٦) وعقب ذلك يتعهد المترقى بمراعـاة الطائفـة وتقاليـدها (٥٧) .

ومن الواضح أن ذلك الحفل كان يختلف عن حفل دخول الصبى الحرفة ليصبح صانعا ، وعضـوا رسميا بالطائفة ، وان كان يسمى ايضـا الشد أو شد الولد أى دخول الطائفة (٥٨) لأن الصبى لم يكن له بعد شيخ قد علمه الصنعة ، ولم يكن له رتبة يمنحها له شيخ الطائفة ... الخ ، ولذا كان يكتفى بالنصف الأول من العقد ، أى بثلاث منها فقط .

وكان يتم الحفل عادة فى بيت والد الصبى ، حيث يجتمع افراد الطائفة ، ثم يحزم الصبى بشـال ــ الحزام المشار اليه ــ ويعقد به ثلاث عقد ، ثم تقرأ الفاتحـة الأولى على الرسـول محمد صلى الله عليه وسلم ، والثانيـة على الحسين ، والثالثـة على شيخ الطريقة الدينية التى تنتمى اليها الطائفة ، وتفـك العقد الثلاث عند قراءة كل فاتحة ، ويقدم بعد ذلك شيخ الطائفة

---

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٥٥) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥٦) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٥٧) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥٨) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٦ .

ويعلن دخول الصبى الطائفة ، وعلى ذلك يقدم الصبى بدوره هدايا رمزية للشيخ ، ثم يختتم الاحتفال بتلاوة بعض الابتهالات والأدعية الدينية ، وباقامة مأدبة على نفقة والد الصبى للحاضرين (٥٩) .

وتوضح تلك الاحتفالات شيئا هاما هو مدى التسامح الدينى بين المصريين ، فمن الواضح انها كانت ذات صبغة دينية اسلامية، ولم يظهر بها أى شكل من الأشكال الدينية الأخرى ، على حين من المؤكد أن الحرفيين فى مصر كانوا يضمون كل الفئات الدينية وليس المسلمين وحدهم ، مما يعنى قوة ذلك النسيج الاجتماعى وتوحده وتآلفه .

وقد كان من حق أى فرد من أعضاء الطائفة الذين يحضرون الاحتفال أن يعترض على دخول الصبى الطائفة أو ترقيته ، وذلك بأن يعرض على الحاضرين عينة أو نموذجا من صناعته ، يثبت به عدم تمكنه من حرفته .

وربما يتبع ذلك ما يمكن تسميته بأيام أهل القاهرة وغيرها فى بعض المناسبات ، التى كانت تقام فى أيام عامة معينة معروفة ، وفى مناسبات يختارها الناس بالقاهرة وفى غيرها من بلاد مصر ، اذ كانت تسير مواكب تشبه المهرجانات ، تبرز فيها الجماهير ابتهاجا بما يحرك عاطفتها وشعورها تجاه حادثة أو انسان .

ومن تلك المناسبات ان السيد عمر مكرم زعيم مصر حين

---

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

احتفل بختان ابنته (٦٠) أقام أهل القاهرة مهرجانا شعبيا احتفالا بها ، وسار فيه أصحاب الحرف المختلفة ، يقودون عرباتهم وهى تمثل الحرفة أو العمل ، الذى تمارسه الطائفة منهم ، فيحضر أصحاب كل حرفة عربة ذات شكل معين يختارونه ، وبعد زخرفتها وتزيينها يضعون على ظهرها أدوات حرفتهم ، ومع هذه الأدوات الصانع ، كأنها محل متنقل ، فتمر عربة عليها صانع الحلوى بأوانيه وأدواته ، من دقيق وسكر وخلافه ، ثم أخرى عليها خياط يقص أثوابا ويخيطها ، وأخرى عليها بناء ، ثم أخرى عليها خباز بفرنه وعجينه يصنع الخبز ، وهكذا الحداد ، والصياد ... الخ ، ويسير أهل الحرفة أمام العربة التى تمثلهم (٦١) ويخرج أهل القاهرة أو غيرها من الصباح للجلوس فى الأماكن التى تمر بها ، لمشاهدة تلك المواكب الشعبية الرائعة ، فيروا فيها حياتهم العامة والخاصة (٦٢) .

وعندما احتفل محمد على فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨١٣ بعقد قران ابنه اسماعيل ، استمر الحفل الى ليلة الجمعة التالية ليلا ونهارا، وخلال تلك الفترة نبه على أصحاب الحرف والصنائع بعمل عربات مشكلة وممثلة لحرفتهم وصنائعهم ليمشوا بها فى زفة العروس ؛ ولذا فرض رئيس كل حرفة على أفرادها فرائض ودراهم يجمعها وينفقها على العربة ، وما يلزمها من زينة وأدوات الصنعة التى تتميز بها عن غيرها ، وما يحتاجه أيضا من أخشاب وجمال وحمير أو رجال يسحبونها ، فتصير فى الشكل كأنها محل

---

(٦٠) فى أغسطس ١٨٩٩ ، راجع : محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١١٥ .

(٦١) نفسه ، ص ١١٦ .

(٦٢) نفسه .

والبائع جالس فيها ، كالفطاطرى والحلوانى والعقاد والسمكرى.. الخ (٦٣) .

وبلغت جملة العربات ٩١ عربة بخلاف اربع عربات مخصصة للعروس ؛ وكان أمام كل عربة أهـل حرفتها وصناعها مشاة خلف الطبول والزمور ، وهم مزينون بالملابس الفـاخرة ، التى كان أكثرها مستعارة (٦٤) .

واخـذوا منذ يوم الأربعاء يمرون من تحت بيت الباشا ، ويأتى كبير الحرفة بورقته الى المتعين لملاقاتهم ، فينعم عليه بخلعة ودراهم كما يعطى البعض شال كشميرى وألفين فضة ؛ أو البعض طاقية تفصيلة قطن وأربعة أذرع جوخ ، على قدر مقام الصنعة وأهلها ، واستمر مرورهم من أول النهار الى آخره ولمـا أصبح يوم الخميس رتبوا مرور الزفة (٦٥) .

والواقع أن تلك المهرجانات لم يكن الهـدف منها المبـاهج العامة للجماهير ، أو اللهو واللعب فقط ، بل كانت بمثابة معرض متنقل يمثل الحياة الصناعية والانتاجية فى البلاد ، مما يزيد المنافسة التى تساعد على تقدم الحياة الصناعية وازدهارها ، كما أنه من جهة أخرى يذكر الناس بما فى بلادهم من صـناعة فيقبلون عليها (٦٦) .

---

(٦٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبـار ، جـ ٧ ، ط ١ ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ – ص٢٥٩ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) نفسه .

(٦٦) محمد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٣ ـ الرئيس أو شيخ الحرفة :

لما كان الرئيس صانعا فقد كان يعرف الى جوار ذلك باسم المعلم أو الأسطى (٦٧) وكان يعمل فى مصنعه الصغير ويلحق به بعض الصبيان ـ كما أوضحنا ـ لتعلم الحرفة ومعرفة أسرارها ، واذا ترك الصبى معلمه فلا يستطيع العمل بمصنع آخر ، الا بعد العودة الى شيخ الطائفة ، فاذا كان الانفصال بسبب مشاجرة بين الصبى ومعلمه تدخل الشيخ بينهما ، ليزيل الخلاف ويعيد الصبى الى عمله ، وان كان الانفصال بسبب مصلحة مالية ، وافق الشيخ وتوسط لادخال الصبى فى خدمة معلم آخر (٦٨) .

وينبغى الا يغيب عن بالنا انه فوق ملكيته لمحل العمل ، وأدوات الانتاج ، فقد كان مالكا لرأس المال المستخدم والمواد المستخدمة فى الانتاج ، مما جعل الحرفى يقوم ببيع منتجاته الى المستهلكين مباشرة ، وبذا جمع بين انتاج السلعة وتسويقها أى بين حرفتى الصناعة والتجارة (٦٩) .

---

(٦٧) وكان المعلم أو الأسطى يكون هو وزملاؤه القسم الأكبر من الطائفة ، أما العريف فهو عامل أجير يقيم غالبا عند المعلم الذى يتكفل بايوائه واطعامه كالصبى ، راجع : أميل فهمى شنودة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٨) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٦٩) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ٩ ، وربما أغرى ذلك الوضع الى محاولة تقسيمها تقسيما آخر هو : شيخ الطائفة واسطواتها (جمع أسطى) وهم مالكو المحلات وأدوات الانتاج ، أى أصحاب الأعمال ، ثم الأجراء او الصناع باليومية ويليهم الصبيان ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

بالاضافة الى ما سبق فقد كان الرؤساء بمثابة الجهاز الادارى للطائفة ، حيث كانوا ينتخبون منهم من يضع لوائح تنظيم العمل وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ... الخ من الأنظمة (٧٠) ، غير المكتوبة ومع ذلك فقد كان شيخ الطائفة أو رئيسها هو الذى يرجع اليه فيما يختص بشئونها وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية حيث كان من حقه أن يعاقب من تحدث منه مخالفات .

ورغم ذلك ، فلابد من ذكر أنه قد فقد منذ عام ١٨٣٠ عملية العقاب على أفراد طائفته ، وفقد كذلك عملية السيطرة على التسعير والأسعار خلال نفس العام ، اذ كان عليه أن ينسق ذلك مع أطراف عديدة فى بداية فصول السنة المختلفة .

ويوضح ذلك ما قرره مجلس المشورة من انه يجب أن تكتب أوراق — صحيفة — فى الديوان الخديوى تشتمل على ترتيب حدود تأديب تجرى فى حق من يمسك باثم ، ويأتى فى مقدمة تلك القوانين الحكم على من يمسك باثم بأن يؤتى به الى الديوان الخديوى ليؤدب حسب اثمه (٧١) .

ولما كان سعر المنتج يختلف بحسب اختلاف فصول السنة ، فقد كان يتفق عليه بالمشاورة مع أرباب الخبرة به ، ويؤكد ذلك الاجتماعات التى كان يعقدها رجال الدولة مع كبار

---

(٧٠) أحمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٦٤٩ .

(٧١) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، أحكام ، ص ٢ ، وأيضا : الوقائع المصرية عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس الشورة ، ص ١ .

المنتجين لتحديد الأسعار (٧٢) ومن تلك الاجتماعات ، الاجتماع الذى عقده مصطفى بك محـافظ المحروسـة ، وابراهيم أغـا المحتسب ، وخليل أفندى ناظر الجراية ، وأحمد كحله معـلم القصبخانة ، ومحمد عبد السلام شيخ القبانية ، ومحمد العربى شيخ الخبازين ، ومحمد الحريرى شيخ الصبانة ، ويوسـف والحاج داود شيخا اللبانة ، وقرىء الأمر ـ القانون المشار اليه ـ فى حضورهم (٧٣) وفهم مضمونه لهم (٧٤) .

وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن العقوبة ، قد سحبت من المشايخ ، والحقت بالديوان الخديوى ويدل أيضـا على أن التسعير كان يحدد فى اطار عـام وليس لكل حرفة منفردة ، وبذا يتضح التطور الذى أحدثه محمد على مع الحرفيين الأفراد ، ومع المشايخ من سلبهم لأهم حقوقهم ، وهو ما أشار البعض خطأ (٧٥) الى أنه قد تم فى وقت متأخر بعد محمد على .

---

(٧٢) نفسه ، وقد جاء به انه ان ظهرت جنحتهم فى بيع شىء أكثر من السعر المقرر ، وثبت ذلك على أحدهم ، فينظر ان كان ما زيد فى السـعر فضة واحدة ... الخ ، وان كان البائع متحمـلا للضرب يضرب ، وبذا اختلفت عقوبة الضرب من فضـة الى فضتين الى ثلاث ، ومن محتمل للضرب الى آخر ، أى من كهل الى متوسط فكل منهم يضرب بحسب تحمله ، راجـع : نفس المصـدر .

(٧٣) نفسـه .

(٧٤) نفسـه .

(٧٥) راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصـاد السـياسى ، ج ١ ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ١٥٠ ـ ص ١٥١ .

وأيضـا : حسـين على الرفـاعى ، الصـناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

وعلى أية حال فقد كان على رأس مشايخ الحرف ، شيخهم الذى كان يسمى شيخ مشايخ الطوائف والذى كان يشترى مركزه من الدولة على الرغم من أن هناك بعض المشايخ كان يرأس أكثر من حرفة بشيوخها التزاما كشيخ الحمامات الذى كان يرأس ٢٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام والحمارين والحمالين ... الخ (٧٦) وقد تولاها التزاما فى عام ١٨١٦ كرا بيت مغلم ديوان الجمرك ببولاق (٧٧) .

وقد أورد البعض أنه مع مطلع القرن الثامن عشر ، لم يكن يوجد بالقاهرة عادة شيخ يرأس جميع طوائف حرفها ، ومؤكدا أنه على الرغم من أن شيوخ طوائف الحرف المصرية ، كان دائما يصدر قرار حكومى بتعيينهم ، اعتبارا من بداية القرن التاسع عشر وحتى نهايته ، الا أن اختيارهم لم يكن يتم فى انتخابات حرة عن طريق أعضاء الهيئات التى يرأسونها ، وان كانت آراء كبار أعضاء الطوائف توضع فى الاعتبار عند اختيار الحكومة للشخص الذى ستعينه شيخا للطائفة (٧٨) .

وهو رأى نعتقد أنه يتطابق مع الوثائق فى شقه الأخير ، وغير موافق لها فى شقه الأول ، ويؤكد ذلك ان الفرنسيين عندما دخلوا مصر ، وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة مشايخ الحرف الذين كان يرأسهم شيخ مشايخ الطوائف ، أو رئيس عام كان يسمى

---

(٧٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

(٧٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٧٨) راجع : ج. بير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦٦ ، ص ٣١٢ .

السرنجار (٧٩) ثم أخذت سلطة المشايخ فى الاضمحلال الى أن أصبحت ألقابهم صورية ، حتى جردوا من كل سلطة فى أثناء حكم محمد على (٨٠) .

وربما لعب الفرنسيون دورا كبيرا فى ذلك ، لأنهم عندما قرروا فى شهر سبتمبر من عام ١٨٠٠ ، مليون فرنسة على الصناع والحرفيين ، بحيث يدفعون فى العام – وكان هذا شيئا لا طاقة للناس به – ١٨٦ر٠٠٠ ريال فرنسة « ويكون الدفع على ثلاث مرات فى العام ، أى كل أربعة أشهر يدفع ٦٢ر٠٠٠ ريال فرنسة وهو الثلث » . ولذلك الأمر عينوا دونا ويل مديرا للحرف (٨١) وقد يعد تعيين الفرنسيين لرئيس من عندهم مديرا للحرف سابقة خطيرة ، سار عليها الحكام من بعدهم ، مما يعد تدخلا جديدا فى شئون الحرف والحرفيين ، بالتنظيم والتجديد بشىء لم يعهدوه من قبل .

وسار على ذلك الدرب محمد على فيما بعد ، حيث نودى بالأسواق فى ابريل من عام ١٨١٣ بأن السيد محمد المحروقى شاه بندر التجار بمصر ، وله الحكم على جميع التجار ، وأهل الحرف ، والمتسببين فى قضاياهم وقوانينهم ، وله الأمر والنهى فيهم (٨٢) .

---

(٧٩) عبد المنعم الغزالى ، تاريخ الحركة العمالية ، جـ ١ ، مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٦ .

(٨٠) حسين على الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٨١) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ ٤ ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، مكتبة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٢ .

(٨٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٧ ، ص ٥١٩ .

ويتبين من ذلك النداء عدة أمور منها : أن ذلك المنصب كان موجودا ومستمرا على الأقل حتى تلك الفترة التى نودى فيها بذلك الرجل ، كما يتبين انه كان مايزال يعين عليهـا من قبل الحكومة ، وأن له الأمر والنهى عليهم بعيدا عنها ، وان الحرفيين كانوا يخضعون بذلك الشكل لرجل من التجـار فى كل شىء ، مما يثبت من جهة أخرى أن كيان أو هيكل الحرف لم يكن قد ترهل او تدهور حتى تهمله الحكومة فى ذلك النداء ، وربما يفسر تعيين رجل من التجار عليهم ، بأن التجار كانوا أقوى شـوكة منهم واكثر ثراء ، مما جعلهم أنشط دورا فى الدوائر العليـا متخذة القرار .

ولا يبدو أن تعيين رئيس على الحرفيين من التجـار كان شيئا غريبا ، لأن العلاقة بين الحرفيين والتجار كانت علاقة وثيقة فالمؤثرات الاجتماعية التى كانت تؤثر على التجـار ، كان أثرهـا يظهر بشكل مباشر على الحرفيين (٨٢) بالاضافة الى انه كان من مهـام شـيخ الطائفـة تنظيم الصـلة بين أعضـاء الحرفـة والتجـار (٨٤) .

---

(٨٣) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٧ .

(٨٤) نفسه ، وقد كان للشيخ مهـام عديدة بالاضافة الى ما سبق منها : تحديد أثمان العمل ، وترتيب درجات الأجور ، وهو الذى يقبل دخول أعضاء فى الطائفة ، ويجمع العوائد المقررة عليهم ، وذلك بتوزيعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع كما يمنح الأعضاء شـهادات تقرر كفاءتهم وتبين الأجرة اليومية لهم ، ويدافع عن الطائفـة ويفض المنازعات بين أفرادهـا ، =

تطور مهام المشايخ :

ومما يدل على اعتراف الحكومة بالمشايخ ودورهم فى حل مشكلات طوائفهم والدولة مخاطبة محمد على مباشرة شيخ القبانية ، حين أمره بحل مشكلة مصطفى القبانى ، التى تتلخص فى إنه استأجر دكان قبانى بالصاغة ، ولكن المدعو سيد صالح اخذ الوظيفة من يده (٨٥) ولذا كلف محمد على ، الشيخ بالاطلاع على سندات الطرفين ، والنظر فى تلك الشكوى طبق القانون (٨٦).

وتكليف محمد على هنا واضح ، لا لبس فيه ، حيث كلفه بأن يبحث تلك الشكوى ، ولم يترك له الحرية فى البحث ، بل ربطه بالقانون ، ومعنى هذا أنه قد أصبح لا يعترف بالعادات والتقاليد الحرفية الموروثة ، وانما وجهه نحو التجديد والتحديث، الذى بدايته العمل بالقانون المنظم لكل الأطر .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك يبين اعتراف محمد على بالمشايخ ودورهم فى ادارة طوائفهم ، واستعداده

=

مما جعل منه الأب الروحى لعمال المهنة ، وان تغير ذلك الوضع بعد الفتح العثمانى ، حيث لم تعد وظيفته أكثر من كونه جابيا للضرائب ، الأمر الذى افقد المشايخ – بعض الشىء – علاقتهم الأبوية بالحرفيين ، راجع أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ١٢ . ، وصالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، وعلى الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ – ص ٢٣ ، وفوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٥) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٧ ، أمر كريم فى ٣ يولية عام ١٨٢٢ ، الى شيخ القبانية .

(٨٦) نفسه .

للتعامل معهم ، الا أنه من الواضح من تلك الشكوى أن الحرفيين هم الذين لجأوا اليه ، منتهكين التقاليد الحرفية التى كانت تجعل من شيخ الحرفة سيدها وكبيرها الذى لا يمكن تخطيه .

وعلى ذلك يمكن القول ان الحرفيين قد بدأوا يتمردون على تلك التقاليد ويحاولون الاطاحة بها ربما تقليدا لحرية الصناع الأوروبيين الذين بدأوا يسمعون عنهم ويحتكون بهم ، أو ربما لأنهم رأوا فى محمد على مجددا ، فحاولوا الاستفادة منه فى هدم تلك التقاليد التى تقف فى وجههم .

وربما لجأوا للرجل للاستفادة من هيبته فى اضافة هؤلاء الشيوخ ، كى يتخلصوا من ظلم بعضهم أو تجاوزاتهم ، وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن تدخل الرجل فى شئون الطوائف جاء بدعوة من أعضائها ، ثم واصل بعد ذلك التدخل لصالحه ، أو يمكن القول ان مصالح الطرفين التقت معا حول اللقاء الداعى لهدم تلك العادات والتقالية الموروثة ـ دساتير الطوائف ـ التى تقف فى وجه التجديد والتحديث .

ويبدو أن محمد عبد السلام شيخ القبانية ، كان رجلا معروفا ونشيطا ، بدليل تقديمه تقريرا بحث فيه مسألة القبانيين، اللذين حتم عليه المجلس العالى اختيارهما لقسمى النخيلة وشبراخيت ، مشترطا أن يكون لكل منهما ضامن غارم (٨٧) .

---

(٨٧) المجلس العالى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٩٤ ، قرار من المجلس الخديوى رقم ١٥٦ فى ١٥ مايو ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى فى تقريره الأول ، أن القبانين الدين تم حتى الآن اختيارهم وارسالهم الى مختلف الأقاليم لم =

ثم قدم تقريرا ثانيا أوضح فيه من الحجج والبراهين ما استوجب تصديق المجلس عليه ، وايمانه بضرورة الاكتفاء عند استخدام القبانية باتيانهم بضامن الحضور (٨٨) فأصدر المجلس قراره رقم ٤٤٨ بقبول أعذار شيخ القبانية ، وبالاقتصار فى أمر القبانيين المراد ارسالهما الى النخيلة وشبراخيت على ضامن الحضور دون الضامن الغارم ، مع اتخاذ هذا القرار قاعدة يعمل بموجبها فى التعيينات القادمة (٨٩) .

وان دل ذلك على شيء فانما يدل على التطور الجديد ، الذى حدث فى حياة الحرفيين ، وهو انتقالهم من مكان الى آخر ، وهو ما لم يعهدوه من قبل ، فقد كان من أساسيات الحرف التوطن والأهلية فى مكان واحد ، واذا سلمنا بأن ذلك كان فيمن رشحوا وعملوا بالدولة ، الا أنه لابد من الاشارة الى أن الكثير منهم كانوا مجبرين عليه بدليل حدوث حالات الهروب العديدة فى سائر الحرف وعلى اختلاف الاقاليم ، وأيضا بجعلهم ضامنين للحرفى حتى لا يهرب ، مما يؤكد أيضا عدم اغراء العمل الحكومى لهم ، ونفور الكثير منه لما شابه .

=

يكن بينهم قبانى واحد ذو ضامن غارم ، وما ظهر أحدا من الناس ليكون ضامنا غارما لقبانى ما ولو ربطت له ماهية ، فأصدر المجلس العالى قراره رقم ٤٣٢ موصيا بتكليف محمد عبد السلام تخير القبانيين المطلوبين بحيث يركن الى استقامتهما والوثوق بذمتهما ، لآن المحل المزمع ارسالهما اليه يتطلب أن يكون القبانى مأمونا معتمدا عليه ، ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٢ ، ص ٨٥ ، أمر من المجلس العالى رقم ١٤٠ فى ٩ ابريل سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

(٨٨) نفسه .

(٨٩) نفسه .

وكان من مهام مشايخ الطوائف بالنسبة للدولة ، الاستفادة بخبرتهم فى المسائل التى تحتاجها وبخاصة انهم اهل خبرة لم تكن متوفرة عند كوادرها المستحدثة .

ومن أمثلة تلك المهام تثمين الخامات لها ، ويتضح ذلك من احضار الديوان الخديوى للصوف الذى يؤخذ وهو شعر من البحيرة ، على حالته الأولى التى يؤخذ بها من الأعراب ، ثم جيء بشيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، فلما اجتمعا مع بعض الموظفين بالديوان ، لم يروا بأسا فى شراء الرطل من الصوف البحراوى بثمانى عشرة بارة ، ومن الصوف العقباوى بأربع عشرة بارة (٩٠) .

وكذلك تحديد أثمان المنتجات ، التى كان محمد على بحاجة لها ، ولذا كان محمد على بحاجة الى معاونتهم ، كى لا يرفعوا أثمان تلك المنتجات ، ويبين ذلك أمر مجلس الملكية بالتنبيه على شيخ الخبازين ، بأن لا يطمع فى رفع ثمن الردة اللازمة لمصلحة المدابغ ، وأن يبيع الأردب منها باثنى عشر قرشا ونصف قرش كالأول (٩١) .

وكذلك كان من مهامهم تحديد أجور الحرفيين الذين يعملون للحكومة ، ومن امثلة ذلك اجماع شيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، على أن

---

(٩٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٤٦ ، أمر من الديوان الخديوى رقم ٩٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٠ ، الى محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية والبك الدفتر دار .

(٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١٩٢ فى ٢٤ أغسطس ١٨٣٤ ، الى مأمور الديوان الخديوى .

يضاف الى ثمن الصـــوف المعطى لصنع الجوخ أربع بارات ، تنقص من ثمن الرطل المعطى للغازلات ، فأصـــدر مجلس الملكيـــة قراره فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠، موافقـــا لمـــا ارتأياه ، لمـــا فيه من انصاف لأولئك النسوة المغبونات (٩٢) .

وان كان فى ذلك دفع لظلم وقع بطائفتهم لدى الحكومة ، بتحديد أجر لأعضائها يحمل ربحا ما ، فلابد من الاعتراف بما فى ذلك من دفاعهم عن أفراد طائفتهم ، الا اننا لا نغفل ان تحديد سعر معين كهذا ، أكد عدم التفريق بين الجيد والردىء ، مما يقضى على المنافسة التى تساعد على جودة الصناعة ونموها وتطورها .

وتجدر الاشارة الى أنهم لم ينفردوا بتحديد أجور الحرفيين، بل شاركهم فيها محمد على وبشكل كبير ومثال ذلك أمر الجناب العالى بالموافقة على زيادة ثمن قربة المـــاء ، منعا لشكوى السقائين، بسبب منع بيع مياه من الأسبلة (٩٣) .

وكان من مهامهم أيضا توريد العمالة ، التى تحتاجها مصانع محمد على ، فعلى سبيل المثال كان الديوان الخديوى يحضر شيخ الخياطين عملا بقرار شـــورى الجهادية ، ويأمره بتدبير الخياطين اللازمين ، حيث أمره فى عام ١٨٢٨ بتدبير مائتى خياط ، وارسالهم

---

(٩٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شـــورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

(٩٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شـــورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهاديـــة .

الى ورشة الخياطين التى بالداورية ، اضافة الى الخياطين الموجودين بها ، لينهوا خياطة الملابس المطلوبة قبل العيد (٩٤) .

وكذلك تكليف الديوان الخديوى لشيخ الترزية بتدبير ثلاثمائة ترزى من المصريين ، ومائة من ترزية الروم والأرناءوط ، وخمسين من ورشة الترزية التى بالقلعة ، وارسالهم الى ورشة ترزية الجوخ ، لانهاء الملابس المطلوبة للآلايات (٩٥) .

ويوضح ذلك الأمر عدة أمور منها : أن شيخ الطائفة كان ينسق ـ الى حد ما ـ العمالة التى تنتمى لطائفته عند الحكومة من ورشة الى أخرى وان الحرفيين الأجانب كل فى حرفته ـ على الأقل فى تلك الفترة المبكرة ـ كانوا يخضعون لشيخ الحرفة المصرى ، بدليل تكليفه لهم بمثل تلك المهام .

ولم يقتصر توريدهم العمالة للحكومة فى داخل مصر بل الى خارجها ، ومثال ذلك طلب مجلس الاسكندرية من محافظ الاسكندرية ، كى يكتب الى مأمور الديوان الخديوى ، بأن يبحث بواسطة شيخ الوزانين بمصر عن وزان ، ويرسله مع عدته الى الاسكندرية ، لكى يرسل الى ناظر صيدا ، ولذا كتب الى كنج عثمان اغا خازندار البحرية ، أنه يحتاج الى وزان ، وان

---

(٩٤) مجلس ملكية تركى ، محفظة ٤ ، ملف ٣٠٨ ـ ١٣١/٢ ، ج ١ ، ص ٧ ، أمر رقم ٧ فى ٢١ ابريل ١٨٣٦ ، الى أحمد أفندى وكيل مجلس الملكية .

(٩٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أحمد محمد شورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

لديه ذخـائر متراكمـة لم ترسل الى الجيش لعدم وجود ذلك الوزان (٩٦) .

وبذا يتضح ان الحرفيين لم يقتصر نقلهم من مكان الى آخر داخل مصر ، بل كان يتم نقلهم الى خارج مصر للعمل مثلما كان هو الحـال فى صيدا ، وان كان ذلك يتم بالتنسيق مع شـيخ الحرفـة .

وبالاضافة الى توريد العمالة ، فقد استعانت الحـكومة بهم ، لمساعدتها فنيا ومهاريا فى ادارة مصانعها ، ومن ذلك أيضـا قرار الديوان الخديوى ، المتعلق باصـدار أمر الى حسين بك ناظر المهمات الحربية ، بأن يستدعى الى طرفه وكلاء طائفـة الخيامين ومعلميهم ، ويكلفهم بوضع معدل للخيـام من القماش المحـلاوى (٩٧) .

وفى خضم تلك المهام العديدة وغيرها التى قام بها المشـايخ للحكومة ، فقد ظل للطوائف مهامها الأساسية ، ويتبين ذلك فى تكليف ديوان المعاونة ، مأمور التحصيل بالأسـكندرية أن يحضر شيخ طحانى الثغر المقيمين بقسم شرشرابة ، وينبه عليـه بجمع المـال والفردة المطلوبين من جميع الطحانين (٩٨) .

---

(٩٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ١٢٨ ، أمر من شـورى الجهادية ، رقم ١٧٦ فى ١٠ أغسطس ١٨٣٥ ، الى ديوان الجهادية .

(٩٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ١١ ، أمر من الديـوان الخديوى رقم ٢٣ فى ٢٢ مارس ١٨٢٨ .

(٩٨) ديوان المعاونة ، دفتر ٢ أوامر ، ص ١١٩ ، أمر رقم ٦٣٥ فى ٧ مايو ١٨٣٢ .

وكل هذا يوضح مدى استفادة محمد على بمشايخ الطوائف واستعانته بهم ، ويوضح ايضا أن الرجل قد قلم اظفارهم فقط ، ولم يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، بدليل استعانته هو بهم ، لقضاء مصالحه وادارة جهاز حكومته كما بينا ، مما يبين من جهة إخرى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى ، وان لم يكن بنفس قوته التى كان عليها قبل محمد على ، بالرغم من ان الهيكل العام للحرف لم يختلف كثيرا خلال رحلته ، وربما يرجع ذلك فى أساسه الى محاولة الحرفيين ومحمد على الارتماء فى أحضان بعضهم البعض ، مطيحين بالشيوخ وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة ، التى كانت تقف فى وجههم ، وربما يرجع أيضا الى هدم أساس من أساسيات الحرف بنقلهم من مكان لآخر بعد أن كانوا يتوطنون فى مكان واحد يمنحهم القوة والوفرة .

الفصـــل الثـــانى

دخول محمد على العمليـــة الانتاجية وأثره فى الحرفيين

سياسة محمد على الاقتصادية :

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى فى أوائل القرن التاسع عشر ، حيث اعتمدت على الزراعة واهملت الصناعة ، كما اتبعت فى تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقا لتلك السياسة كانت الدولة تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، والصناع احرار فى اعمالهم وفى تصريف انتاجهم ، تلك هى سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد على الحكم فى عام ١٨٠٥ ، فسار عليها فى البداية ، ثم تركها وتحول الى سياسة اقتصادية اخرى ، قائمة على مبداين هما :

الاستقلال الاقتصادى ، والاحتكار والتوجيه (١) حتى بولغ فى ذلك وذكر انه كان الزراع والتاجر والصانع الوحيد (٢) نتيجة لما كان له من الاشراف على غالبية عوامل الانتاج والتوزيع .

---

(١) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) P.J. Vatikiotis : The Modern Mistory of Egypt, cox a yamn limited, London, 1969, P. 65.

وأيضا :

جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ط ٢ مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .

وأدت تلك السياسة التى ادخلها واحكم تطبيقها الى تضخيم تلك المبالغات فذكر أنه احتكر فى عام ١٩١٦ كل الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى مصر منذ فترة طويلة (٣) وبما لانه أكثر من اقامة المصانع الكبرى برأسمال حكومى ، حيث عمل بها عمال وصناع لحساب الدولة بأجور محدودة ومخفضة ، ليحقق فكرتين: أولاهما فكرة الميزان التجارى الذى كان يرى انه يجب أن يكون فى صالح دولته ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى ، ومع بداية عام ١٨٢٠ بدأ الباشا يحول بالكامل هيئة الاقتصاد المصرى وبالأخص الصناعة الموجودة مهما كان أصلها (٤) .

واستمر فى سياسة تلك الى أن عقدت فى عام ١٨٣٨ معاهدة بلطة ليمان (٥) التى هدفت الى القضاء على نظامه الاقتصادى ، وفتح أبواب البلاد للاستعمار الاقتصادى ، وقد نفذت المعاهدة طبقا لاتفاق لندن عام ١٨٤٠ ، مما أمكن انجلترا

---

(٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٩ – ص ٨٠ .

(٤) — Op. Cit., P. 64.

(٥) هدف الاتفاق الانجليزى العثمانى الموقع فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ ببلطة ليمان الى تحطيم كل الأساليب الاحتكارية فى الدولة العثمانية ، وقد وجه بالدرجة الأولى ضد محمد على ونظام احتكار الدولة الذى يتبعه ، حيث قضت الاتفاقية أو المعاهدة بالسماح لرعايا بريطانيا بالاتجار فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ومنها مصر دون قيد أو شرط ، وعندما قرر محمد على تنفيذ الاتفاقية كانت كثير من الاحتكارات الحكومية قد بدأت تنهار وبدأ بعض الذين تعلموا وتدربوا فى مصانعه يعملون لحسابهم الخاص ، راجع : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، ص ٦٠ – ص ٦١ ، وأيضا : Op. Cit., P. 66.

من استعمار مصر اقتصاديا (٩) وسهل عليها مهمة استعمارها عسكريا فيما بعد .

ومع نهاية الاحتكار قضى على كثير من الصناعات ، وبدأت مصر ترتبط بالاقتصاد الرأسمالى الحر .

حيث انتهى مبدأ الاستقلال الاقتصادي بفشل النهضة الصناعية ، بعد أن تعرضت المنتجات المصرية لمنافسة المنتجات الأجنبية ، أثر الغاء الاحتكار وتقرير حرفة التجارة فى عام ١٨٤١ ، وبعد أن حد من استهلاكها بسبب نقص عدد الجيش ، وقصر حكم محمد على على مصر والسودان فى عام ١٨٤١ ، وبذلك عادت مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادى (٧) . وربما ساعد على ذلك وبتلك السرعة ، ضعف الكفاية الفنية وسوء الادارة ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، كقصور القوى المحركة أو المنافسة الأجنبية التى أدت الى القضاء على النظام الصناعى فى مصر (٨) .

دخول محمد على المجال الصناعى :

عندما انتقلت مقاليد الحكم الى محمد على كانت الحرف الرئيسية مركزة فى بعض أحياء القاهرة ؛ وساير الباشا على ذلك النظام ، لأن تجميع أصحابها فى مكان واحد يسهل مراقبتها (٩)

---

(٦) حليم عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٢ .

(٧) — Robert. L. Tignor : Modirnizetion and British Colonil Rule in Egypt, 1882 ... 1914, Princeton, London, P. 39.

(٨) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٩) — J.C.B. Richmond : Egypt 1798 — 1952, London, 1977, P. 64.

وايضا : على الجريلتى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ — ص ٦٤ .

حتى أنه أسس فى ٧ يونية من عام ١٨٠٩ مصلحة التمغة على المصوغات والمنسوجات (١٠) لتحقيق ذلك الغرض .

بل انه خطا خطوة أخرى بالنسبة للجرفيين ، وهى تجميعهم لتشغيل أعماله وصناعاته ، وتمثل ذلك فى السابع من يناير عام ١٨١٠ عندما شرع فى انشاء مراكب لبحر القلزم ، فأحضر الأخشاب الصالحة لذلك ، وجعل بساحل بولاق دار صناعة وورشات ، وجمع الصناع والنجارين والنشارين ليهيئوها ، وتحمل الأخشاب على الجمال ، ثم يركبها الصناع بالسويس سفينة ، ويقلفطونها (يطلونها بالقار) ويبيضونها (١١) ويلقونها فى البحر فعملوا اربع سفن كبيرة لحمل الأسفار والبضائع (١٢) ولأهمية عملية جمع الحرفيين لمشاريعه سنلقى عليها الضوء هنا بمثال آخر لأهميتها ، بالرغم من اننا سوف نفرد لها نقطة خاصة ، ففى آخر يناير من نفس ذلك العام ، شرع محمد على فى عمل طريق تجاه باب القلعة المعروف بباب الجبل ، يوصل الى أعلى جبل المقطم فجمعوا البنائين والفعلة والحجارين للعمل ، حتى انه نودى بالقاهرة بألا يشتغل أحد من هؤلاء فى عمارة أحد ، ليعملوا فى القلعة لاتمام ذلك العمل ، الذى تم فى العام التالى ، فكان طريقا واسعا منحدرا من أعلى الى أسفل سهل الصعود الى الجبل والنزول منه (١٣) بدون مشقة كبيرة . وبدءا

---

(١٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٢١٨ .

(١١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(١٣) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

من تلك الفترة والاحتكار مسستمر على المعمرين المستعملين فى الأبنية والعمائر : كالبنائين والنجارين والنشارين والخراطين ، والزامهم فى عمــائر ــ أعمــال ــ الدولة بمصر وغيرها بالأجرة أو بالتسخير ، مما أدى الى اختفاء الكثير منهم وابطاله لصناعته واغلاق من له حانوت حانوته (١٤) وعندما كان يطلبه كبير حرفته المكلف باحضــاره عند معمار باشا ، كان يجد نفسه مخيرا بين ثلاثة مواقف ، أما أن يستجيب له ، واما أن يفتدى نفسه . واما أن يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده ، وعلى ذلك ترك الكثير من الصناع صناعاتهم واغلقوا حوانيتهم ، وتكســبوا بحرف أخرى ، فتعطلت بذلك أعمــال الناس فى التعمير والبناء ، بحيث ان من اراد أن يبنى كانونا أو مدودا لدابته تحير فى أمره ، واذا كسر لانسان مفتــاح خشب كان لا يجد نجارا يصنع له مفتاحا آخر الا خفية(١٥) .

وفى أغسطس من عــام ١٨١٩ كلف محمد على الكتخدا بك بأن يكثر من أصحاب الحرف والصناعات من المعماريين والحدادين، وذلك باضافة شيء على يوميات الصناع المستخدمين بالاشغال (١٦) مما يبين انه لم يحول كل الحرفيين الى عمال اجراء مباشرة .

ويؤكد ذلك انه فى نفس الأمر ، قد أوضح للرجــل بأنه طلب مرارا من أمين أفندى المعمــارجى مؤكدا له انه من البدهى

---

(١٤) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، حوادث شهر ديسمبر سنة ١٨١٢ ، اليوم السابع منه ، ص ١٨٧ .

(١٥) نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٦) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٣ ، ص ٩٧ من الجنــاب العــالى (ترجمة الأمر رقم ٣٦٠) فى ١٢ أغسطس ١٨١٩ الى كتخدا بك .

أن يكثر من النجارين والنشارين والبنائين والنحاتين المرتبطين بفن المعمار ، والخراطين والحدادين والسباكين والبرادين المرتبطين بمصنع الحديد وبفن الصناعات الأخرى من فروع هذين القسمين، وناصحا له باضافة شيء على يومياتهم ، وبأن يسعى الى تكثيرهم أيضا بواسطة العمل على تحريك طمعهم (١٧) وبذلك يتضح أن محمد على عمل على الاكثار من الحرفيين لديه ، سواء باغرائهم ماليا أو باللعب على أوتار طمعهم ، مما يبين مرة أخرى ان الرجل لم يجبر على الأقل – كل الحرفيين على العمل بمشاريعه الصناعية، وانما نصب لهم الفخ أو الشبكة فوقعوا فيها .

ولم يتوقف الرجل عند ذلك الحد ، بل انه عمل على تكوين كوادر وهياكل صناعية لديه ، ويبين ذلك ارادته الصادرة فى سبيل تكثير أرباب الصناعة على ذلك النحو ، على ان يكون الضم المقدر على يوميات الصناع المستخدمين بالأشغال بحسب مراتبهم ، وأن يقرروا نظاما على يوميات الأسطوات ومن يليهم وكذلك التلاميذ ، وان يحيل الى أمين أفندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بفن المعمار ، وان يحيل الى على شاكر أفندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بمصنع الحديد ، وأن يأخذ على كل منهما عهودا ومواثيق شديدة (١٨) .

مما يوضح ان الرجل كان جادا فى بناء كوادره العاملة بفئاتها المختلفة وبهيكل أجور منظم ، مخصصا لذلك الأمر كبار موظفيه على أن يكونوا مسئولين أمامه عن تنفيذ تلك السياسة .

---

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه .

ويبين أيضا أن مسئولية محمد على فى هـذه الطوائف بذلك الشكل ، لا يمكن عدها مسئولية كاملة ، بل ان الطوائف تعد هى المسئولة مسئولية مباشرة فى هدم نفسها أو انتحارها لوقوعهـا فى ذلك الفخ .

كان ذلك فيما يختص بمسألة دخوله مجـال الصـناعات المعمارية والمعدنية ، ومعالجته لأوجه القصور عنده ، أما فيما يختص بصناعة الغزل لديه فقد اصدر أمره فى فبراير سنة ١٨١٩ الى محمود بك الخازندار ، لكى يوزع الخيوط على كل منزل به نساء يشتغلن بها (١٩) وبذا يتضح أيضا بداية دخوله بنظام الاحتكار الى تلك الصناعة .

وبعد ذلك أصـدر تكليفا الى كاشف الجيزة وغيره ، مبينا لهم فى التكليف عدم ارتياحه من اشتغال بعض أصحاب الأنوال بالأشغال الخارجية ، ولزوم التنبيه عليهم وتأديب من لا يمتنع منهم (٢٠) ويصـور هذا التكليف خطوات سياسة محمد على تجاه الحرفيين ، فهى تبدأ بعدم ارتياح تجاه وضع صناعى معين ، ثم تنبيه لتعديله ، فزجر لمن لم يتعظ ... الخ .

وربما كان مضطرا الى اجمالى تلك السياسة فى أمر واحد ، دون أن يفسح فترة زمنية لكل خطوة منها ، ومما يوضح صعوبة موقفه ومشكلته اصـداره أمرا بايقاف العمل مؤقتا فى الأنوال ،

---

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ص ٥٩ ، أمر رقم ١٩٩ ، فى ١٧ فبراير عـام ١٨١٩ .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ، ص ٨٥ ، أمر عـام رقم ٣٠٥ فى ١٩ يونيه ١٨١٩ .

نظرا لكثرة البفتة الموجودة ، وامره ناظر الأنوال بالاجتهاد فى تصريفها وبيعها (٢١) ويوضح ذلك الأمر عدة امور منها ، ان أصحاب الأنوال كانوا يعملون لحسابهم خلسة فى بعض الأحيان ، وان السوق الداخلى كان ضيقا أمام منتجات محمد على مما أدى الى زيادة مصنوعاته من حاجة تلك السوق ، مما يبين حاجته الشديدة الى الأمر السابق والى اجماله بذلك الشكل .

ولمواجهة ذلك الأمر بحزم اكثر ، أمر الرجل على بك ناظر الأقماش بضبط القماش البرانى ، ويجعل النساجين فى مكان واحد بباب واحد يخرجون منه (٢٢) بعد ان كان هؤلاء النساجون على أنوالهم فى أماكنهم الخاصة ، وترك فى ذلك الأمر الحرية لذلك الناظر كى يبدى رغبته فى أماكن النساجين المراد انشاؤها فى القرى (٢٣) .

ولم يكتف محمد على بأمره هذا الى ناظر الأنوال ، بل أصدر أمره الى ناظر قرى أرز رشيد كى يجمع النساجين طرفه فى محل واحد للتمكن من منع البرانى ، مع العمل على تعمير المكان لحفظه من المطر (٢٤) وخلافه .

---

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر من الجناب العالى رقم ٧٦٢ فى ٢٥ سبتمبر ١٨٢١ .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر الجناب العالى رقم ٧٥٧ فى ٣٠ أغسطس ١٨٢٢ .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٣٦ ، أمر من الجناب العالى رقم ٨٢٧ ، فى ١٧ سبتمبر ١٨٢٢ .

وزاد فى الأمر متابعة واهتماما أنه كان يطلع على كشف ما يضبط من البرانى ، فى بلاد وجه بحرى ، ومنها ما اطلع عليه فى شهر اغسطس من عام ١٨٢١ ، ثم كان يحرر بعد ذلك الى حكام تلك البلاد وكشافها يأمرهم بالاجتهاد فى منع البرانى منعا باتا (٢٥) حتى وصل الأمر به الى أن أصدر أمرا الى والى جرجا فى عام ١٨٢٣ ، أوضح له فيه بأنه نظرا لأمر المنع المتعلق بانتاج الأقمشة والخيوط ، سواء بالتصنيع المباشر أو البيع او الشراء تكون العقوبة هى الجلد والموت أو العمل فى مصنع بولاق وعليكم أن تعينوا القرية التى يوجد فيها المذنب وكذلك اسمه وشهرته ثم ارسلوه الى المصنع (٢٦) .

كما تابع العملية الانتاجية من زاوية أخرى هامة ، وهى زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة حيث أصدر محمد على تكليفا لعمر بك حاكم المنوفية أمره فيه بجمع الكتان الجديد الموجود عند الفلاحين (٢٧) ثم توزيعه بعناية على الغزالين ، من أجل صيانة مصلحة الأنوال من الكساد (٢٨) كما أمر بتوزيع التيل الذى يرد من مأمورية المحلة على النساء اللائى يعرفن الغزل

---

(٢٥) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، أمر رقم ٧٧٨ ، محرر فى ٢٩ سبتمبر ١٨٢١ ، الى ناظر أنوال أقماش ، ص ٢٩٦ .

(٢٦) مراجع : أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(٢٧) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ، ص ١٩ ، أمر رقم ٤٦ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨١٧ .

(٢٨) نفسه .

لغزله (٢٩) وعلى أن يرسل الى رشيد لعمل قلوع المراكب (٣٠) .

ومما يدل على امعان محمد علي فى احتكار تلك الصناعة وبعض الصناعات الأخرى انه لم يترك حتى الفوط حرة ، فقد كان سكان فوه يصنعونها ، ثم يذهبون بها الى طنطا لطبع التمغة عليها وبيعها ثم اعطاء ثمنها لشيخ فوه (٣١) .

كذلك رفض فى عام ١٨٢٨ اجابة طلب الصباغين انشاء مصابغ على نفقتهم ، مبررا ذلك بأنهم يطلبون أخذ ثمانية قناطير نيلة من الحكومة ، ومؤكدا أنه يجب تشغيلهم على ذمة الحكومة ، لأن الحكومة ضبطت المصانع التى بالمحروسة وبالأقاليم ، وأنشأت مصبغة بالمحروسة ، أنفقت فيها مبالغ كبيرة ، ولأن الصباغين لو أخذوا من الحكومة خمسة قناطير من النيلة ، فليس ببعيد أن يأخذوا من الخارج خمسة عشر قنطارا (٣٢) .

ومن ذلك الأمر يتضح عدة أمور : منها حرصه على أمواله التى أنفقها فى بناء مصبغة المحروسة ، وخوفه كذلك من انه لو أباح ذلك للصباغين بمنحهم بعض القناطير من النيلة للصباغة ، فسوف يحصلون من الخارج على اضعاف اضعاف ما يعطيه لهم ، ومن هنا كانت معارضته لطلبهم .

---

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، ص ٢٥٥ ، أمر رقم ٢٦٢ فى ٢٩ يونية سنة ١٨٣٢ ، الى أحمد أفندى من قسم صفط .

(٣٠) نفسه .

(٣١) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، أمر كريم رقم ٤٨٦ فى ١٥ مارس سنة ١٨٢٢ ، الى كاشف الغربية .

(٣٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٩٩ ، أمر من الجناب العالى على هامش الخلاصة رقم ١٩٢ فى ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ ، الى محمد أغا ناظر أقسام المنصورة .

ومع احتكاره لكل ما يخص الغزل والنسيج ، فيبدو أن احتكار صناعة غزل ونسج الحرير قد ظلت بعيدة عنه حتى عام ١٨٢٨ ، حينما كلف حسن أفندى مأمور نصف الشرقية بأن ينبه على الفلاحين بتوريد الحرير الذى ينسجونه بمعرفتهم الى الميرى (٣٣) وربما يرجع ذلك الى أن تلك الحرفة كانت قليلة او بسيطة فى مصر .

كما طلب المجلس العالى من الديوان الخديوى ، أن يطلب من الكتخدا بك تنفيذ مضمون خلاصة المجلس الصادرة فى ١٧ يناير عام ١٨٣٠ ، الخاصة بتوزيع الصوف على الغزالين (٣٤) وكذلك أمر محمد على مشايخ عربان أولاد على والجميعيات المقيمين بقسم دمنهور ، أن يرسلوا الصوف المرتب عليهم ، واللازم لتشغيل الأحرمة (البطاطين) بدمنهور (٣٥) .

ومما يلقى الضوء على سياسة محمد علىالاحتكارية الحرفية، ويوضح أنها مسألة مصلحة مالية ، الأمر الذى أصدره الى وكيل ناظر المجلس العالى ، طالبا منه فيه أن يجرى مقايسة فى مسألة المسامير اللازمة لمصلحة الأبنية ، وهل الحصول عليها من الحدادين مقابل اعطائهم الحديد الخردة المتراكم فى ورشة المهمات الحربية أوفق للمصلحة ، أو انشاء مواقد فى ورشة الحديد

---

(٣٣) معية سنية تركى ، دفتر ٣٣ ، ص ٢٩٥ ، أمر من الجناب رقم ٣٤٨ فى ٦ ابريل سنة ١٨٢٨ .

(٣٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، ص ٢٨ ، قرار من المجلس العالى رقم ٦٩ فى أول مارس سنة ١٨٣٠ ، الى الديوان الخديوى .

(٣٥) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، ص ١٧٧ ، أمر رقم ٢١٢ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

ببولاق وصنعها هناك أوفق (٣٦) ولم يكتف بذلك بل طالبه بأن تعرض عليه نتيجة تلك المقايسة (٣٧) ومن ذلك الأمر وتلك المقايسة يمكن القول بأنه طبق نظام الاحتكار على المصنوعات الحرفيـة التى وجد فيها فائدة له ، أما غيرها فقد تركها لأصحابها .

ويؤكد ذلك أن الميرى كان يستأجر ستة عشر مدقـا لمدة ست سنين ، من شخص يدعى محمد أبو ناصر ، تقع فى ثلاث محلات بدميـاط ، وعندما أراد الرجـل بيعها ، خـاطب بذلك محمد على فى عريضة بعث بها اليه ، وقد صرح بأن تسلم له وأن يصرح له ببيعها ، وعلى هامش أمره ذكر للمسئولين بأنه ان كانت تلزم للميرى تلك المدقات فليشتروها ، وان لم تكن تلزمه فليتركها للرجل يبيعها لمن يشاء (٣٨) مما يبين من جهـة أخرى تشجيعه لحرية الصناعة وعدم تصلبه أمام سياسة الاحتكار .

ويؤكد ذلك تصريحه الى بورنج ، الذى ذكر فيه أن هـدف صناعته ، التى تحمل فى سبيلها أكبر التضحيات « أنه لا ينتظر من وراء منشآته أى ربح بل تعويد شعبة أعمال المصانع » (٣٩) وهو بعد آخر مواكب لمصلحته المـالية ، مما يبين أن الشقين

---

(٣٦) معيـة سـنية تركى ، دفتر ٦٨ ، ص ٢٨٥ ، أمر رقم ٣٣٥ فى ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ .

(٣٧) نفسـه .

(٣٨) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٨ ، ص ١٢٦ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧٠ ، فى ٢٧ أغسطس ١٨٢١ .

(٣٩) أندريه ايمان ، الصناعات المصريـة فى ظل الأسرة العلوية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب الذهبى (بمناسـبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس الاتحـاد)مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨٣ .

كانا يخدمان سياسة الرجل بمصر ، فى اطار الميزان التجارى والاكتفاء الذاتى .

وربما يساعد على فهم ذلك ، انه عندما عزم بعض الصباغين على اقفال مصابغهم قبل احتكارها أصدر أمره الى الكتخدا بك ، ذكر له فيه بأن مراده هو ادخال مسألة هذه الصباغة تحت نظام موافق للمصلحة « فاجمعوا المخلصين لنا ، وتشاوروا معهم فيما اذا كان الأوفق هو ابقاء هذه المسألة طرف الأصناف ـ الحرف ـ أم ضمها على نظارة الأنوال ، وافيدونا بما يتم عليه الرأى » (٤٠) . فهل كان محمد على يستين حقا بمستشاريه ويستفيد بهم ، لا ان محمد على كان شأنه شأن حكام فترته ينفرد بالحكم فى كل أموره وشئونه ، التى تمثل الصناعة جزءا منها ، ورغم هذا فان ذلك يوضح أنه دخل سياسة الاحتكار وفقا لرأى مستشاريه وأعوانه ، الذى من المؤكد انه كان يلقى قبولا عنده ، واستجابة لضغوط المشايخ بالاقلال من الضرائب والفرض، مما يعنى انه قد تكون تيار متعدد المصالح والروافد والاتجاهات فانصاع له .

وربما يؤكد ذلك أنه قد أصدر تكليفه الى حسن أغا مأمور الفيوم ، طالبا منه وضع أصول لتشغيل المعاصر بين الأهالى (٤١) مما يعنى انه ترك لأصحاب المعاصر الحرية فى ادارة حرفتهم ، التى لم تدم طويلا اذ سرعان ما سحبها ، بتراجعه

---

(٤٠) معية سنية تركى ، دفتر ٦ ، ص ٥٠٣ ، أمر رقم ٦٠٣ فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ ، الى البك الكتخدا .

(٤١) معية سنية ، دفتر ٢٩ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١١٧ فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٧ ، وقد حررت صورة بهذا المعنى الى معظم مدن مصر .

وفرضه الاحتكار عليها فى نفس العام ، مما يجعل المرء يتساءل اين خطة أو منهج الرجل ، أو بمعنى آخر أين سياسة محمد على الاقتصادية أو الصناعية مما رأينا ، وهل كانت تلك السياسة المتذبذبة تهدف الى تحقيق مصلحة الدولة فقط ، أو أنها استهدفت الى جانب ذلك تحقيق مصلحة الجهاز الادارى المشارك فى الحكم ، الذى كان يكسب من وراء ذلك الكثير (٤٢) ، ورغم ذلك فان تلك الرؤية الداخلية التى طرحت ذلك التساؤل لا تلغى الاطار العام لسياسة عهده الصناعية والاقتصادية المتميزة .

***

أثر مستشاريه عليه :

لما تولى محمد على الحكم وجد الحرف الرئيسية مركزة فى بعض أحياء القاهرة ، فسار على ذلك النظام لسهولة مراقبتها ، فأمر بناء على مشورة بعض الافرنج باقامة عمارة بين السورين وحارة النصارى المعروفة بخميس العدس : ليجتمع بها أصحاب الصنائع القادمون من بلاد الافرنج وغيرهم ، فأفردوا لكل حرفة وصناعة محلا وصناعا ، واشتمل المكان على الأنوال والدواليب والآلات لصناعة القطن والحرير والأقمشة والمقصبات (٤٣) ولذا ألزموا مشايخ الحارات بجمع ٤٠٠٠ غلام من المصريين ليعملوا تحت أيدى الصناع وليتعلموا ، وليتقاضوا أجرة يومية ، فمنهم من يأخذ

---

(٤٢) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ — ٦٤ .

(٤٣) راجع : أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ — ص ١٥٣ .

القرش والقرشين والثلاثة ، بحسب الصناعة وما يناسبها ، على أن يعودوا الى أهلهم آخر النهار (٤٤) .

وفى عام ١٨١٠ أحدث محمد على (بدعة المكس) وهى ضريبة على النشوق ، حينما لفت بعض الأروام نظرالكتخدا بك الى أمر النشوق وكثرة المستعملين له وكذلك الدقاقين والباعة وأشاروا عليه ، بأنه اذا جمع دقاقيه وصناعه فى مكان واحد ، وفرض عليهم مقادير (ضريبة) يلتزمون بها ، فانه سيضبط رجاله ويجمع ماله ، ويوصله الى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه « فانه يتحصل من ذلك مال له وزن » . ورفع كتخدا بك ذلك الأمر الى محمد على ، الذى أمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك (٤٥) مما يبين أن محمد على لم يكن ينوى الاحتكار ، وانما سار فيه كنظام قديم سهل قولبته والتحكم فيه ، فالحرف الجديدة التى أخضعها له كانت كتلك الحالة التى بين أيدينا ، اغراه فى ذلك شدة حاجته للمال ، فصار فيه بشدة .

واختار الذى جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصورين ونادوا على كل صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ، وكان الناظر أو القيم

---

(٤٤) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤٥) يلاحظ هنا أن الجبرتى يذكر انها بدعة ، وذلك لانه كان لا يرضى عن مثل تلك الأمور ويناغضها ، راجع الجبرتى ، جـ ٧ ، ص ٨٢ – ص ٨٣ ، على حين ذكر البعض « انه وكل أمر ملاحظتهم على من هو كفء وفرضت على هـذا الصنف ضريبة لعادت الخزينة بايراد وافر » وهو بذلك يقرر صراحة انها ضريبة وليست كما ذكر الجبرتى ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ص ٢٢ .

على ذلك يشتري الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن حدده هو ، ثم يبيعه لصناع النشوق بثمن حدده ايضا ، ومن وجده يبيع شيئا من الدخان أو يشتريه أو يسحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه يقبض عليه ويعاقب ويغرمه (٤٦) وسرعان ما غم ذلك الأمر القرى أيضا (٤٧) .

كما نظر الديوان الخديوى فى عام ١٨٢٦ ، اقتراح ابراهيم أغا مأمور المحلة ونبروه — ولاحظ بعض صعوبات ومحاذير فى الأخذ به — الذى طالب فيه بجمع حلاجى القطن الموجودين فى المحلة والقرى التابعة لأقسامها ونبروه ، بآلاتهم وأدواتهم فى ثكنة سمالوط ، وجرد القطن الموجود فى ذمتهم ، وغزل القسم النظيف منه وتوريده الى تلك الثكنة ، وكذا احضار الكتاب والقبانية والسماسرة والمخزنجية الى الثكنة ، واقامتهم فى محال مناسبة (٤٨) مما يوضح أثر بعض مستشارى محمد على ودورهم فى سلوكه للخط الاحتكارى للحرف ، ويوضح كيف كانوا ضالعين فى ذلك الأمر ، حتى ولو لم تتحقق أفكار بعضهم ، فقد تحققت أفكار البعض الآخر .

ويتضح ذلك من قرار الديوان الخديوى رقم ١٠١ فى عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اقتراح رستم أفندى مأمور مليج وأبيار ، باعادة المعاصر الى ذمة الميرى — وهو العام الذى ترك فيه حريتها — وبترتيب المعاصر الموجودة فى كل مأمورية فى

---

(٤٦) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٤٧) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠

(٤٨) كما طالب المقترح باحالة اداراتهم الى حسن أغا ، راجع : الديوان الخديوى دفتر ٧٣ ، ص ٦ قرار رقم ١٥ فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

محل واحد ، حيث بين ان هـذا العمل يمنع المعصرجية من ادخال البذر البرانى فى بذور الميرى ، ويزيل الشـك بالكلية فى مسـألة التهريب (٤٩) مما يبين أن سياسـة الدولة كانت توجـه لمجرد الشكوك ، وليس للحقائق والوقائع ، وبالفعل تصـدر الأوامر الى كـل مأموريـات الوجـه القبـلى بأن يقومـوا بتطبيـق تلك القرارات (٥٠) .

مما يلقى أيضـا بظلال من الشك على سياسـة محمد على الاقتصـادية الصناعيـة ، ويبين أنها لم تكن نابعـة من عقيـدة اقتصادية ثابتة ، وانما كانت بالاضافة الى الأسـباب السابقة مسألة ردود أفعال ، وجهه اليها مستشاروه ومعاونوه ، الذين لعبوا فيها أيضا دورا كبيرا ، تلاقى مع أهداف الرجل وساعد على سلوكه ذلك الخط .

كما ان رستم أفنـدى هـذا ـ يبدو أنه كان يمثل مركز قوى ـ هو أيضا صاحب الاقتراح ، الذى وافق عليـه الديوان الخديوى ، واصدره فى صورة قرار خاص بالغاء محـال الصباغة التابعة للأهـالى وانشـاء مصـابغ حكومية فى المـأموريات (٥١) وزيادة فى الاحكام اقترح الرجل ، ووافق الديوان الخديوى على اقتراحه بصنع أختام بواسـطة ديوان القماش ، وتوزيعها على تلك المصابغ لختم الأقمشة المصبوغة فيها لمنع التهريب (٥٢) .

---

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٣٦ ، صدر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

(٥٠) نفسـه .

(٥١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ٣١ ، قرار رقم ٢٠٩ من الديوان الخديوى فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ . كما صـدرت الأوامر الأخرى بذلك المعنى الى مأمورى الأقاليم ، بأن يعملوا بموجب ذلك الاقتراح وذلك القرار .

(٥٢) نفسـه .

ويبين ذلك أن هؤلاء الرجـال وأمثالهم من دولاب حـكم محمد على ، كانوا وراء سياسـته الاحتكارية ، للمكاسب التى جنوها من ورائها ، سواء بوجه حق ، أو بغير وجه حق يتمثل فى سوء الادارة : كالرشاوى ، واقتناص بعض الأموال وغيرها وعلى أية حاله فيبدو أن الرجل كان يستجيب لهم ، ربما لتلاقى افكارهم معه لثقتـه فيهم ، أو لأنه كان مشـغولا بأمور أخرى كتوسـع الدولة ، وحروبه وصراعاته مع الباب العالى والدول الأخرى .. الخ ، أو لأنه كان يرضى بما يقدم له من اقتراحات ما دامت توفر له ما يحتاجه من المـال ، ولكن مما لاشـك فيه أن الادارة الحاكمة معه كانت هى المستفيد الأول والأخير من وراء تلك الاقتراحات .

وعلى ذلك فاننا نحمل محمد على أكثر مما يحتمل ، عندما نذكر انه المسئول الأول عن الاحتكار ، الذى بدأ تقريبا فى منتصف عام ١٨٠٩ ، وكان بطريقة عفوية ، وغير مقصـودة كعقيدة ، ولكن تراكماته فيما بعد أدت الى ما انتهى اليه من نتائج .

جمع حرفيين :

ففيما يختص بجمع النشارين أو المنشرجية ، أصدر الجناب العالى أمرا الى حاكم المنصـورة ، كى يسرع بارسال ٦٠٦ انفار من المنشرجيـة ، مع رجل محـافظ رشـيد ، بنـاء على طلب المحـافظ (٥٣) .



---

(٥٣) معيـة سـنية تركى ، دفـتر ٩ ، ص ٢١٥ ، أمر رقـم ٧٦٤ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٢٢ .

كما كلف مدير الشرقية بأن يدبر النشارين ومساعديهم مع مناشيرهم ، ويسلمهم الى القواس عثمان المرسل الى طرقه لاحضارهم الى ترسانة بولاق (٥٤) وطلب كذلك من مدير الضريبة بأن يهتم بارسال الأنفار النشارين المطلوبين من مديريته لاشغال القوارب فى ترسانة بولاق بدون تعلل (٥٥) مما يبين شدة حاجته الى النشارين المرتبطين بصناعات الترسانة وغيرها .

اما حرفة النجارة فقد أمر خليل بك محافظ دمياط ، بجمع مائة نفر من الأولاد ، وتعليمهم صناعة النجارة فى ترسانة دمياط ، بدلا من الذين كانوا بها وأرسلوا الى ترسانة الاسكندرية (٥٦) .

كما طلب أدهم بك ناظر تشغيل المهمات الحربية اث يمد بعدد من القونداقجية (صانعى القواعد الخشبية للبنادق) ليصنعوا قواعد جديدة للخمس عشرة ألف بندقية المكسورة والقواعد فى التفنكخانه (ورشة البنادق) ، لأن الذين لديه من القونداقجية ليسوا من الكثرة ، بحيث يكفون لعمل هذا العدد الكبير من القواعد ، ولذا اقترح هو نفسه ، أن تمد التفنكخانه بالقونداقجية المقيمين فى مختلف نواحى القطر البحرى فأقر المجلس رأيه ، مقررا فى ٨ مايو ١٨٣٠ ايفاد أوسطى قونداقجى مصحوب بقواس الى الوجه البحرى ، وأوسطى قواندقجى آخر

---

(٥٤) ديوان شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ١٩٨ ، أمر رقم ٦١٨ فى ١٤ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٧ ، أمر رقم ٦٧٧ فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ .

(٥٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤ ، أمر رقم ١٧ فى ٢٦ يوليـة سنة ١٨٢٨ .

مصحوب بقواس الى الوجه القبلى ، ليمر بالمأموريات فيفرز القونداقجية الصالحين للخدمة ويحضرهم للقاهرة (٥٧) .

ولشدة الحاجة الى النجارين ، أمر الجناب العالى بجمع مائة غلام من المحروسة ، بمعرفة نظارها لتعليمهم صناعة النجارة، لأن النجارين قليلون (٥٨) مما يوضح أن تلك الحرفة لم تكن تكفى حاجة محمد على ، ولذا جاء ذلك الأمر كى يدخل دماء جديدة لتلك الحرفة .

وفى مجال حرفة الحلج والعزل والنسج ، أمر محمد على ، رستم أفندى مأمور نظام مليج وابيار ، بحصر أعداد النساء والبنات لتنظيف قطن دواليب مصنع شبين وارسالهم للعمل وعدم تعطيل الاشغال (٥٩) كما أمر مدير الشرقية ان يجمع نحو خمسة آلاف عاملة من النساء لأشغال الغزل (٦٠) .

وكذلك كان الحال فى مجال صناعة الحرير ، مع أنها كانت صناعة جديدة على مصر ، حيث أصدر الديوان الخديوى قراره بجمع مائتى نفر من صناع الحرير ، بمعرفة مشايخ الثمن

---

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، ص ٧٧ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ١٦٢ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٣٠ ، الى مأمور القليوبية وغيره .

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٥٣ ، قرار من الجناب العالى رقم ١٠٤ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٦ ، الى البك الخازندار .

(٥٩) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر الجناب العالى رقم ٤٦٦ فى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٦ ، الى رستم أفندى مأمور مليج وأبيار .

(٦٠) نفسه .

وأرسالهم ألى ناظر الحرير (٦١) مما يؤكد تعطشه الى الحرفيين عامة فى بداية دخوله المجـال الانتاجى .

ومما يبين جدية رجال الادارة فى جمع الغلمان الشكوى التى قدمها الشيخ المـالكى ، شيخ ثمن الأزبكية ، التى أوضح فيهـا انه جاد فى تدبير الأنفار اللازمين للترسانة وارسالهم اليها الا انه لا تصرف له فى مقابل ذلك النقود المعتاد صرفهـا عن كل نفر ، لنقباء مشايخ الأثمـان ، التى يطلق عليها معتادية النقيب وقدرها قرشان باعتبارها بدل قهوة ومركوب ، ولذا قرر الديوان الخديوى انه يجب التنبيه على ناظر التشغيـل بالترسـانة ، بصرف تلك المعتادية له ، أسوة بنقباء مشايخ الأثمان الآخرين (٦٢) .

وربما تفسر لنا تلك المعتادية ، عملية الضرب والاهانة التى كان يقوم بها هؤلاء المشايخ والنقباء للأهـالى ، لأن فى تلك المعتادية مصلحة مالية لهم ، وفى سبيلها يهون كل شىء أو يفعلون أى شىء .

وازاء ذلك برزت ظـاهرة هروب الحرفيين من مشـاريع محمد على الصناعيـة ، وبوضـح ذلك الأمر الصـادر الى كل المديرين ، محددا فيه أسماء الأحد عشر نفرا من حدادى قلعـة الكبش الهاربين ، للقبض عليهم وارسالهم الى حسن أفندى ناظر المصانع (٦٣) كما أصدر الجناب العالى أمرا الى الديوان الخديوى،

---

(٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ٤٧ فى ١٢ يونية سنة ١٨٢٧ ، الى حضرة الأفندى .

(٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥١ ، قرار رقم ٢٨١ فى ١٨ يونية سنة ١٨٢٧ .

(٦٣) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٨٢ ، أمر الجنـاب العـالى رقم ٣٧٢ فى ١٤ يوليـة سـنة ١٨٢٦ ، الى محمود بك مأمـور نظـام نصف الغربيـة .

يذكره بقراره رقم ٦٢ ، القاضى بقبول ما أقترحه عارف أفندى ناظر معامل الشيت ، والخـاص بالبحث عن الحدادين ، الذين فروا من مصانع الحديد الى قراهم فى الوجه البحرى والذين تقتضى الضرورة ارجاعهم الى مصانعهم ، ليتسنى لها أن تهيىء المهمات المطلوبة منها وأن ترسلها (٦٤) .

وكذلك امر محمد على محافظ دمياط بالقبض على الأنفار والقلافطة الهاربين من ترسانة الاسكندرية واعادتهم اليها لمداومة عملهم فى تشغيل السفن (٦٥) وايضا اصدر أمره الى مدير نصف أول وجه قبلى ، بالقبض على الفارين من شغالة ورش التفنكخانه المقيمين بنصف أول وجه قبلى ، واعادتهم الى محل عملهم بالحوض المرصـود (٦٦) .

ولمواجهة ظاهرة الهرب تلك أصدر محمد على أمره الى ناظر المجلس الملكى ، ليتداول فى مسألة الفارين ، وليصـدر نشرات أكيدة الى نظار الفابريقات بالعناية فىأمر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٦٧) .

---

(٦٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٤ ، ص ١٣٧ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٨٣ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٦٥) معية سنية ، دفتر ٨ أوامر ، ص ٤ ، أمر رقم ٨ فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٦ ، وهو موجه ايضـا الى : مدير نصف أول وجه قبلى ، ومدير نصف ثانى واسطا ، ومدير المنوفيـة ، ومحافظة رشيد .. الخ .

(٦٦) نفس المصدر ، ص ١٤ ، أمر رقم ٢٧ فى ١١ مايو ١٨٣٦ ، وهو مرسل أيضا مأمور اشغال المحروسة ، ومدير نصف أول غربية .

(٦٧) معية سنية ، دفتر ٤٧ ، ٩٥ ، أمر رقم ٣٦٧ ، فى ٣٠ يونيـة سـنة ١٨٣٣ .

ولم تقف مواجهته عند ذلك الحد ؛ بل أنه خطا خطوة أخرى على طريق هروب العمال ، اذ أصـدر أمره الى المديرين كلفهم فيه بأن يكون الأنفار الذين يرسلونهم الى الفابريقات بضمانة مشايخهم، لأجل عدم هروب أى فرد منهم (٦٨) بالرغم من أنه كان يعمل لهم عند حضورهم بيانا لأجل عمل تعاقد بخصوصهم مع مشايخهم(٦٩) وكل ذلك يوضح خطورة تلك الظاهرة ومحاولته القضاء عليها .

* * *

التعليم أو التلمذة الجديدة :

ولمواجهة ظاهرة هرب الحرفيين والتوسع الصناعى ، لجـأ محمد على الى عمليـة تكوين كوادره الحرفيـة الخاصـة به ، وبمجتمعه عامة ، موسعا من القاعدة الحرفية به ، وكان لب عمله فى تعليمه الحرف الأنفار جدد يمد بهم مصانعه وفروع الحيـاة الحرفية الجديدة ، بما تحتوى عليه من فنون حديثة على سطح المجتمع المصرى ، وبذا فقد اخترق الحرف ، وهدم أساسا من أهم أسسها وأعمدتها وهو احتكار الحرفة للصناعة وانغلاقها على نفسـها .

وقد بدأ ذلك مبكرا منذ عام ١٨١٩ ، عندما كلف كتخدا بك بارسال خمسة عشر نفرا تكون أعمارهم بين الخمسة والعشرين

---

(٦٨) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٩٥ ، أمر رقم ١١ ، ١٢ يولية سنة ١٨٣٦ ، الى المديرين .

(٦٩) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٢٣ ، كتاب رقم ٢٥ فى ١٨ يونية سنة ١٨٣٦ من مدير حسابات مصرية ، الى السيد محمد شاكر أفندى قومندان الخوض .

سنة ، لكى يتعلموا سحب الحرير عند الأسطوات الذين فى الوادى، ليكونوا دائمين فى تلك الحرفة (٧٠) .

كما أمر محمد على ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه ، بارسال اثنين من الحلاجين ، الى محمد أغا مأمور طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين طريقة الحلج (٧١) وبذلك الشكل نشر محمد على التعليم الحرفى بين جميع المواطنين بعد أن كان قاصرا على الحرفيين فى دوائرهم المحدودة ، وبذلك أيضا يهدم عدة أسس من أهم أسس النظام الحرفى ، ومنها التدرج الحرفى من صبى الى عريف الى اوسطى ... الخ ، ومنها أيضا نشر أسرار تلك الحرف على المواطنين بعد أن كانت الطوائف تعمل على المحافظة عليها ، مما يكثر من أعداد الحرفيين ببلده ، ويكسر بوتقة الحرفيين التقليدين المحدودة الأعداد ، والمكونة جزرا صناعية ضئيلة ، مما يعنى من جهة أخرى محاولته الخروج ببلده من دائرة الحرفية الصناعية العتيقة الى نطاق الدولة الصناعية .

وكذلك أمر رستم أفندى مأمور مليج وأبيار ، بترغيب الفلاحين فى تعلم صناعة عمل التيل من القنب وتكليف المتخصصين المرسلين اليه بتعليم الأهالى تلك الصناعة (٧٢) .

---

(٧٠) معية سنية تركى ، دفتر ٥ ، ص ٩٧ ، أمر رقم ١٦٧ فى ٢٢ مايو سنة ١٨١٩ ، الى كتخدا بك .

(٧١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجناب العالى رقم ٤٢٢ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ ، الى ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(٧٢) معية سنية تركى ، رقم ٣٣ ، ص ٢١ ، أمر من الجناب العالى رقم ٤٤ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٧ ، الى رستم افندى مأمور مليج وأبيار .

ولم يكتف محمد على بذلك ، بل انه عمل عملية تحويل عماله من حرفة الى أخرى ، بمعنى أنه حول من حرف غير هامة للبلاد صناعيا الى أخرى هامة ، مدفوعا فى هذا برأى شاكر أفندى ناظر الترسانة (٧٣) ، ومن ذلك اصداره أمره الى خليل بك محافظ دمياط بجمع مائة نفر من صبيان القهوجية والدخاخنية ، وتعليمهم فن النجارة فى ترسانة دمياط (٧٤) .

وربما كان دافعه الأساسى فى ذلك التحويل مواجهة حاجة البلاد الشديدة ، لحرفة النجارة التى تحتاجها الترسانات وغيرها.

وفى مجال صناعة القلفتة أيضا أرسل محمد على أمرا الى اربعة عشر مأمورا من مأمورى بحرى ، وعشرة من مأمورى وجه قبلى طلب منهم فيه أن يقوم المشتغلون بصناعة قلفتة المراكب بتعليم عدد كاف من الفلاحين تلك الصناعة ، حتى لا تحرم المراكب على النيل من القلفتة ، « وبعد تعليمهم يرسون الى ترسانة الاسكندرية للبقاء بها » (٧٥) .

وقد فعل الرجل ذلك فى مجال حرفة نشر الخشب (٧٦) وصناعة الحبال (٧٧) وغيرها لمواجهة حاجات دولته ، بالاضافة الى

---

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٣٩ ، أمر رقم ٥٣٧ فى ١٩ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى خليل بك محافظ دمياط .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٥١ ، أمر من الجناب العالى رقم ٩٦ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

(٧٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤٢ ، راجع أمر الجناب العالى رقم ٧٥ فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٢٨ ، الى محمود بك مأمور فوه وكفر الشيخ .

(٧٧) معية سنية تركى ، دفتر ٤١ ، ص ٢١٧ ، راجع : أمر الجناب العالى رقم ٢٠٥ فى ١٧ يولية سنة ١٨٣١ ، الى حبيب أفندى .

ما قرره الديوان الخديوى بالموافقة على جمع مائة من كل ثمن من أثمان المحروســة ، وكذا مائة غلام من كل ثمن من ثمنى بولاق ومصر القديمة ، عدا الذين تقرر جمعهم قبلا ، على أن يرسلوا الى المصانع لتعايمهم مختلف المهن والحرف ، وان تخصص لهم يوميات تقوم بأود قوتهم (٧٨) .

واذا كانت العملية الأخيرة ـ وأمثالها الكثير ـ تمثل اضافة دماء للحرفيين عامة ولحرفيي محمد على خاصــة ، فقد كانت تأتى بنتيجة عكسية فى الحرف عامة ، لأنها كانت تؤدى الى تفريقها ، ولو لم يكن الحرفيون منغلقى الحــال على أنفسهم وعلى أبنائهم لتدهورت أعدادهم ، الا أنهم كانوا يمدون أنفسهم ذاتيا ، ومن هنا كان تواصلهم واستمرارهم أمام ذلك التطور الذى أدخـله محمد على ، على سطح الحياة الصناعية بمصر .

وبصفة عامة فقد ســار محمد على ، على النظــام القديم بتجميع أصحاب الحرف فى مكان واحد ليسهل مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطــا خطوة أخرى تجاههم ، بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته ، وبذا دخل الى ما سمى بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وفق حاجته ، وكل ذلك مواكب لسياسة اكثاره من حرفييــه بشتى الطرق ، التى زحف اليها بعض الحرفيين من تلقــاء أنفسهم ، مما يوضــح أن سياسته الاحتكارية لم تكن سياسة متصلبة أو عمياء ، بل كانت سياسة مرنة وفق مصلحته بمصر ، وان وضح فيها سياســة

---

(٧٨) ديوان خديـوى تركى ، دفتر ٧٦ ، ص ١٢٢ ، قـرار الديوان الخديوى رقم ٣٥٣ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٢٩ ، الى أحمد أفندى ناظر معامل الشــيت .

ومصلحة مستشاريه بصــورة بدا فيها تأثيرهم على الرجل ، ولا ينسينا ذلك أنه بسياسته تلك قد اخترق الحرف وهدم عدة أسس من أسسها ومنها التوطن ، بجمعه لعدد لا يستهان به من الحرفيين وارسالهم الى الأماكن التى تحتاجهم ، وعندما هرب منه بعض الحرفيين أحدث الاختراق الثانى ، بانشائه كوادره الخاصة ، وبتوسيع القاعدة الحرفية العامة عن طريق تعليم الحرف من خارج التقليديــة مما يعنى نسفه لعمليــة احتــكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، ونشر فنونها بين الناس .

الفصـــل الثـــالث

نظام محمد على الانتـــاجى وعلاقته بالحــرفيين

احتكار الصناعات الصغيرة :

قبل فترة حكم محمد على كانت مصر لا تعرف الا بعض الحرف ، كحرفة النسيج اليدوى ، وحرفة الصباغين ، والغزالين ، والخياطين ، والزجاجين ، والحذائين ... الخ (١) .

وبتولى محمد على حكمها اخذت نظاما اقتصاديا جديدا ، اصطلح على تسميته بنظام الاحتكار ، وتمشيا مع ذلك النظام امتدت يد الرجل الى الصناعة ، حيث أكد دوهاميل فى تقريره ، أن الحكومة كانت تعطى الكتان للنساجين ثم تبيعه بعد نسجه لحسابها الخاص (٢) .

---

(١) عبد المنعم الغزالى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) تقرير دوهاميل ، معرب بكتاب محمود فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٤٧٤ . كان الكولونيل دوهاميل قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية سنة ١٨٣٧ ، بعد أن قضى أكثر من ثلاث سنوات يجمع كل ما اتصل به من معلومات واحصاءات عن أحوال مصر ، محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ص ٣٢٦ .

وأكد ذلك راشد البراوى ، عندما أوضح أنه طبقا لذلك النظام تسلم الدولة المواد الأولية الى الصناع ليصنعوها ثم يسلموها اليها ، مع محاسبتهم على اى نقص فيها ، أما أجورهم فكانوا يأخذونها حسب القطعة (٣) .

وسار على دربهما الباحثون سواء الأجانب منهم أو المصريون، ومن الأجانب هيلين التى ذكرت أنه باحتكار الصناعة المحلية أغلق محمد على الورش الأهلية ، التى كانت تنتج الأقمشة وسائر المنسوجات ، والغى الأساليب التى درجت عليها طائفة النساجين، وأمر الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، ليكونوا عمالا مأجورين ، كما عين ديوانا للاشراف على صناعة النسيج ، وبعث الوكلاء الى القرى ليشتروا للدولة الخيوط التى تغزلها نساء الأهالى ، وعين فى كل قرية مشايخ ليحصوا مغازلها وليضمنوا عمل نساجيها وبعث موظفى الدولة الى القرى والمدن لشراء منسوجاتها بأسعار حددتها الدولة ، ووضع خاتما للدولة على طرفى كل قطعة نسيج (٤) .

ومع ما فى تلك المقولات من صحة ، الا أنه لابد من القول بأن هناك بعض التحفظات على بعضها ، ومنها أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، وهو ما يوضحه البحث الذى بين يدى القارىء ، الذى يصحح الكثير مما فى تلك المقولات كل فى موضعه .

---

(٣) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٤) هيلين ديفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٠ .

أما المصريون فيأتى فى مقدمتهم حسين خلاف ، وأحمد الحته ، ومن أخذ منهم بعد ذلك ، فقد ذكر الأول ، أن النجاح الذى حققه محمد على فى تطبيق نظام الاحتكار على بعض الحرف الذائعة الاستعمال ، شجعه على أن يعممه فى كل الصناعة الصغيرة، وكانت حرفة النسيج ــ لاتساعها ــ هى الكوبرى الذى ساعده فى نقل نشاطه الى الأقاليم ، حيث كان الموكل بالناحية ومباشرها يعينان فى كل قرية رجلا معروفا من مشايخها ليكون وكيلا ، ويعطونه قدرا من الدراهم ، كى يحص الأنوال فى دفتر سواء الشغال منها أو العاطل ، وكذلك الصناع ، الشغال منهم والعاطل، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى لا يوجد لها صناع بأجرة كغيرهم على ذمة الميرى (٥) ووقع الرجل أيضا فى اغراء التعميم لذلك النظام ، الذى أوضحنا أنه لم يكن معمما مائة فى المائة ، حتى فى الصناعة الواحدة .

على حين كان الثانى أوقع بعض الشىء ، عندما ذكر أن محمد على احتكر عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر ، ووفقا لنظام الاحتكار كانت الدولة توجه الانتاج وتوزعه، فتعطى الصانع المواد الأولية بسعر محدد ، ليصنعها فى مدة محددة حسب معدل تفرضه عليه ، ثم تشترى ما أنتجه صناعيا بالسعر الذى تحدده وتختمه بخاتمها ، وتبيعه للتجار والمستهلكين، على أن تصادر ما يوجد منه غير مختوم ، وبذا عاد نظام الاحتكار على الدولة بالفائدة اذ كانت تعطى الصناع المواد الخام بسعر

---

(٥) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ط ٠ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٠ ــ ص ١٨١ ٠

أعلى من سعر شرائها ، ثم تبيع المنتجات بسعر أعلى من سعر شرائها فتكسب بذلك مرتين (٦) .

ويبدو أن المصادر الأولى قد لعبت دورا فيما ذهبوا اليه ، ومن هؤلاء أمين سامى ، الذى ذكر أن « محمد على عمل اماكن ومصانع لنسيج الأقطان وغيرها ، واحتكر ذلك بأجمعه وأبطل » دواليب الصناع ومعلميهم وأقامهم يشتغلون وينسجون بالمناسيج التى أحدثها بالأجرة ، وابطل مكاسبهم وطرائقهم التى كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على الناس بأغلى الأثمان (٧) .

فمع أن الرجل كان يتحدث عن مصانع النسيج والأقطان واحتكارها ، الا أن قراءتها فى عجالة وبلا توقيق تؤدى الى سحبها على الصناعة الواحدة ، ثم الصناعات عامة ، وهو ما نعتقد أنه قد حدث للباحثين الأوائل ، وسار على دربهم الآخرون .

واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه ، الى ان أكد أحد المؤرخين أن هناك مقولات وأحكاما ثبت عدم صلاحيتها ، ومنها نظام الاحتكار الذى أشتهر به محمد على كأسلوب فى الاقتصاد ، حيث سار ــ كما أشرنا ــ أن محمد على احتكر انتاج وبيع كل شىء فى البلاد ، وانه كان الزارع والتاجر والصانع الوحيد ، فى حين ان الرجوع الى وثائق فترة محمد على ، يعطينا حقائق

---

(٦) أحمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ . وكذلك عبد الرحمن الرافعى ، الذى اكد أن محمد على عمد الى احتكار الصناعة ، فصار الصانع الوحيد لصنائعها ، راجع كتابه : عصر محمد على ، ص ٦٣٢ ــ ص ٦٣٣ .

وتفاصيل تجعل المرء يخرج برأى مخـالف لتلك المقولة السائدة (٨) اذ تقرر الوثائق أن الرجل لم يحتكر الصناعة كليـة ، وانما كانت هناك صناعات ظلت خارج نظام الاحتكار ، كشـمع العسـل ، وحبال المراسى وصناعة البلور والأطباق ، وتحميص البن ، وان الدولة كانت توفر كافة مستلزمات الانتاج ، وكذا كان من الطبيعى ان تفرض العقوبات المناسـبة على من يتباطأ فى الانتـاج ، وان توضع الشروط التى تحمى الانتاج المحلى بمنع دخول المنتجات المنافسـة (٩) .

وقد اكد شفيق غربال أن عام ١٨١٦/١٨١٧ كان يمثل اول مراحل الاحتكار ، وأن محمد على عدل عن هـذا الاحتكار ـ وان لم يحدد متى عدل الرجل عن ذلك ـ وشرع فى تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة ، وانه قد تمكن بفضلها من كساء جيشه وتسليحه وبناء أسطوله بالاسكندرية (١٠) .

ويتفق ذلك مع ما ذهب اليه ذلك البحث ، من خـلال ما أوضحه من تراجعات محمد على عن احتكاراته لبعض الصناعات فى وقت كان ما يزال محتكرا لبعضها الآخر ، ومن خلال ما اوضحه ايضا من استثناءات الرجل الحرفية ... الخ ، وبمعنى آخر

---

(٨) عاصم الدسوقى ، البحث فى التاريخ ، مكتبـة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٣ .

(٩) نفسـه ، ص ١٩٤ ـ ص ١٩٥ .

(١٠) راجع : محمد على الكبير ، كتـاب الهلال ، عدد ٤٣٠ ، أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ ، ورغم ذلك فلا يفوتنا القول بأن شفيق غربال قد ذكر أن عـام ١٨١٦/١٨١٧ هو بداية الاحتكار على حين أن البداية الحقيقية للاحتكار كانت فى منتصف عام ١٨٠٩ .

فالرجل كان يحتكر هذه الصناعة ويترك تلك ويستثنى الأخرى ، مما ينفى عنه صفة الخط الاحتكارى ، أو الاحتكار المستمر والدائم .

ويؤكد ذلك أيضا سماح الرجل باقامة المشاريع الصناعية الأجنبية ، فلو كان الرجل يمتلك العقيدة الاحتكارية ، ما سمح باقامة تلك المشاريع الأجنبية ، التى تفرغ ذلك النظام من مسماه ، بالرغم من ادراكنا لفهم الرجل لمصالحه وعمله لها الا أنه فى سبيل المبدأ والعقيدة قد يهون الكثير ، وهو ما لم يفعله الرجل .

وفيما يختص بالمشاريع الأجنبية فقد أمر محمد على بقبول عرض روس وروفائيل التاجرين ، بانشاء مدبغة صغيرة فى بولاق أو رشيد أو دمياط ، لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية ، على أن يصير توسيعها ، كلمات ظهرت الفائدة والمنافع ، « وأنها ستشغل خمس سنين ابتداء من العمل للمتعهما بالشروط المدونة » ولذا تصرح لهما بانشاء المدبغة فى المدينة التى يريدونها والا يمانعهما أحد (١١) .

ومن ذلك التصريح المفتوح يتبين تفهم الرجل لمصلحته وعدم تجمده أمام ما اطلق عليه بأسلوبه أو نظامه الاحتكار ، مما يشهد أن احتكاره لبعض الصناعات ، كان بهدف استغلالها لخدمة البلاد ماليا واستراتيجيا ، وليس بهدف التضييق على الناس ومشاركتهم ربحهم ، وان حدث ذلك بطريقة غير مقصودة ، ويؤكد ذلك استثناءاته المتكررة ، التى كان يمنحها للبعض عندما يتضح له الغبن الذى لحق بهم من جراء احتكاره ، وان قسا فى بعض

---

(١١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٦٢ ، مرسوم من الجناب العالى رقم ٣٨١ فى ١٥ يونية سنة ١٨٢٦ ، الى روس وروفائيل التاجرين .

الأحوال ، فربما يغفر له ظروفه وحروبه التى تكاد تكون مستمرة حتى تسوية لندن (١٢) .

ولم يقف محمد على عند ذلك الحد ، بل سمح للديوان بأن يقرر لهم « بعد أن فتحوا مدبغتهم فى رشيد ألف جلد من جلود الماعز وخمسمائة أردب من القرض » (١٣) .

وعندما حاول مالكا المدبغة أن يتوسعا ، بزيادة عدد عمالها لزيادة انتاجها ، رفض محمد على طلبا تقدما به فى ذلك الخصوص، مقررا عدم زيادة عدد العمال ، والاكتفاء بما ينتجونه من الجلود ، منعا لوقف حركة مدبغة مصر ، وأصدر أمره اليها بالعمل بذلك الأمر (١٤) وبذلك نجد أن الرجل كان متنبها الى عدم تهديد مصلحته وصناعته والحفاظ على عدم القضاء عليها أو تدهورها ، أمام الصناع والصناعة الأوربية فى مصر .

كما صرح الديوان الخديوى ومحمد على ، بموجب التماس قدمه دومه نيقوبين دينى التاجر التوسكانى ، ببناء معمل للورق على فدانين ، يشتريهما بجزيرة (دورة) بمصر العتيقة ، على أن تكون نفقات انشائه على نفقته ، ويضع به ورقا لمدة خمس سنوات من تاريخ انشاء العمل « وعلى أن يعلم الأهلين هذه

---

(١٢) ولا يعنى ذلك أن البحث يؤيد نظام الاحتكار ، ولكنه يقدر فى محمد على جديته وصرامته ، التى لم تتوافر لحكام ضعاف أتوا بعده ميعوا الأمور والمواقف ، وحكموا بلا خطة أو هدف .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٦٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ١٤٧ فى ١٩ فبراير سنة ١٨٢٨ ، الى التاجر الروسى .

(١٤) نفسه .

الصنعة » كما يعلم من ترغب الحكومة فى تعليمه ، ويبيع للحكومة لوازمها من الأوراق بسعر أقل من السعر الرابح بنسبة ١٠٪ ، بشرط ان لا يصنع الورق أحد غيره فى تلك المدة ، وان يعمل بموجب ذلك الأمر ويحذر مخالفته (١٥) .

ويوضح الأمر أبعاد الرجل ودوافعه وفهمه للأمور ، فهو يعلم مواطنيه تلك الصنعة ، ويأخذ منهم بسعر مربح ، أى شيء أكثر من هذا .

وعلى أية حال فقد كانت أهم عناصر نظام الاحتكار فى الصناعات الصغيرة هى : جمع منتجى وتجار الحرفة فى كل مدينة فى مكان واحد ، لاحكام الرقابة واجتناب التهرب ، وتعيين ناظر لجمع مكوسها . وقيام الدولة أو الملتزم بشراء الخامات اللازمة للحرفة بأثمان محددة ؛ واحتكار بيعها بسعر يحدده مندوبو الدولة أيضا . ومنع انتاج الحرفة بدون ترخيص ، وكذلك تصنيعها طبقا للمواصفات التى تحددها الدولة ، أيضا ، ومنع انتاج الحرفة بدون ترخيص ، وكذلك تصنيعها طبقا للمواصفات التى تحددها الدولة ، وارغام مشايخ القرى والبلدان على شراء جزء من الانتاج بالسعر المحدد ، كما كان يحرم على الصناع انتاج اى شيء من المصنوعات لحسابهم ، وكذلك حرم على المستهلكين شراء أية سلعة برانى — لم تنتج طبقا لنظام الاحتكار — وكذلك وضع علامة مميزة على انتاجهم ، وجعل عيون على المنتجين والمستهلكين ؛ للتحرى عن المنتج والمستهلك البرانى (١٦) .

---

(١٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٠ ، ص ٣ ، أمر من الجناب العالى رقم ٢ فى ٢١ فبراير سنة ١٨٢٨ ، ونفس الأمر من الديوان الخديوى ، الى دومة نيقوبين دين التاجر الطوسقانة لى .

(١٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ — ص ١٨١ .

وقد بدأت سلسلة سياسة الاحتكار بعام ١٨٠٩ ، باحتكار صناعة النشوق ، وفرض ضرائب على المشتغلين بصناعتها وتجارتها (١٧) لزيادة موارد محمد على المالية ، كى يثبت مركزه فى مصر ، وليقوى نفوذه ويحارب أعداءه ، وليقوم بالاصلاحات المطلوبة (١٨) .

ومما يوضح شدة رغبة محمد على فى تحصيل الأموال والزيادات فيها ، من أى طريق كان : أنه أعطى أناسا فى سنة ١٨١٦ اموالا كبيرة ليسافروا ، ويجلبوا البضائع ، وجعل لهم الثلث فى الربح فى مقابل سفرهم وخدمتهم ، ومن ذلك أنه أعطى للرئيس حسن المحروقى ٥٠٠٫٠٠٠ قرانا ليسافر بها الى الهند ، ويشترى البضائع ويأتى بها الى مصر (١٩) .

---

(١٧) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٣٢ ـ ص ٨٣٣ .

(١٨) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وبعد تلك الصناعة ، احتكر بعض السلع الشائعة الاستعمال ، ولما ربح من ذلك طبقه على عدد آخر من تلك الصناعات الصغيرة أيضا : شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٠٩ .

(١٩) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفى ٦ ديسمبر من عام ١٨١٦ امتنع وجود الزيت لاحتكاره لجهة الميرى ، وكذلك الشمع ، وأغلقت المعاصر والسيارج ووقع الحجز على عمال الشحم حتى لا يصنعه الشماعون ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، وقد أقام محمد على فى عام ١٨١٦ مصنعا كبيرا للغزل والنسيج بالخرنفش ، وجهزه بالعدد والآلات اللازمة ، فكان ذلك ايذانا ببدء الصناعة الحديثة بمصر ، وبذا ظهرت معالم السياسة الصناعية الحديثة فى مصر ، ابتداء من عام ١٨١٧ ، عقب المحاولة الأولى لتكوين جيش نظامى ، وكان =

. . . .

من أهم معالمها اشراف الحكومة على الصناعات القائمة واتباعها لنظام الاحتكار ، راجع : على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

ولضبط عملية احتكار الشمع أفرد محمد على فى شهر فبراير من عام ١٨١٧ محلا لعمل الشمع الذى يعمل من الشحوم ، بعطفة ابن عبد الله بك جهة السروجية ، وباحتكارهم الشحوم لأجل عمله ، انعدم وجود الشحم فى حوانيت الدهانين « ولم يكتفوا بذلك بل منعوا عمل الشمع فى المنازل أو فى قوالب الزجاج » وحذروا من عمله خارج المعمل كل التحذير ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفى عام ١٨١٦ و ١٨١٧ احتكر محمد على صناعة الغزل والنسيج ، وكل ما ينبع بالمكوك وما ينسج على نول ونحوه من جميع الأصناف من ابرسيم وحرير وكتان الى الخيش والفل والحصير فى سائر البلاد ، وانتظمت لذلك الباب دواوين ، منها ما كان فى بيت محمود بك الخازندار ، وفى أوقات أخرىكانت فى بيت المحروقى ، وكان المفتتح لأبواب ذلك العمل كل من : المعلم يوسف كنعان الشامى ، والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، وقد رتبوا لضبط ذلك كتابا ومباشرين بالنواحى والبلدان ، حيث كانوا يحصون ما يكون موجودا على الأنوال بالبلد والناحية من القماش والبزوالاكسية الصوف ، المعروفة بالزعابيط والدفاق ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالقرض الذى يقرضونه ، وان أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى ، نفس المصدر ، ص ٢٦٢ .

وكان اذا ظهر عند شخص شىء من غير علامة الميرى أخذ منه ، وعوقب وغرم ، كما كان الموكلون بمباشرة الانوال يطوفون على النساء اللاتى يغزلن الكتان فيشترون من ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين لغزله ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد ، نفسه .

حتى اذا وصلنا الى ١٤ مارس عام ١٨٢١ نجد محمد على يصـــدر أمرا يمنــع الأهــالى كافة من تشــغيل أنوال الغـزل والدوبارة (٢٠) ثم أصبحت كل معاصر الزيوت تعمل لحســاب الدولة فى عــام ١٨٣٣ ، ولابد من الحصــول على تصريح قبــل انشاء الجديد (٢١) .

وهكذا كانت سلسلة سياسة الاحتكار من حرفة وصــناعة الى اخرى ، ومن عــام الى عــام ، وبذا يســهل القول انها لم تبدأ دفعة واحدة ولم تنته دفعة أو مرة واحدة ، بل انتهت كما بدأت خطوة خطوة .

ومع فرض محمد على لسياسة الاحتكار ، على بعض الحرف وتبرم بعض الحرفيين منها ، فلابد من الاشارة الى أن هنــاك حرفا لم تدخل فى نطــاق الاحتكار ، وحاولت الانضــواء تحت

=

ولزيادة التنظيم ودقته ، صــدر أمر عال فى ١٣ يونية عام ١٨١٨ الى كاشف الغربية ، أشــار عليه فيه بالاتحاد مع على بك ، فى تأسيس وتنظيم مصلحة الأنوال والغزل ، لتعميم ذلك فى سائر الأقاليم ، نفسه ، ص ٢٩٠ .

وفى سبتمبر من عام ١٨٢٠ احتكرت الدولة صناعة الصــابون والعســل والخيش والتلى والمناديل وغيرها من الملابس ، راجع : عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٣٢ — ص ٦٣٣ ، ورتب لذلك أيضــا كتابا ومباشرين لضبط عملية الاحتكار ، التى أضيف اليها فى ذلك العام أيضا صناعة الحصر ، راجع : على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، لمصر القاهرة ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ .

(٢٠) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

لوائه أو فى اطاره كى يساعدها الرجل فى مواجهة مشكلاتها وما تتعرض له من رجال الادارة .

ويوضح ذلك أمر محمد على بطلب قيد أسماء صيادى الأسماك ، المذكورين فى قرار مجلس الملكية فى دفتر وتقديمه ، لكى يتصرح لكل منهم برخصة (٢٢) لعدم تعرض أحد له (٢٣) .

ولم تتوقف مساعدته لتلك الحرفة عند ذلك الحد ، بل انه اصدر امره الى الديوان الخديوى ، طالبا منه اخطار مشايخ الأتمان والحارات بعدم التعرض لصيادى السمك (٢٤) وفى ذلك أمر مباشر للمشايخ مما يعنى حمايته الشخصية لهم ، بعد ان لم يفلح معهم التوجيه غير المباشر ، كما قرر اعادة من ضبطوا منهم وأرسلوا الى الورش (٢٥) وتبع ذلك تنبيهه على الخواجة الكسان ملتزم حلقة السمك ، بألا يأخذ رسوما من الصيادين زيادة عما هو مقدر فى العقد معه (٢٦) .

ووسط سلسلة الاحتكار تلك نجد الرجل يترك الحرية لبعض الحرف ، الى أن يترك نظامه الاحتكارى رويدا رويدا ، حيث ألغى احتكار الدولة لصناعة قماش التيل ، حينما صرح فى

---

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ٢٩ ، س ٨٧ ، أمر الجناب العالى رقم ٣٠٣ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٢٧ ، الى حسن بك يكن .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٨١ ، أمر من المجلس العالى رقم ١٢٧ فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٥) نفسه .

(٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، ص ٤٣ ، قرار مجلس الملكية رقم ٩٤ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٣٤ ، الى مأمور الديوان الخديوى .

عـام ١٨٣٤ ببيعه فى الســوق الحرة بعد دفع ضريبــة عن كل قطعة (٢٧) ثم صدر امر محمد على الى جميع المديرين فى ١٠ أبريل عـام ١٨٣٦ بفتح جميع المعـاصر الموجودة بمديرياتهم وتشغيلها وتحصيل العوائد (٢٨) .

وأكد كذلك دوهاميـل فى تقريره لعـام ١٨٣٧ أن صـناعة النسيج كانت خاضعة لنظام الاحتكار منذ ثلاث سنوات ، وأنه قد أصبح من حق كل فرد أن يعمل بصناعة النسيج ، بشرط ان يدفع ٣٦ قرشا ضريبــة شهرية عن كل نول ، وقد نتج عن تحصيل تلك الضريبة عام ١٨٣٦ عشرون ألف كيس ، مما يعنى أن عدد الأنوال المستعملة طبقا للمتحصــل لا يزيد عن ثلاثة وعشرين ألفـا (٢٩) .

وتبع ذلك الغاؤه احتكار بعض الحرف والصناعات الصغيرة ، واكتفاؤه بفرض الضرائب عليهـا ، حيث صرح فى عـام ١٨٣٧ لصناع الحصر بعمله على ذمتهم ، كما أعـاد صناعــة الأدوات المنزلية الى أربابها ، لعدم حصوله على ربح منها ، وهو ما حدث بالنسبة لصناعة الحرير ومصــانع النيلة التى ألغى احتكاره لها واعادهما الى أصحابهما بعد تعهدهم ببيع منتجاتهم للحكومة بسعر محــدد ، ولم يبق من مصــــانع النيــلة الا التى لم يتسلمهــا أصحابهــا (٣٠) .

---

(٢٧) هيلين ديفلبى ، المرجع الســابق ، ص ٢٨٠ .

(٢٨) على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢٩) تقرير الكولونيل دوهاميل ، تعريب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع الســابق ، ص ٢٩٢ ـ ص ٢٢٦ .

(٣٠) أحمد أحمد الحته ، المرج السابق ، ص ١٥٤ ، ص ١٧٧ .

وكل هذا يؤكد ان الاحتكار لم يكن مذهبا وعقيدة عند محمد على ، بل كان عملية جمع مالى لا اكثر ، انتهت بطريقة عفوية ، وكما أشرنا اليها بسلسلة سياسة الاحتكار ، بدليل أنه لم يفرضه مرة واحدة على كل الحرف ، وبدليل انه قد بدأ يتخلى عن احتكار الحرف من تلقاء نفسه .

وربما يساعد على فهم هذا أن محمد على لم يعمل على تزويد النساجين والغزالين والحرفيين بالمعدات (٣١) كما كان يمدهم بالغزل ، كما فعل فى انشائه لمصانعه ، ويساعد على فهمه أيضا ان الشطر الأكبر من الانتاج ، من المحتمل أنه قد ظل ينتج من قطاع الحرف اليدوية ، الذى لم يخضع للسيطرة المركزية الشديدة (٣٢) بالرغم من ذكر البعض ـ وهو ما لا نميل اليه ـ من ان الدولة كانت تعمد الى تقييد حق الأفراد فى انتاج سلع تنافس منتجاتها (٣٣) .

وعلى أية حال فقد حدث كل هذا قبل اتفاقية ٨ أغسطس عام ١٩٣٨ ، التى قضت بالغاء الاحتكارات فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وهى الاتفاقية التى طالبت بها انجلترا وهددت

---

(٣١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ١١٣ ـ ص ١١٤ .

٣٢ ـ باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .

(٣٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ـ ص ٧١ .

محمد على فى عـام ١٨٤١ بضرورة تنفيذها بمصر ، فأراحهـا الرجل بالغاء احتكار القطن من أول أكتوبر ١٨٤٢ (٣٤) .

وقد أكدنا أنه أراحها ، لأن هناك من المؤرخين من أكد أنه فى ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية ، ومنها الحرف والصناعات الاحتكاريـة التى كانت قـد هجرت تقريبـا (٣٥) .

ورغم ذلك فلابـد من تسجيل بعض المـآخذ على نظـام الاحتكار ، منها أنه قد نتج عن نظامه القاضى بتسليم الصـناع ما يحتاجون اليه من المواد الأولية ، وأخذها منهم منتجات ، ودفع اجورهم على أسـاس القطعة ، وتحولهم الى منفذين وعمال ، ما أدى الى عدم وجود الحـافز لتحسين الانتاج ورفع مستواه ، حيث انعدمت المنافسـة (٣٦) والحق الضرر بتـلك الصناعات الصغيرة ، دون أن يعود على الدولة بما كانت تأمله من اربـاح كبيرة ، مما أدى فى النهاية الى عرقلة نمو الحرف والصناعات الصغيرة ، وتبعا لها وقف نمو جناح الحرفيين بالطبقة الوسطى .

خاصة وأن مناخ الاحتكار ، وما نتج عنه من تقييد حريتهم والتدخل فى شئونهم ، ومراقبة صناعاتهم وتعرضهم لظلم المخبرين وبعض رجال الادارة المتعسفين فى استعمال السلطة والمتلاعبين

---

(٣٤) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٣ - ص ١١٤ .

(٣٥) شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٦) محمد عبد العزيز عجيمة ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .
أيضا : راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .
وكذلك : حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

بالموازين والمكاييل وحرمانهم من أرباحهم الكاملة ... الخ ، قد اضعف رغبتهم فى الإنتاج وحمل بعضهم على ترك حرفته ، وأدى الى عدم نمو الاستثمار الفردى (٣٧) .

ويمكن أن يضاف الى ما سبق ، صعوبات التمويل ، وتعذر شراء المواد الأولية ، وزيادة المنافسة الأجنبية (٣٨) وربما يوضح ذلك ما جاء بتلك الشكوى « لما كانت الأشياء الواردة من أوربا وامريكا على ممالك الدولة العلية آخذة فى نقصان الأسعار يوما فيوما ، وكانت الأشياء المبعوث بها من الدولة العليا الى ذلك الطرف آخذة فى زيادة القيمة ... الخ » (٣٩) .

فمع براءتها ، الا انها توضح كيفية التغلل ، وضراوة المنافسة التى بدأت خطوة خطوة حتى أصبحت الدولة عاجزة أمامها ، كما أنها توضح بما لا يدع مجالا للشك فشل محمد على فى جعل الميزان التجارى يميل لصالح دولته ، وقد كان ذلك يمثل احد الأسس الهامة التى قام عليها نظامه الاحتكارى ، مما يعنى بالتالى القضاء المبرم على ذلك النظام .



---

(٣٧) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ — ص ١٥٣ .

(٣٨) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٩) الوقائع المصرية : عدد ٨٨ ، ١٨٤٧/١٠/٢٧ ، الحوادث الداخلية ، ص ٢ .

تنظيمات محمد على لحرفييه :

للوقوف على تنظيمات محمد على لحرفييه يمكن تقسيمها الى شقين واضحين هما :

(أ) الكوادر الحرفية :

حاول محمد على منذ بداية مشواره الصناعى ، ان يكون كوادر حرفية لصناعاته ، كتعيين شيخ أو رئيس لكل طائفة ، حيث راعى فى اختيار عماله أن يكون من بينهم الصبية والعمال والأسطوات ... الخ ، حتى يكون لديه قوة عاملة مختلفة الدرجات ، مما يعنى استمرار تدفقها وقوتها .

واتبع الرجل بعض التقاليد المريحة لرجال الطوائف فى اختيار كوادره ، ويوضح ذلك تكليف الديوان الخديوى لحسين بك ناظر المهمات الحربية ، بأن يجتمع مع الشيخ حسن شيخ الشيالين بالمحروسة ، والشيخ حسن عبد الجليل شيخ شيالين بولاق ، والشيخ ابراهيم شيخ شيالين القلعة ، لتداول الرأى فيما بينهم لايجاد شخص يتولى شياخة البقالين بالمهمات الحربية (٤٠) .

وبذلك يتبين أن تعيين شيخ لاحدى طوائف حرف محمد على ، كان يتم بترشيح شيوخ طوائف الحرف الخاصة بها ، مما يبين وجود سلطة طوائف الحرف فى تلك الفترة ، ويبرز

---

(٤٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٧ ، ص ٥٢ ، قرار الديوان الخديوى رقم ١٨٤ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٠ .

دورها من جهـة أخرى ، ويوضح كذلك أن الرجل لم يسلبهم كل اختصاصاتهم ، كمـا يشير ذلك الى أن الشيخ الذى يرشحونه لدى محمد على ، يكون من بين اسطوات الحرفة العاملين عدة .

ومع هذا فلم يكن التنظيم الطائفى عنده ذا تقاليد ؛ الا تقاليد مصلحته المـالية ، بمعنى أنه كان مستعداً لابدال شيخ أو رئيس من رؤساء طوائفه ما دام أن فى ذلك التغيير مصلحته .

ويتضح ذلك عند متابعة ما ادعاه درويش الخياط ، من أنه قادر على تفصيل الكسى (الملابس) التى تصرف لأغوات الحرس الخارجى والداخلى ، ولا يزيد قمـاش احداها على أربعة أذرع وربع ذراع ، وبذلك يقتصد لخزينة الأمتعة نصف ذراع فى كل بذلة يفصلها رئيس الخياطين الموجود ، الذى طلب درويش أن يحل محله (٤١) فأصـدر المجلس العالى قراره رقم ٣٥٤ مبينـا الاجراءات الواجب اتباعها فى اختيار درويش (٤٢) .

وشكل المجلس لجنة لعقد اختبار لدرويش ، والمفاضلة بينه وبين ديمترى رئيس الخياطين ، واجتمعت تلك اللجنة واختبرت وفاضلت ، ثم أجمع أعضاؤها فى محضرهم المرفوع الى المجلس على أن درويش خياط ماهر ، وأن تفصيله أعود على الخزينـة بالنفع من تفصيل ديمترى (٤٣) .

---

(٤١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٣٧ ، أمر المجلس العالى رقم ٦٣ فى ٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

(٤٢) نفســه .

(٤٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٥٠ ، من المجلس العالى رقم ٨٤ فى ١٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

وطبقا لتلك الشهادة أصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٧٥ موصيا باقالة درويش مبتغاه بجعله رئيسا للخياطين بدلا من ديمترى (٤٤) وبذا يتأكد أن المصلحة كانت تحكم سياسة محمد على فى تعامله مع الهيكل الذى بناه لطوائفه ، وليس للتقاليد الحربية عنده أساس ، اذ انها لا تعود عليه بالفائدة المادية التى يسعى لها .

وكان حرفيو محمد على ينتقلون من مكان الى آخر حسب حاجة العمل ، مما كان يؤثر على استقرارهم ويرهقهم ماديا وصحيا ، فعندما كان يجد فى وقت من الأوقات أن الغلال التى تشحن بكثرة من الوجه القبلى الى الاسكندرية أكثر من طاقة شياليها ؛ ويعرف فى نفس الوقت أن إشغال الشيالين ببولاق ليست كثيرة ، كان يطلب ارسال الشيالين الذين يزيدون عن حاجة بولاق الى الاسكندرية (٤٥) .

وخوفا من هروب الحرفيين المنقولين ، لظروفهم المشار اليها ، كان يطلب من مشايخ الحرف تعيين ضامن لكل حرفى ، كما كان يطلب من شيخ الحرفة أيضا تعيين ضامن للحرفى فى حالات اخرى ، منها ما قرره مجلس الملكية فى ١٧ اغسطس عام ١٨٣٤ على شيخ القبانيين ، بأن يأخذ ضامنا قويا لكل من القبانيين الذين يعينون فى مصلحة ما من المصالح الحكومية حتى

---

(٤٤) نفسه .

(٤٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٤٧ ، ص ٢٥ ، أمر الجناب العالى رقم ٧٤ فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

اذا اختلس ذلك القبـانى أو عمل عملاً غير مرغوب فيه ، يرغم ضامنه على تعويض ما ارتكبه القبانى (٤٦) .

ومع هذا فلم تكن العلاقة بين مشايخ اى حرفة وحرفييهم على ما يرام دائما ، ويبين ذلك الكتـاب الذى بعث به محمد على الى زكى أفنـدى ، والذى ورد اليه من مصطفى أفنـدى ناظر الأصناف والحاصلات الزراعية ـ حيث شكا فيه من أن الحمالين بالاسكندرية لا يفى عددهم ، بنقل الغلال الكثيرة التى تراكمت فى الشونة وفى المراكب بجوارها (٤٧) ثم لفت نظر زكى أفندى الى قسوة عباس شيخ أولئك الحمالين ، الى سـوء معاملته « التى انما تفرقوا من جرائها » ، وأوصاه بأن ينهى عباس عن الاساءة الى حماليه ، وبأن يأمره بجلب المـائة والخمسين حمالا الذين يطلبهم ناظر الأصناف مع انذاره بعزله واجلائه الى قريته ان هو تعلل بباطل المعاذير (٤٨) وطلب من زكى أفندى ان عزله فلينصب فى مكانه رجلا قادراً على الاتيان بالقدر المطلوب من الحمالين (٤٩) .

ويتبين من ذلك أن محمد على كانت لا تعجبـه قسـوة شيوخ حرفييه على عمالهم ، لأنها كانت تأتى بنتائج عكسية ، ومن هنا كان يقرر عزلهم ، كما يتبين أيضـا أن عزله لهؤلاء الشيوخ كان يتم عن طريق كبار موظفيه ، وليس عن طريق شيوخ الحرف

---

(٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ اغسطس سنة ١٨٣٤ ، مرسل الى مأمور الديوان الخديوى .

(٤٧) مجلس الملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ، ص ٤٣٦ ، أمر مجلس الملكية رقم ١٦ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٥ .

(٤٨) نفسـه .

(٤٩) نفسـه .

كما هو الحـال عند تعيينهم ، وربما كان يرجع ذلك الى أنهم كانوا مأجورين عنده ، ومن حقه أن يستغنى عن خدمتهم فى أى وقت يشاء .

(ب) التنظيمات المـالية لحرفيى محمد على :

تجدر الاشارة الى أن شيوخ الحرف كان يرتب لهم ماهيات ذلك المركز ، بالاضافـة الى أجـورهم الأسـاسـية عن أعمـالهم كأسطوات بطرفه . ويؤكد ذلك موافقة شريف باشا فى أغسطس من عام ١٨٤٨ ، على ما جاء فى قرار المجلس العمومى ، بخصوص ترتيب ماهيـات لرؤسـاء الطوائف : والتحرير الى ترسـانة بولاق للعمل بموجبه (٥٠) مما يوضح أن كل فابريقـة عنده كانت تأخذ موافقتها على حدة ، ويوضح أيضـا ان لفظ رؤساء الطوائف كان يستخدم مع استخدامهم للفظ شيوخ الطوائف ، على حين أن شيخ الطائفـة كان هو اللفظ المعروف كرئيس عـام للحرفة خارج أعمال الحكومة وداخلها .

وعلى أية حال فقد رتب محمد على لكل حرفى من حرفييـه مرتبا ، بحيث كان كل حرفى فى الحرفة متساويا مع زميله ، وقد ارتبطت تلك الأجور بأهمية الحرفة وكثرة عدد عمالها وظروف عملها ... الخ .

فقد وافق محمد على ، على قرار مجلس المشورة ، القاضى بضم بارة على أجور التراسـين الذين ينقلون الفول من الترسانة

---

(٥٠) ديوان عموم المـالية ، دفتر ١٨ أوامر ، مسلسل الوثيقة ١٤ ، ص ٣٨ ، كتب من شريف باشا فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، الى مدير ديوان عموم المـالية .

الى مرسى المراكب ، لبعد المسافة ، وجعل أجرة الأردب أربع بارات (٥١) طلبا لسرعة ارســال الفول الى الاسكندرية (٥٢) وكذلك موافقته على ضم بارتين على الأجرة المقررة لغربلة مائة أردب ، وجعلها ١٢ بارة تسهيلا للسرعة ، على الا يسرى مفعول هـذا القرار على المســتقبل . وبذا يتضــح الفرق بين أجرة التراس والمغربل ، والتى ربما ترجع الى ظروف عمل كل منهم .

ووافق كذلك على قرار مجلس المشورة ، القاضى بضــم بارة على أجور التراسين (الحمارة) الذين يؤجرون حميرهم للنقل ، عن كل اردب من الفول من الترسانه الى مرسى المراكب لبعد المسافة ، بجعل أجرة الأردب خمس بارات منعــا لهروب التراسين بسبب قلة الأجور (٥٣) وبذا يتضــح ان الرجل قــد استجاب لقرار ذلك المجلس بعد مرور أسبوع واحد من الزيــادة السابقة لمواجهة ظاهرة هربهم .

ولا يعنى ذلك أن الرجل كان متساهلا مع عماله أو أنه كان يعطى أجورا مناســبة مع جهد حرفييه بل الواقع أنه كان يعطى أجورا أقل بكثير من الجهد المعطى وتحت الحــاح شــديد من فئات العمال المختلفة عن طريق شكاواهم والتماساتهم اليه .

---

(٥١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٩ ، ص ٤٦ ، أمر الجناب العالى رقم ٦١ فى ٧ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى سليمان أغــا وكيل ناظر الأرز والغلال .

(٥٢) نفســه .

(٥٣) دار الوثائق ، أوامر محمد على ، محفظة ٢ ذوات تركى ، ملف ١١٥ – ٢١٨/٧ ، أمر الجنــاب العــالى رقم ٢٨١ فى ١٥ يناير ســنة ١٨٢٧ ، ص ٢٥ الى سليمان أفندى وكيل ناظر الأرز والغلال .

ويبين ذلك طلب مأمور الديوان الخديوى من الأغا المحتسب فى يولية عام ١٨٣٠ أن ينفذ قرار مجلس الملكية الصادر فى ٢٤ يولية من عام ١٨٣٠ بشأن عدم ضم خمس بارات الى أجرة طحانى القاهرة ـ من غير الخاضعين لاحتكاره ـ البالغة خمس عشرة بارة التى يأخذونها عن كل ربع من الغلال التى يطحنونها وصرف النظر عن اسعاف التماسهم الخاص بذلك . وتعيين جواسيس عليهم يراقبونهم ومعاقبة من يتجاسر على أخذ أجرة تزيد على الخمس عشرة بارة المذكورة (٥٤) .

فرغم أن خزانة الدولة لم تتحمل شيئا من تلك الزيادة وانما يقع عبؤها على المواطن الا انه رفضها رفضا نابعا من مقاومة زيادة ثمن السلعة .

كان ذلك عن الطحانين غير الخاضعين لاحتكاره فما بالنا بالخاضعين له والذين كانت أجورهم اقل من ذلك بكثير ولذا واصلوا التماساتهم فأصدر الديوان الخديوى أمرا الى شورى الجهادية اكد له فيه أنه تلقى قرارا صادرا من مجلس الملكية قاضيا بزيادة اجور الطحانين وذلك بضم بارتين الى الثمانى بارات التى كانت تصرف لهم عن كل ربع منذ عشر سنين لانهم قدموا الى المجلس العالى عريضة يلتمسون فيها زيادة أجورهم (٥٥) وفى مقابل تلك الزيادة طالب ذلك القرار بزيادة

---

(٥٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٩٦ ، من مأمور الديوان الخديوى ، رقم ٢٢٦ فى ٢٩ يولية سنة ١٨٣٠ ، الى الأغا المحتسب .

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ٥٩ ، أمر من شورى الجهادية رقم ٧٤ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

الدقيق المطحون احتياطيا (٥٦) :

ومما يدل على ضعف الأجور التى كان يدفعها محمد على لحرفييه وانها كانت لا تكفى حاجاتهم أمره الى الديوان الخديوى بناء على التقرير المقدم اليه من على أغـا ناظر ورشة الخياطة والمراكيب الذى وافق فيه على ملتمس اعـادة النسوة اللائى يعملن فى هـذه الورشـة الى أعمالهن واخلاء سبيلهن من السجن الذى ارسـلن اليه من جـراء الديون الميرى التى عليهن على أن تصرف لهن نصـف أجورهن ويخصـم منهن النصـف الآخر من ديونهم (٥٧) .

ومما يدل على ضعف الأجور عامة وأجور الخياطة خاصـة ما حدث فى ورشة أخرى للخياطة وتدخل فيه أيضا محمد على عن طريق إمر منه الى خورشيد باشا طلب منه فيه عدم مطالبة النسـاء الخياطات فى ورشـة خياطة الصـوف بما عليهن وكذا تسديد ما عليهن للتجار والتنبيه عليهن بالا يعدن بعد ذلك الى

---

(٥٦) نفسـه ، ولم ينته موقفهم عند ذلك الحد ، بل انهم تدخـلوا فى أجور الحرفيين من غير الخاضعين لمحمد على ، حتى أصبحت أجور الحرفيين غير متساوية من مكان لآخر ، ويوضح ذلك الظلامة التى تقدم بها طاحنو الغلال برشيد الى محافظها ، وجوا فيها مسـاواتهم فى الأجرة بزملائهم الذين فى طواحن القاهرة ، مما يوضح سيطرة الدولة على الأسعار ، بشكل أصبحت معه الأجور لا تفى بحاجة الحرفيين عامة : راجع : مجلس الملكية تركى ، دفتر ١٣٦ ص ٦٧ ، الأمر من الجنـاب العالى رقم ١٤٠ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٣٥ ، الى محافظ رشيد ، وقد وافق محمد على ، على مرتجـاهم ، حيث طالب بمساواتهم بطاحنى القاهرة .

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ص ٢٩٦ ، أمر رقم ١٣٥ فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أخذ مثل هذه الديون وأذا عادت أحداهن الى ذلك أخذت الى المنزل وضربت ٣٠٠ كرباج كما انه لن تقبل حوالة التاجر الذى يعـــاملهن (٥٨) .

فهذا الأمر ان بدا فيه عناية محمد على بالناحية الاجتماعية للحرفيين وذلك بتسديد ما عليهن الا أنه من جهة أخرى يوضح أنه لم يرفع أجور تلك الطائفـــة خاصة والحرفيين عامة بالرغم من تكرار استداناتهم .

ويؤكد ذلك الالتماس الذى تقدم به الطحانون لزيادة اجورهم موضحين انهم لم يزيدوا شيئا منذ عشر سنين (٥٩) ولذا وافق شورى الجهادية على طلبهم وعهد الى مأمور الديوان اجراء زيادة مناســـبة بحضــور الخميس المحتسب وشيخ الخبازين وشيخ الطحانين وفريق من الخبراء والشيوخ (٦٠) وبذا يتضح أن الرجل واجراءاته لم تكن ســـهلة فى اعطاء حرفييه أجرهم بل كان يمنحهم الأجر بعد لجـــان وجلـــات ومشاورات ... الخ ، وليس بالطريق السهل المباشر الذى تعوده الحرفيون عن طريق عملهم الحر من قبل الاحتكار حتى ان تلك الاجراءات وصعوبة أخذهم حقوقهم قد أدت الى انقطاع حرفيى ورش القلعـــة عن الحضور من أجل أجورهم ولمـــا سمع الديوان الخديوى بذلك بعث بكتـــاب الى

---

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٦٦ ، ص ٩٧ ، أمر الجنـــاب العالى رقم ٤٠١ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٥ الى خورشيد باشا .

(٥٩) ديوان خديوى تركى ، رقم ٧٩٨ ، ص ٤٢ ، من شورى الجهادية رقم ٦٧ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤ الى يد اللواء خورشـــيد بك وكيل ناظر الجهاديـــة .

(٦٠) نفســـه .

ناظر الجهادية أشعره فيه بأن تلك الحـالة موجبة لتأخر الأعمال وباعثة على الخسارة فضـلا عما يؤدى اليه هذا الحال من تغيير فى أصولهم النظامية ولذا فوض الديوان الى ناظر الجهادية أمر تسوية تلك الحادثة وانهائها (٦١) .

- وهذا الكتاب يوضح محافظة الديوان الخديوى على عدم تأخر الأعمال ويثير خوفه من أن ذلك الانقطاع سيؤدى الى تغيير فى أصولهم النظامية التى ربما تشجع آخرين على تقليدهم وهى أمور كبيرة وخطيرة مما دفعه الى تكليف ناظر الجهادية شخصـيا بتسوية ذلك الموضوع .

ووسط ذلك الموقف من الأجور يجب الا ننكر استراتيجية محمد على منها وهى اثارة أطماع الحرفيين ماديا وان اقتصر ذلك على الصناعات الهامة فتشجيعا لعمال مصنع البارود أصدر الديوان الخديوى قراره باعطـاء قرش واحد لهم عن كل قنطـار صنعوه زيادة عن معدل العام السابق وباصـدار أمر الى سليمان أفندى ناظر معمل البارود بأن يعد العمال بتلك المكافأة على الدوام ويصرفها لهم كلما زادوا انتاجهم (٦٢) .



---

(٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مدى استفادته بحرفييه :

سنحاول أن نلقى الضوء على بعض المواقف التى توضح لنا مدى استفادته بحرفييه ، ومنهـا انه فى عـام ١٨٣٣ بعث المجلس العالى الى الديوان الخديوى بقراره رقم ٩٨ المتضـمن قبول ما اقترحه عمر أفندى ناظر مصلحة الجلد والمدابغ فى تقريره خاصا بامداده بقواسين من الأتراك يستخدمهم عيونا يتجسس بعضهم شئون المدابغ (٦٣) فهذا الموقف ومثله الكثير يوضح عدم سيطرة محمد على ، على العملية الانتاجيــة بشقيها التابع له وغير التابع له ، مما أجهض من موقفه الصناعى .

ويشهد على ذلك أن محمد على اعترف بكل تلك المساوىء من خلال نشرة عامة من قلم الايراد بشورى المعاونة فى عام ١٨٤١ جاء بها انه نظرا لتبين عدم مقدرة بعض الأشخاص المعينين من قبل الميرى لادارة المصـانع قد احيلت ادارة المصـانع الى عهدة مديرى الأقاليم ولكن هؤلاء المديرين لم يصرفوا أجر الشغالة فى اوقاتها ولم يؤدوا المطلوب منهم وسـخروا الأنفـار فى الترع والجسـور ولم يقوموا بالتفتيش على المصـانع حتى تأخرت أشغالها . ولذلك عين من ديوان الايراد ثلاثة مفتشين لها وعندما استدعوا الى الاسكندرية حاولوا أن يتستروا عن اهمالهم (٦٤) .

---

(٦٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٧٢ ، كتاب من المجلس العالى بقرار رقم ٢٧٧ فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٣٣ الى الديوان الخديوى ونفذ الديوان الخديوى القرار فى ٢ أغسطس سنة ١٨٣٣ ، نفسه .

(٦٤) شورى المعاونة تركى ، دفتر ٢٨٢ ، ص ٢٠٧ ، نشرة عامة ، اعلان من شورى المعاونة (قلم الايراد) رقم ١٤٨٢ فى ٥ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولأن هؤلاء المديرين ونظـار المصانع لم يلتفتوا الى أعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم فى الضرر للميرى فانه قد عين لطيف ناظر ترسـانة الاسكندرية سـابقا والمعروف بالهمـة والنشاط لدى العموم مفتشا للمصانع وله أن يعاقب كل من يخالف أوامره من النظار وأن يخبر الشورى عن المدير المهمل لتخصيص العقاب له وأن ينشىء ديوانا للمصـانع بميت غمر ليقوم بتقويم أعوجـاج المصانع وعمل حساباتها . ولذا أبقى النظار بصفة معاونين بمصانع الجهات الثلاث وقرر أنه سيعاقب كل مدير لا يلبى طلبات المصانع عند أختياره عنه (٦٥) .

مما يوضـح أن الرجل أدرك مكمن الضعف وعوامله وكذا أسلوب اصلاحه ولكن بعد فوات الأوان ، لأن ذلك تم فى عام ١٨٤١ أى بعد معاهدة بلطة ليمان ، وتنفيذه لها ولاتفاقية لندن أى بعد أن أصبح الاصـلاح لا يجدى شيئا من تلك الأوضـاع الصعبة المتمثلة فى انفتاح مصر على أوربا وما نتج عن ذلك من المنافسـة الأجنبية وما أحدثته .

* * *

تراجعات محمد على عن سياسة الاحتكار :

تراجع محمد على عن الاحتكار فى عدة أحوال ، وخاصـة بعد أن أدى الهدف منه ، ولم يعد لانتاجه سوق .. الخ .

ولذا سنحاول أن نلقى عليها بعض الضـوء ، علنا نخرج ببعض النتائج المساعدة على فهم علاقـة محمد على بالحرفيين وتطوراتها ومنها :

---

(٦٥) نفسـه .

اصدار الديوان الخديوى أمره فى عـام ١٨٢٧ الى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية ؛ بأن يتركوا الحصرية يحترفون صنعتهم حيثما وجدوا ، ان لم يكن عليهم مال ولم يكن لهم علاقة زراعيـة بقراهم (٦٦) وهو قرار مبكر بانهاء احتكار تلك الصناعة ، فى وقت كان ما يزال فارضا ـ بشدة ـ على بعض الصناعات نظـامه الاحتـكارى .

ثم أكد ذلك محمد على بأمر اكثر اتساعا من ذلك القرار ؛ عندما أصدر أمره القاضى بالتصريح لعمال الحصر بعمل حصرهم على ذمتهم ؛ مع دفع المبالغ المتأخرة عليهم (٦٧) .

كما اصـدر الديوان الخديوى أمرا فى نفس ذلك العام ، الى حسن بك مأمور قنـا ؛ والى خمسة وعشرين من المـأمورين وغيرهم من النظـار والحافظين ، معلنا اياهم بأن الجنـاب العالى يأمرهم بعدم مضايقة عمال الملاحات ، وعدم اعادتهم الى بلادهم ، لأن ذلك يحملهم على الفرار ، الذى ينجم عنه تعطل مصلحة الملح، ولكون عمـال الملح قليلـين فيجب اسـتثناؤهم كمـا اسـتثنى الحصرية (٦٨) وبذا ترك هؤلاء الحرفيين حريتهم أيضـا وذلك بتحريرهم من نظامه الاحتكارى .

وتبع ذلك تكليف محمد على ، خير الله أفندى وكيل ناظر

---

(٦٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٢٥ ، أمر رقم ٥٢ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٧) معة سنية تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٧ ، أمر عال رقم ١٣١ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، الى وكيل ناظر مجلس الملكية .

(٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٣٤ ـ ص ٣٥ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ٦٧ فى ٢٣ ديسمبر سـنة ١٨٢٧ .

مجلس الملكية بالسماح لصناع الملايات بالدخول فى ورش الغربية ، وصنع ملاياتهم فيها (٦٩) وكذلك عدم منع نساجى الملايات بطنطا من صنع الملايات (٧٠) وبذا خرجت تلك الطائفة أيضا من احتكاره .

وفى ابريل من عام ١٨٣٦ ، أصدر محمد علي تكليفه الى كل المديرين بأن يفتحوا المعاصر الموجودة بمديرياتهم من أول ١٨ ابريل عام ١٨٣٦ ، ويحصلوا مخصص الحكومة من المعصرانية (٧١) وبذا ترك محمد على للمعصرانية حرية احتراف حرفهم وانتاجهم ، أى انه أخرجهم أيضا من نظامه الاحتكارى .

وبعد شهرين من ذلك التكليف ، بدأ يوسع من اطاره ، فنراه يصدر تكليفا آخر لمدير الدقهلية بشأن السمسم والمعاصر ، ووجوب رد السمسم المصادر الى أصحابه ، حتى يعودوا الى عصره ، بعد ما وقفت معاصرهم بسبب مصادرة السمسم (٧٢) ومن ذلك القرار يتبين جدية محمد على فى الأمر وسعيه الجاد لحرية عملهم الحرفى .

---

(٦٩) نفسه .

(٧٠) معية سنية تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٨ ، أمر عالى رقم ١٢٩ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ ، وبذا أطلق حرية صنعها بعد أن كانت محتكرة مع الفوط .

(٧١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٠ ، ص ١٣٧ ، أمر رقم ٢٧١ فى ١٠ ابريل سنة ١٨٣٦ .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٧٧ ، ص ١ ، أمر من الجناب العالى رقم ٢٣٥ فى ٢٦ يونية سنة ١٨٣٦ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فلابد من ذكر أن كل تلك القرارات كانت قبل معاهدة بلطة ليمان فى عام ١٨٣٨ ، وقبل تسوية ١٨٤١/٤٠ ، وقبل تطبيق المعاهدة المشار اليها فى سنة ١٨٤١ ، مما يبين أن الرجل كان يسعى الى تحرير تلك الصناعات ، وربما يرجع ذلك الى انه قد أصبح له منشآته الصناعية وكوادره التى يعتمد عليها ، وبالتالى أصبح لا يعتمد على الحرف الخاصة وكوادرها ، كما انه أصبح لا يخاف من منافستها ، لانه يمكن القول بأن انتشار دولته ربما وسع من رقعة السوق أمامه ، فأصبح لا يخاف كساد منتجاته ، وبذلك يضعف القول بأن تراجعه عن الاحتكار كان بسبب التسوية ونتيجة لها ، وانما يمكن القول بأنها ربما زادت من سرعة اتجاهه، ويوضح ذلك أن الرجل لم يكن لديه عقيدة احتكارية للحرف ، وانما كان يحتكر وفقا للظروف التى يفرضها وضع معين ، كالحاجة اليها عسكريا أو ماليا أو استجابة لرأى وصله ... الخ.

***

الوجه الآخر لاحتكار محمد على للحرف :

أدت الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة ، الى تراجع الرجل امامها فى بعض الأحوال ، اما استجابة لشكوى وصلته ، واما تخفيفا عن فئة معينة ... الخ.

ويدخل فى نطاق تراجع محمد على عن نظام أو أسلوب الاحتكار ، الاستثناءات التى منحها للحرفيين ؛ ومنها انه عندما اطلع على الشكوى المقدمة اليه من المدعو حسن ، التى ذكر فيها انه بنى معملا للدجاج فى قرية بيت حواس بالغربية ، ولكن الميرى استولى عليه ، والتمس تخليصه ، أصدر محمد على امره

الى الياس اغـا كاشف الغربيـة ، قرر فيه بأنه اذا كان ذلك صحيحا فيلزم العمل على رد المعمل اليه (٧٣) . ومعنى ذلك ان محمد على كان يستثنى بعض الأشخاص ، ربمـا لظروفهم من تطبيق الاحتكار عليهم ، وان الادارة هى التى كانت تفرض الاحتكار دون مراعاة لتلك الحالات ـ من وراء ظهره وبدون وجه حق ـ وانه عندما كان يعرف بها كما فى حالتنا تلك كان يحررها ، ومن هنا تحق الاشـارة الى أن عملية الاحتكار بذلك الشكل تكون مختلطة الأوراق وتعفى الرجل من كثير من مساوئها ، وان كانت تنسبها لرجاله .

ويدل على ذلك أمره الى حسين اغـا ناظر قسم أشـمون ، بشأن عدم أخذ الأردب والنصف حنطة ، المقرر أخذها عن كل فدان من الأفدنة الثمانية التى زرعها الشيخ خليل المؤذن بقريـة بهواش بالمنوفية (٧٤) .

وكذلك عندما قدمت له امرأة تدعى امينة الصعيدية عريضة أوضحت فيها أن لديها سبعة أولاد جند اثنان منهم واثنان آخران يعملان فى مركبهم للحصول على ـ صيد ـ قوتهم ، وطالبت فيها بعـدم منعهم من مهنتهم ، وعـدم استخدام مركبهم فى خـدمات الحكومة ، ومنحها أمرا (تصريحا) تحمله ، وقد وافق الرجـل على التماسها وذكر فيه أنه أصدره لمنع التدخل فى عملهم ، والنهى عن استخدام مركبهم فى الخدمات الحكومية ، وأكد أيضـا ان

---

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ ، أمر كريم رقم ٦٣٠ فى ٦ يونية سنة ١٨٢٢ .

(٧٤) معية سنية تركى ، دفتر ١٢ ، ص ٢٣٥ ، أمر رقم ٨٥٥ فى ١٢ يولية سنة ١٨٢٥ .

الهدف من التصريح العمل بمقتضاه والحذر من مخالفته (٧٥) .

وبذا يتضح أن الرجل كان يطلع على الشكاوى التى ترفع له ، فيحس بمشاكل مواطنيه ويحاول حلها ، أو استثناءها من نظام الاحتكار القائم ، سواء أكان منه أم من ادارته ، وتضاف الى تلك الأسباب التى أدت الى تراجعه عن نظامه ، محاولة التحديث والتجديد ، ومحاولة تخفيف العبء عن الخزينة العامة .

ويوضح ذلك ، الموقف الخاص بمصنع القماش ، الناتج عن مناقشة المجلس الخصوصى لتقرير المستر طانوس خبير الشيت ، المتضمن تأخر صناعة الرسم على البفتة بمصر ، على حين تزدهر وتترعرع باضطراد فى انجلترا ، حيث رأى أنه لتحسن تلك الصناعة يجب جلب الآلات الحديثة من انجلترا وفرنسا ، حتى يمكن أن تتقدم تلك الصناعة بخطى واسعة ، وحيال ذلك التقرير ، قرر المجلس ان يعطى مصنع الشيت الموجود بشبرا التزاما ، وذلك لما لوحظ من عدم الاستفادة منه اذا هو أدير على ذمة الحكومة (٧٦) .

وكذلك كان الرجل مانعا عمل صناع الترسانة فى الأعمال الخاصة بالأهالى ، فأصدر أمره فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، أباح فيه للصناع والنجارين والنشارين العمل فى انشاء مراكب وسفن

---

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥١ ، ص ٣٤ ، تصريح من الجناب العالى بأمر رقم ٦٤ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

(٧٦) معية سنية تركى ، محفظة ١ ، ورقة ١ ترسانة ، مسلسل الوثيقة ٨ ، ملف ١٧٢ ـ ٢/٢٢٦ جـ ١ ، خطاب من أحمد نورى مدير الترسانة بالاسكندرية بنص الأمر الكريم ، فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٣ ، الى الديوان الخديوى .

للأهـالى ، حتى يزداد عددها ، على أن يكون العمل فى أيـام العطلة (٧٧) .

ومع أن هذا القرار بعد المعاهدة وتطبيقها والتسوية ، فان قراره هنا له ما يبرره وطنيا ، وهو زيادة عدد السـفن والمراكب عند الأهالى ، مما يبين أن الرجل كان ينصـاع استجابة لظروف مواطنيه الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه كان يجد فى زيادة عدد السفن والمراكب مددا له وقت أن يجد الجد ، أو يحين وقت معركة من المعارك .

ومع هذا فلا يجب أن نغفل أن الرجل حاول أن يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط أو التى لا تدر عائدا فيتخلص من مشاكلها وما تتحمله من مصـاريف ادارة ، كما تجدر الاشارة أيضا الى انه اذا كان محمد على قد أباح لنفسه الاستثناء من الاحتكار فى بعض الأحوال ، فان أعوانه ومستشاريه بالطبع كانوا يستثنون أيضـا وعلى نفس النهج ، اما بنوايـا حسـنة واما بما ينطوى تحت ما أسـميناه بفسـاد الادارة ، مما يدحض بالتـالى أهمية فكرة أن محمد على فرح فى تدهور الحرف ليعمل أصحابها بمنشآته .

فقد شاع عن محمد على احتكاره لكل شىء صناعى ، وأنه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده ، ولكن واقع الأمر يوضح أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورشه ومصانعه ؛ ويؤكد ذلك أن الرجل لو كان يمتلك العقيدة

---

(٧٧) المجلس الخصـوصى ، محفظـة ١٩ ، مسلسل الوثيقة ٨٧ ، ص ٨٧ ، ملف ١٥٢ – ٣٢٦/٣ جـ ١ ، قرار رقم ١٠١ فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .

ألاحتكارية ما سمح باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، على حين انه كان محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويؤكد ذلك ايضا سماحة باقامة المشاريع الأجنبية ، واخيرا تخليه من تلقاء نفسه عن اسلوبه الاحتكارى ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ولعل هذا ينفى الصورة القاتمة التى رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية) ورغم ذلك فلا يمكن اعفاؤه مما تحمله الحرفيون وتحملته مصر من جراء تطبيق سياسته تلك ، بالرغم من محاولته تكوين كوادر حرفية له بالاستعانة بخبرة الحرفيين القدماء سواء بأجر — لم يكن متساو مع الانتاج — ام لا ، ومع هذا فلابد من القول أن استفادة الرجل بالحرفيين لم تؤد الى النتيجة المرجوة منها ، لمساوىء فى رجال ادارته قبل اى شىء آخر .

الفصـــل الرابــع

الحرفيون ونشــاطهم فى عهد محمد على

الحرفيون فى عهد محمد على :

هم أهل الصناعة قبل محمد على ، وكانوا يقومون بأعمالهم دون تدخل من جانب الدولة ، الا فيما يتصــل بجمع الضرائب والاعانات والفرض ، وتتلخص أعمــالهم الصناعيــة فى تغطيــة ما تحتاجه البلاد من المواد الغذائية ، والملابس والأدوات البسيطة، وما تحتاجــه أيضا من أدوات البناء والتأثيث ، والصــناعات الحديدية المحدودة ، والغزل والنسج وصنع الأوانى .

حيث كان حجم الدكاكين وورش الحرفيين ورأس المــال صغيرا وعدد العمال المشتغلين فى الورشــة لا يتعدى فى الغــالب عدد أصابع اليد ، ولذا كانت غالبية مواقع الانتاج الحرفى فى منازل اربابها ، أو محــلات صغيرة مستأجرة ، مما أدى الى أن يكون التطلع لدى الحرفيين محدودا ، حيث اقتصر تطلعهم على سد حاجة البلاد الاستهلاكية ، فقد كانت فكرة التصــدير غير موجودة الا عند عدد محدود من الحرفيين (١) .

وربما يرجع ذلك الى أن الصناعة المصرية ، فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت على درجة كبيرة من

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

التـأخر ، حيث اقتصر امرهـا حينـذاك على بعض صـناعات استهلاكية ، تنتج غالبا للسوق المحلية ، لصعوبة المواصـلات ، وكثرة التكاليف ، واضطراب الأمن ، فقبل فترة حكم محمد على، قدرت أرباح الحرفيين المصريين العاملين بالصناعة بثلاثين الف كيس فى العام وهو ما يساوى ١٥٠٫٠٠٠ جنيه (٢) .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، كان الحرفيون هدفا من أهدافه ، حيث سيطر على وسـائل الانتاج ، وعمل على احداث تغييرات جذرية فى مجـال الانتـاج الحرفى والصناعى ، بجعله الحرف فى خدمته وتحت توجيهه (٣) .

حتى ان التصنيع مر فى عهده بثلاث مراحل ، وقعت أولاها بين عامى ١٨١٦ و ١٨١٨ ، وجنى فيها نتائج الاحتكار الذى كان قد بداه ، مع محافظة الانتاج الصناعى على طابعه الحرفى ، نتيجة لاستمرار عمل الحرفيين بمهنهم البدائية ، بالرغم من أن الدولة كانت تزودهم بالمواد الأولية ، التى يعيدونها اليها مصنعة ، مقابل أجور تدفعها لهم (٤) .

أما المرحلة الثانية ، فقد وقعت بين عامى ١٨١٨ – ١٨٣٠ وعرفت بمرحلة الصناعة الكبرى ، وبرز فيهـا صناعة النسيج ومصانع التسليح ، وقـام خلالها أسلوب الصناعة الجديد ، باحتكار المواد الأولية وانشاء المصـانع التى تعتمد على البخـار كمصدر لطاقتها ، على حين عرفت المرحلة الثالثة التى بدات فى

---

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٤) انور عبد الملك ، نهضة مصر ، ص ٢٩ .

عـام ١٨٣٠ بمرحلة انهيار الاقتصاد المصرى ، تحت وطـأة التدخل الأوربى ، اذ فتحت البلاد أبوابها للمنتجات الأوربيـة ، وسرعان ما قلت قدرة الصناعة المحلية على مواجهة تلك المنافسة (٥) .

ورغم عمل محمد على ، على توطين الصناعات الحرفية فى احياء معينة فى القاهرة ، لسهولة الاشراف الادارى عليهـا (٦) فان نظام الاحتكار والتوجيه ـ من حيث الانتاج ـ لم يؤثر فى نظـام الصناعة ، اذ ظل الصناع فى ورشهم محتفظين بأدواتهم ، بالرغم من الضرر الذى لحق بهم نتيجة لفقدهم الحرية فى شراء المواد الخـام فى بيع منتجاتهم ، ولمنعهم من اتباع طرق جديدة فى الانتـاج ، ولتحديد مكاسبهم ، مما قلل من تحمسهم للعمـل والانتاج ، بشكل أضر بالصناعة (٧) .

مما دعـا الى القول بأن برنامج محمد على الصناعى ، لم يكن نابعا عن سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها ، شأنه فى ذلك شأن غالبية أعماله الأخرى ، اذ ظهرت فى فترة كان يبحث فيها عن طرق يزيد بها ايراداته ، وسارت على خطوط حددها الزمن والظروف ، ومنذ سار فيها سار تطورها اتجاها مزدوجا ، تمثل فى استغلال الصناعات القديمـة بشكل يعود عليـه بالأربـاح ، وادخال الصناعات الحديثة (٨) .

وربما يتفق مع ذلك وبشكل ما ، القول بأنه عندما أعوزت محمد على الموارد فكر فى بسط سيطرته كاملة على الصناعات

---

(٥) نفسـه .
(٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
(٧) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .
(٨) هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

الصغيرة ، وبخاصـــة فى القاهرة والمدن الكبرى ، بهدف اجتناء الربح منها ، وفرض ضرائب مباشرة على الصناع وضرائب غير مباشرة على المستهلكين (٩) ولكن ذلك لا يعنى أن احدى المقولتين أصدق من الأخرى ، بل يمكن القول ان الاثنتين صحيحتان الى حد بعيد .

فلا ينبغى تجاهل أن الرجل قد أدرك فى أواخر عهده ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة ، ومن ثم عادت تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية ، نتيجة لخروجها من سياســـة الاحتكار ، اذ اكتفى محمد على بفرض الضرائب عليها ، فعادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى صناعها ، وعادت أيضـــا صناعة الحرير الى أيدى الأفراد ، كما صرح فى عـــام ١٨٣٧ بالاشتغال بصناعة النسيج لمن أراد أن يعمل بها مقابل ضريبة شهرية ، وكذلك عادت مصانع النيلة الى أهلها (١٠) .

مما يدل على أن سياسة الاحتكار عنده ، لم تكن نابعـــة عن عقيدة بل كانت سياسة جمع مال لا أكثر بدليل تلك التحولات التى قام بها ، وقبل أن تعقد معاهدة بلطة ليمان بفترة .

ورغم ذلك فلم تفدها تلك التحولات ، بل تقهقرت الصناعات الصغيرة فى أواخر عهد محمد على ، نتيجة لعقد انجلترا مع الدولة العثمانية لمعاهدة بلطة ليمان ــ المشار اليها ــ فى عام ١٨٣٨ ، التى فتحت بموجبها أبواب ولايات الدولة العثمانية ، ومنها مصر أمام التجارة البريطـــانية وغيرها ، فتدفقت بأسعارها الرخيصـــة

---

(٩) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .

التى كان لا يمكن أن يصمد امامها الانتاج المصرى وخاصة فى غياب الحماية الجمركية (١١) .

وربما أدى الى تحولاته تلك أوضاع دولاب حكمه او أوضاع حرفييه ، وسوف نضرب لكل منهما عدة امثلة ، ففى الحالة الأولى ، وجد أن بعضا من مشايخ القرى التى فى مأموريات الوجه البحرى ، كانوا يأتون الى المحروسة ليجمعوا « الهاربين » ولا قوائم بأيديهم أو مكاتبات حكومية بذلك ، فكانوا يمسكون ببعض من الناس وكل منهم يقول « هذا فلاحى وعليه مال كذا وفرضة كذا » (١٢) .

ولما ظهرت تلك الحركات منهم لزم أن يفحص عن حقيقة الوضع ممن قبض عليهم ، فأتى الى الديوان الخديوى بمشايخ قرية قها من مأمورية القليوبية ، وهم اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار ، وسالم عبد الوهاب ، ومعهم قائمة مختومة من مأمورهم ، تشتمل على جملة الهاربين وعددهم ثلاثمائة وعشرون نفرا ، وكان بمعيتهم أحمد القواس ، فجالوا يومين فى المحروسة ، وبعدهما أحضروا القاطنين من عندهم فى بولاق ، وهم : أحمد زيبق ، والحاج حسين زيبق ، وأبو العلا أمرونى ، وابراهيم الشافعى ، وحسن زيبق وغيرهم (١٣) .

فذكر احمد زيبق انه من قها ، وأنه طحان فى بولاق منذ اربعين سنة أو أكثر ، وان له أطيانا يزرعها ويحصدها ابن أخيه

---

(١١) محمد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ص ٥١ .
(١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٦ ، ١٨٣٠/٩/١٣ ، الديوان الخديوى ، ص ١ .
(١٣) نفسه .

لكونه وكيلا له ، وأنه دفع ما على تلك الأطيان من مال مع الفرضة فى المحروسة ، وأنه دفع أيضا الى ناظر الخط احمد قشيش ، وسالم أبو هاشم القائمقام ، واسماعيل قشيش ، مائة وثمانية وسبعين قرشا ، ولم يخصم منها شيئا مما عليه ، وبعد ذلك جاء اليه ، اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار سالم ، وسالم عبد الوهاب ، الى الطاحون فى بولاق ، وطلبوا منه ان يذهب معهم الى الجسر ، فاختفى خوفا ، فسمروا الطاحون وفيه بقرتان وخمس عنزات (١٤) .

وذكر نفس الشيء حسين الزبيق ، اذ أكد أنه طحان فى بولاق منذ عشرين سنة ، وأن له فى بلده أطيانا يذهب لزراعتها وقت الزراعة ، ويدفع مالها هناك أما فرضته فيدفعها فى المحروسة ، وقال نفس الكلام أبو العلا أمرونى بالاضافة الى أنه يعمل طحانا فى بولاق منذ ثلاثين سنة ، وأكد أنه قد حضر اليه منصور نصار شيخ البلد ، وطلبه الى الترعة فأعطاه ١٠٠ قرش .. وهكذا ، ذكر الباقون (١٥) أن كلا منهم دفع نقودا لهؤلاء الشيوخ حتى لا يؤخذ الى الجسر أو الترعة .

وليت الأمر وقف ذلك الحد ، بل ان شيوخ القرى فى حملاتهم تلك ، كانوا يأخذون من لا يدفع دون مراعاة لأى شيء آخر ، ويوضح ذلك عرضحال زينب خاتون ، الذى تقدمت به للديوان الخديوى ، مبينة فيه أن زوجها أحمد عنان شيخ طائفة الحمارين فى بولاق ، يدفع كل عام بالمحروسة خمسمائة قرش فرضة ، وليس له تعلق فى البلد ، وأن شيخ قرية قها أتى

---

(١٤) ولذا أرسل قواسا وفتح الطاحون ، نفسه .
(١٥) نفسه ، ص ٢ .

وقبض على زوجها وحبسه ثم أرسله الى البلد ، والتمست فى ذلك العرضحال عودته لأجل (١٦) التحقيق .

وعندما سئل شيخ ثمن بولاق عن دعوى المذكورين ، أكد انهم طحانون ، ويعملون بغير حرفة فى بولاق وانهم يذهبون وقت الزراعة لزراعة أطيانهم ، وان لهم فى بولاق بيوتا ملكا ودكاكين وطواحين وعيالا وأولادا ، وعلى ذلك أكد الديوان الخديوى أن مثل تلك الوقـائع والدعـاوى ، تحدث كثيرا من أمثال هؤلاء المشايخ ، وان موقفهم فيها كلها لا يقنع بالأجوبة (١٧) .

ويبدو أن أساس عمليات القهر التى اتخذها المشايخ فى مطاردة الحرفيين ، وترحيلهم الى القرى ... الخ ، ترجع الى أوامر محمد على ، ومنها امره الى حسن أغـا مأمور الفيوم ، كى يوزع الأراضى البور على القزازين والحصرية وارباب الصنائع الأخرى ، الذين لا توجد اطيان فى عهدتهم ، على أن يعطى الى الواحد منهم من فدانين الى خمسة ، بحسب أصـول أقاليم وجه بحرى ، والعمل على عدم ابقاء اراض بور من الزمام (١٨) ومع ان هـذا الأمر لا علاقة له بما كان يفعله هؤلاء الشيوخ ، الا انهم استغلوه أسوأ استغلال فى عمليات الترع والجسور ... الـخ .

ولعلاج ذلك ومواجهته حكم الديوان الخديوى بأن الذين إتوا الى المحروسـة ، بعد سـنة ١٨٢٠ . يرسـلون الى بلادهم ،

---

(١٦) نفسـه .

(١٧) نفسـه ، ص ٢ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٢٩ ، أمر الجناب العالى رقم ٦٩ فى ١٨ اغسطس سنة ١٨٢٨ .

واما الذين أتوا قبل ذلك ـ فان كان عليهم مال ميرى فيتحصل منهم ـ ويبقون فى أشغالهم حسبما اعطى لهم وخصة بذلك (١٩) .

وهو أن عالج بذلك الشكل فهو علاج مؤقت ، وليس علاجا سليمان باترا لدولاب حكم وضح انه بذلك الشكل دولاب مرتش ومعوق للانتـاج ، هـذا من جهـة ومن جهة أخرى فانه بذلك الشكل أيضا قد زود الحرفيين بدماء جديدة عن طريق الجهـاز الادارى الحاكم ، وليس عن طريق القنوات الحرفيـة المعروفـة كصبى ثم عريف ... الخ .

ويؤكد ذلك استمرار الرشاوى فى ذلك الجهاز ، ومنهـا أن البصاصين : يوسف أغـا الديار بكرى ، وأبا جبيح من أهـالى دنجواى ، اللذين أمرا بتفتيش القمـاش البرانى وغير البرانى ، قد أفاد مرسى أفندى ناظر قسم شربين أنهما أخذا برطيلا من ثلاث عشرة قرية ، وقدره مائتان وستة وستون قرشا (٢٠) .

وأمام ذلك قرر مجلس المشورة أنه يجب على هذين البصاصين اللذين أخذا برطيلا ان يخدما فى لومان الاسكندرية ستة أشهر ، وبعد ذلك يطلق سبيلهما . « ومن حيث ان ذلك المبلغ قد أخذ

---

(١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٨٣٠/٩/١٣ ، ص ٢ ، ومما يوضح ان تلك العمليـة لم تكن بسيطة ، أن محمد أفندى المـأمور بأشغال المحروسة ، أرسل تقريرا الى مجلس مصر ، أوضح فيه أن بعضا من أهل القرى جاءوا الى المحروسة واستوطنوا بها ، ولم يبق لهم تعلق ببلادهم منذ عشرين واثنى عشرة سنة ، فصرح المجلس بأن تعطى لهم تذاكر من ديوان أشـغال المحروسـة ، الوقائع المصرية ، عدد ٢٤٦ ، ١٨٣١/٢/٢١ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٨ ، ١٨٣٠/٧/٢٢ ، مجلس المشورة ، ص ٢ .

منهما فيضاف على ايراد الديوان الخديوى » ثم طالب مجلس المشورة من الناظر أن يبين اسماء من اعطوا البراطيل ، ويضرب كل منهم مائة سوط (٢١) .

وهذا علاج نعتقد أنه مفيد ، ولكنه كما هو واضح مطبق على البصاصين والحرفيين الفقراء ، أما سابقوهم فلكونهم مشايخ قرى وخلافه ، فلم يرد لهم عقاب ، مما يوضح ميوعة العقوبة وطريقة تنفيذها وعلى من تطبق ، مما جعلنا نعتقد انه كان يثبط همم الحرفيين ويشعرهم بالدونية .

ومما يؤكد انتشار الرشوة وسريانها فى دولاب حكم محمد على ، وصولها الى قمة جهاز حكمه ، حتى أن حسن الرزاز الذى كان معاونا فى الديوان الخديوى ، أخذ من مصطفى أغا رئيس السقائين سابقا ، الفين وخمسمائة قرش وقرشا واحدا ، على سبيل الرشوة دفعة واحدة (٢٢) .

وبعد تشاور مجلس مصر ، أكد أن حسن الرزاز ، تجاسر على اخذ البرطيل « مع أن حضرة أفنديا ولى النعم سدد أبوابه » ولذا ينبغى أن يرسل الى قلعة أبى قير ، ليقيم فيها سنة كاملة ، ويجب عليه قبل ذلك أن يلقى فى السجن ، حتى يظهر سائر ما أخذه من البرطيل (٢٣) .

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ٣٣٨ ، ١٨٣١/١/٢٨ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٣) نفسه .

ولا يجب أن نلقى بكل العبء على دولاب حكم محمد على ، بل يجب أن يتحمل الحرفيون نصيبهم فى ذلك المرض ، فرغم كونهم الجناح الضعيف ؛ الا انهم كان من الممكن أن يقاوموا ويسلكوا القنوات المشروعة ، مما يبين أيضا انهم لم يكونوا مخلصين للأوضاع الانتاجية والاجتماعية .

وليت أمر الحرفيين توقف عند ذلك الحد ، بل كان منهم المنحرفون أيضا ، ويتضح ذلك من كتاب صالح افندى ، مأمور ميت غمر والسنبلاوين ، الى مجلس المشورة موضحا فيه ، ان القطن الذى أرسل من شونة السنبلاوين الى فابريقة قنا ؛ ظهر ان به نقصا بلغ عشرين قنطارا (٢٤) .

وبالفحص وجد أن مصطفى سعد ، كان هو القبانى وقتها فى السنبلاوين ، وكان الضامن له هو شيخ القبانية ، فاستدعى محمد عبد السلام شيخ القبانية الى مجلس المشورة ، وسئل عن المذكور ، فأكد ان مصطفى سعد توجه الى السنبلاوين بكفالته ، كغيره من سائر القبانية ، لأنهم لا يتوجهون الى الجهات الا بمعرفته ، وبعد أن عمل بها مدة مديدة ، فعزل وهو ــ وقتها ــ محبوس بديوان الترسانة فى بولاق (٢٥) .

مما يوضح انتشار أمراض أخلاقية بين الحرفيين ، كانت كفيلة بأن تقضى على جودة انتاجهم ، بل وتجعلهم فى مؤخرة فئات أو شرائح المجتمع المصرى .

---

(٢٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٩٣ ، ١٨٣٠/١٠/٢٦ ، حوادث مجلس الشورة ، ص ٣ .

(٢٥) نفسه .

ومع اعترافنا بأن من العوامل الرئيسية التى أدت الى تدهور حال الحرفيين وانتاجهم ، هى أن الحرفيين قبل محمد على كانوا يعملون من منطلق المصلحة الخاصة ، وهى الربح والمحافظة على مستوى الانتاج ، وأنه بعد فرض محمد على لنظامه الاحتكارى تحول الحرفى الى مجرد آلة ، الأمر الذى قضى على الابتكار ، وأدى الى تراجع انتاج الحرفى ، سواء من حيث الحجم والدقة والمهارة الفنية ، لأن نظام الاحتكار ثبط الهمهم وهوى بالدخول(٢٦) ... الخ ، الا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن تلك الأمراض التى انتشرت بين الحرفيين ، والتى اشرنا اليها كانت فى غالبها بالحرف الحرة .

ولا يمنعنا أيضا من القول بأن حياة الحرفيين فى عهده ، كانت افضل من غيرهم ، ويوضح ذلك الحياة المعيشية للحرفيين ، ومنها ان بيت أحد أسطواتهم وهو الأسطى وهبه السروجى ، كان كائنا بحارة الأستاذ الرفاعى فى خط سوق السلاح ، وكانت طبقته العليا تشتمل على ست حجرات ومطبخ اما السفلى فكانت مكونة من عدة حجرات ، بالاضافة الى حوش صغير ، واصطبل (٢٧) .

ومما يدل على أنه كان مبنى معقولا أو فوق المعقول فى تلك الفترة أنه عندما عرض للبيع بلغ ثمنه سبعة أكياس (٢٨) مما يدل على ارتفاع ثمنه وتكاليفه ، وقد كان ذلك البيع فى أواخر عهد

---

(٢٦) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .

(٢٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٦ ، ١٨٤٧/٨/٤ ، اعلانات ، ص ٣ .

(٢٨) نفسه ، وكان السيد مصطفى دلال باش ، هو المتصرف فى المبيعات الكبيرة تلك .

محمد على ، حتى لا يظن أن الرجل قد ضيق الخنـاق عليهم حتى أوصلهم الى ذلك الحد المتدهور ، بل ان ذلك الوضـع يبين ان الظلم الذى لحق ببعضهم لم يكن كبيرا .

ويؤكد ذلك المعنى أيضا ان منزل السيد محمود شيخ طائفة العقادين ، الكائن بحارة الجؤذرية ، بجوار سوق المؤيد ، فى مصر المحروسـة ، كانت طبقته العليا تشتمل ، على احدى عشرة حجرة وحمامين ، وثلاث فتحات بمساقط هواء ومطبخ ، بالاضـافة الى مشتملات أخرى ، أما السفلى ، فاشتملت على ثلاث منادر ، منها اثنتان كبيرتان ، وقسمة واصطبلا كبيرا ، وطاحونة وحوشـا سماويا ، وبئرا ، وبه مدخل للحريم (٢٩) بالاضـافة الى أماكن أخرى كالحـدائق الصغيرة والفسـاقى والمطبخ ... الخ (٣٠) مما يدل على الحياة التى كان يحياها أسطوات ومشاريخ الحرفيين، مما يجعلنا نعتقد أن باقى أفراد الحرف ، وان كانوا أقل منهم فى حياتهم الاجتماعية ، الا أنهم أيضـا كانوا مع تدهور حالهم من ميسورى الحال ، بالنسبة الى بقية طوائف المجتمع وقتها .



النشـاط الحرفى :

على ما مر بنا قام التخصص الصناعى بين أحياء القـاهرة المختلفة والمدن والقرى الأخرى ، حتى ان الولاة نظروا بعين الرضا الى تجمع أصحاب الحرفة الواحدة فى مكان واحد ، لأن ذلك

---

(٢٩) الوقائع المصرية ، عدد ٧١ ، ١٨٤٧/٦/٣٠ ، اعلانات ، ص ٣ .

يسهل تحصيل الضرائب والأتاوات ، خاصة وان حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا ، لضيق السوق وصعوبة المواصلات ، وغالبا ما كان يعمل فى المنشأة صاحبها وحده أو بمساعدة بعض الصبيان، كما كان من تلك الصناعات والحرف ما يزاول فى المنازل .

حتى عرف بين الاقتصاديين ، أن النظام الصناعى السائد فى القرن الثامن عشر ، كان نظام الوحدات الانتاجية الصغيرة التى تنتج وفق الطلب ، ويزودها العملاء بالمواد الخام احيانا ، وقد بدأت عناصر النظام الرأسمالى تتسرب الى الصناعة ، عندما اعتاد كبار التجار فى المدن تمويل صناع الريف وتشغيلهم لحسابهم، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات والمواصفات التى يضعها التجار لهم كى ينتجوا طبقا لها ، ومن هنا فانه بالرغم من استمرار النظام الصناعى التقليدى كما هو ، واحتفاظ أصحاب الجزف ببعض استقلالهم فى توجيه الانتاج ، فقد أصبحوا واقعيا خاضعين لرقابة غير مباشرة (٣١) .

وكان نظام التمويل الصناعى أوضح ما يكون فى حرفة النسيج ، حيث كانت تجار القاهرة فى القرن الثامن عشر يجلبون القطن من سوريا ثم يبيعونه الى المحالج ، وبعد ذلك يقوم النساج باعطائه للغازلات فى المدن والقرى لغزله بمنازلهن ، وبعدها يرسل الغزل الى النساجين والمصانع باشراف التجار (٣٢) .

وكانت طرق الانتاج فى تلك الصناعة عتيقة بالية ، حتى أن الرجل والنساء كن يقمن بالغزل فى أوقات فراغهن ، أو فى الوقت

---

(٣١) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٣٢) ب.س جيرار ، وصف مصر ، ج ٤ ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ١٩٦ .

الذى كن يرغبن فيه قطعانهم ، وبذلك سببت عملية الغزل تلفا بلغ أكثر من ٣٠٪ من القطن المحلوج ، وأدت الى أن يسلم الغزل الى النساجين بدرجات مختلفة السمك ، وكان على النساج أن يوائم بين خيوط الغزل (٣٣) .

مما أدى الى اقتصار صناعة النسيج فى القرى على غزل الكتان وصناعة قماش التيل ، على الرغم من استمرار استخدام القرويات فى الغزل ، وتعيين وكيل ليشرف على هؤلاء الغزالات ، وليقوم بمهام محددة منها أن يصحب هؤلاء النساء الى مخزن الغزل لتزويدهن بالكتان ، ليجتهدن ويعملن لزياد الانتاج ، وليخطر رئيس الناحية ومشايخ القرى بما يحدث من اهمال (٣٤) حتى أتى محمد على ، الذى عمل على الاستعانة بالطوائف والاستفادة بها لتحقيق أغراض الدولة وزيادة انتاجها من الصناعات اللازمة لجيشه ، ولذا سنحاول أن نلقى الضوء على النشاط الحرفى لبعض الطوائف .

حرفة النسيج :

من أقدم الحرف التى مارستها مصر ، وممارستها لا تتطلب فترة طويلة من التدريب أو التلمذة مع أنها غير محددة ، وعندما يريد العامل أن يمارس الحرفة لحسابه ، فانه يصنع قطعة من القماش بكل فنية ودقة ، ليضعها تحت فحص أسطوات الطائفة حين يجتمعون لهذا الغرض ، وعندما يحكمون بمهارة

---

(٣٣) نفسه ، ص ١٩٦ — ص ٢٩٧ .

(٣٤) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

وأيضا : عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

العمل فانهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة يعدها لهم ، وبذلك يصبح مقبولا فى اقتسام عمل وواجبات وميزات الطائفة (٢٥) .

وكان يرعى ويدير شئون طائفة النساجين فى كل مدينة واحد من كبار اسطواتها ، بالانتخاب ويحتفظ بوظائفه طوال حياته ما لم يبد منه ما يسبب الضجر والسخط ، وتتمثل وظائفه فى توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة على كل أفرادها ، وكذلك تحصيل الضريبة ، وايضا التوفيق والحكم فى الخلافات التى تحدث بين أفرادها (٢٦) وكانت وظيفة هذا الشيخ وراثية فى اسرة واحدة ، مادام الورثة محترفين لنفس الحرفة ، أما اذا تركوا تلك الحرفة ، أو اذا توفى الشيخ دون ولد يخلفه ، فان النساجين ينتخبون شيخا آخر .

ومع توزيع صناعة الأقمشة الرخيصة فى انحاء البلاد ، فقد تخصصت بعض المدن فى انتاج أصناف معينة ذاعت شهرتها ، وعلى الرغم من تخصص الصعيد فى انتاج المنسوجات القطنية ، ووجه بحرى ومنطقة الفيوم فى صناعة الكتان ، فقد قامت صناعة الصوف فى المنطقة الواقعة بين القاهرة والفيوم (٢٧) كما كانت أهم مواقع انتاج الحرير فى شمال وجه بحرى ، وبالذات فى دمياط والمحلة الكبرى ، ليسر استيراد خاماته من سوريا ، وايضا ليسر تصديره الى الشرق الأدنى (٢٨) حتى ذكر انه فى عهد

---

(٢٥) وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٣١١ .

(٢٦) نفسه .

(٢٧) نفسه ، ص ٢٠١ .

(٢٨) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

مخمد علی لم توجد قرية خلت من صناعة النسيج (٣٩) .

الحمامات العامـة :

وجد بالقاهرة عند نهاية القرن الثامن عشر مائة حمام ، حيث كان السكان يواظبون على الذهاب اليها وبخاصـة فى الشتاء ، اتساقا مع أحكام الشريعة الاسلامية ، اذ كان الصيف يسمح للطبقة الدنيا منهم بالتطهر والاغتسال فى النيل ، الذى تكون مياهـه وقتها شبه دافئـة ، على حين الشتـاء البارد يحرمهم من تلك الوسيلة الاقتصادية ، وبذلك كان يتوجه الى الحمامات مرة كل اسبوع تقريبا أولئك القادرون منهم ليحصـلوا بمصاريف بسيطة على متعة جيدة ، كان يطمح اليها الفقراء (٤٠) .

وكان يوجد بكل حمام مغطس مملوء بمياه شديدة السخونة، يغطس فيها المرء للحظات بعد أن ينتهى من الاستحمام الذى كان يمر بعدة مراحل ، تبدأ بعد أن يدخل المرء الحمـام حيث يستقبله الخدم فى الحجرة الأولى ليخلع ملابسه ، ويعقد حول جسـمه فوطة بسيطة ، ثم يقاد الى ممر يشـعر فيه وهو سائر بوهج الحرارة يشتد تدريجيا ، لتصبح قوية عند اقترابه من الغرفـة الثانية ، التى فيها يجد نفسه فى سحابة من البخار الساخن المعطر يخترق مسامه ، ثم يرقد على قطعة قماش صـوف ، ويقترب منه بسرعة خادم ممسك بفوطة من الصـوف الناعم ، وعندما

---

(٣٩) تقرير دوهاميل ، نشره محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٣٢٦ .

(٤٠) وصف مصر ، جـ ١ ص ١٣٤ .

يتأكد أن البخار قد اخترق مسام جسمه بشكل كاف وأحدث بأطرافه نوعا من الليونة ، ببدأ فى طقطقة مفاصل جسمه (٤١) .

وبعد ذلك يدلك الخادم جسمه بقطعة الصوف التى بيده ويكون التدليك قويا ، وبذلك يتخلص الجسم من الوساخات التى كانت عالقة به ، وتتخلص المسام نفسها من أقل شىء يمكن أن يسدها ، ثم يقتاد الشخص بعد ذلك الى حجرة مجاورة ، ليغتسل وحده بمياه تأتى من عينى مياه ، أحداهما ساخنة والأخرى باردة ، ثم يرتدى قميصا ليعود فى النهاية الى الحجرة الأولى ليقدم له الخادم وهو جالس على أريكته الأرجيلة وفنجانا من القهوة ، وعندما يأتى موعد خروجه تكون ملابسه قد تعطرت بدخان خشب الصبر ، ويرش كل جسمه ورأسه برغاوى صابون معطر ، بينما تستخدم النساء فى نهاية حمامهن عجينة ، تنزع الشعر الزائد من جسمهن (٤٢) .

ومن النادر أن يكون مكان الاستحمام واحدا بالنسبة للجنسين ، حيث ينقسم المبنى الى قسمين لكل منهما مدخل خاص ، ويخصص لكل من الجنسين موعد خاص ، فتذهب النساء عادة ، الى الحمام فى وقت متأخر ، وما أن يدخلن حتى تعلق قطعة قماش مطرزة لتنبه الجمهور الى حضورهن ، ولا يسمح لأى رجل بالدخول ، ويستبدل الخدم الذكور فورا بخادمات ، ولا تختلف الخدمة التى تقدم للمراة ولا طريقة استحمامها عن الرجل ، سوى أن قطعة الصوف التى يدلك بها جسمها تكون ناعمة ، كما أنهن يستهلكن قدرا أكبر من الصابون ، واذا كنا

---

(٤١) نفسه ، ص ١٣٥ .
(٤٢) نفسه .

قد ذكرنا أن الرجال ممنوعون من دخول حمامات النســاء ، فانه يسمح للرجال الموسيقيين بالدخول ، وكانوا يختارون من بين العميان المسنين (٤٢) وبذلك تحصــل المراة على فرصة الاستماع الى أصوات الذكور وهى تستحم .

كان ايجار الحمام بدون أثاث فى اليوم الواحد من ٦٠ الى ١٨٠ بارة وفقــا لجماله وفخامته وموقعه ، وان لزم ١٠٠ خردة لأكثر الحمامات تواضعا ، ومع أنه كان يلزم ٢٠٠ ــ ٣٠٠ خردة لتأثيث الحمــام ، فقد كانت مصاريف الحمام من ١٠٠ ــ ٨٠٠ خردة ، كما كانت تتكلف صياغة أثاثه فى اليوم من ١٠ ــ ٤٠ مدينى ، ويتكلف غذاء الحيوانات المستخدمة ٢٠ مدينى ، وتجفيف الحمام ودفع أجور العــاملين تبــلغ من ١٠ ــ ٤٠ مدينى يوميا يخص الحارس منهــا ٣٠ بارة ، ولا يأخذ خدم الحجر أجورا ، بل يكتفون بما يحصلون عليه من هبات الزواد ، أما الذين يخدمون فى الداخل فيأخذون ما بين $\frac{1}{3}$ الى $\frac{2}{3}$ ما يدفعه الرواد ، ويحصــل مدير الحمــام على ما يكفيــه مقابل تعطيره الحجرات واعداده مــاء الورد (٤٤) .

ويبلغ متوسط عدد رواد الحمام فى اليوم ما بين ٥٠ ــ ٦٠ شخصا ، يدفع الواحد منهم ما بين ٢٠ ــ ٣٠ بارة عن الحمام ، على حين كان يحصل البسطاء على حمامهم بسعر أقل وهو ما بين ٨ ــ ١٠ بارة ، ويعوض المتعهد عن ذلك بزيارات الكبار الذين يدفعون بسخاء (٤٥) .

---

(٤٣) نفســه ، ص ١٣٦ .

(٤٤) وكان عدد خدم الحمام ، بين ١٢ ــ ١٣ خادما ، راجع : وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) نفســه .

ويعمم ذلك على كل الحمامات فى مصر ، حيث لا يوجد فرق بينها الا من حيث فخامة المبنى ، لأن الطقوس والتكاليف كادت تكون واحدة (٤٦) .

وكان شيخ الحمامات يرأس ٢٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام ، والحمالين ، والحمارين ؛ وكان يحكم فى الخلافات البسيطة التى تحدث بين تلك الفئة من الناس فى موضوع حرفتهم ، كما كان الناس يتوجهون اليه عند طلب عدد كبير من دواب النقل ، ولذلك كان يحصل من أتباعه عددا من الضرائب البسيطة ، التى كان بعضها ثابتا وبعضها طارئا (٤٧) .

وكان عليه لكى يحصل على ذلك الوضع وتلك الامتيازات أن يلتزم بدفع اتاوات ثابتة لمختلف الأوجاقات ، اما نقدا واما فى شكل أشياء تدخل فى تكوين أثاث المنازل ، وبالرغم من ذلك فقد كان على شيخ الطائفة أن يكون معتدلا حتى لا يفقد الاحترام العام ، الذى يترتب عليه فقد عمله (٤٨) .

واذا لم يشك الحرفيون من شيخهم ، ورغبوا فى الاحتفاظ به ؛ فان الكخيا المتولى لا يستطيع فى نهاية العام أن يبدله ، وفى هذه الحالة أيضا لا يستطيع زيادة مبلغ الالتزام ، وعندما لايكون الحرفيون راضين عن شيخهم ، فان الكخيا يضطر الى تعيين شيخ آخر ، بعد أن يطلب من الطائفة أن تحدد له ، فردا بعينه ،

---

(٤٦) نفسه .
(٤٧) وصف مصر ، ج ١ ص ٢٦١ .
(٤٨) نفسه .

ويتم ذلك بطريق النداء وبدون أية طريقة أخرى ، ودون اللجوء الى عملية الاقتراع (٤٩) مما يعد نموذجا فريدا عن بقية الطوائف .

وعندما كان الكخيا يريد أن يرغم الصناع على اختيار شيخ معين ، كان كل مديرى الحمامات يجتمعون ويعترضون على هذا الوضع ، اذ كانوا يعتبرون هذا الاجراء عنفا غير مشروع (٥٠) :

واستمر ذلك الوضع فيما بعد حتى فى عهد محمد على ، فقد رأينا كرابيت معلم ديوان الجمرك ببولاق يتولى مشيخة الحمامية التزاما فى عام ١٨١٦ ، فأحدث عليها وعلى توابعها فروضا ، كما فرض على النساء البلانات فى كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما فى كل جمعة يأخذ ايراده من كل حمام (٥١) .

ومن ذلك يتبين أن شياخة الطوائف كان يتولاها فى بعض الأحيان أفراد من غير أعضائها ، كما يتبين أن الطوائف كانت تتولى فى بعض الأحيان التزاما وليس انتخابا ، كما يتبين كذلك أن بعض هؤلاء الشيوخ كان يفرض فروضا كثيرة ، غير تلك الفروض المعتادة كما فعل ذلك الرجل ، وربما يرجع ذلك الى أنه من غير تلك الطوائف ، وأنه كان يتولاها بسبب تجارى وليس حرفيا .

ورغم ذلك فقد كانت التقاليد الطائفية عندهم قوية ، فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانوا يمارسون تقليد احتفالات الشد ،

---

(٤٩) نفسه .
(٥٠) نفسه .
(٥١) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

هم والحذاءون ، والحلاقون ، فى وقت كانت فيه الروابط لطائفية فى كثير من الحرف قد ضعفت ، اذ كان لهم ـ فى بعض الأحيان ـ شيخ يعاونه نقيب ؛ وكان من يترقى الى درجة الأسطى يدفع لشيخ الطائفة ويقيم حفلة الشد ، كما كان عليهم أن يدفعوا (الجدك) أو الخلو الذى يسمح لهم بمزاولة الحرفة فى محل معين (٥٢) وربما ادى ذلك ـ لعلها المدنية ـ الى تناقص عدد حمامات القاهرة التى كانت عند نهاية القرن الثامن عشر ٧٧ حماما فوصلت فى عام ١٨٣٠ الى ٥٥ حماما ، بالاضافة الى ٦ حمامات ببولاق (٥٣) .

المقاهى :

وجد بالقاهرة فى بداية القرن التاسع عشر ، حوالى ١٢٠٠ مقهى ، بدون مقاهى مصر القديمة وبولاق ، حيث كانت مقاهى الأولى ٥٠ مقهى والثانية مائة (٥٤) .

ولم توجد فى المقاهى ديكورات داخلية او خارجية ، ولكن وجد بها أثاث بسيط ، هو (دكة) خشبية تشكل مقاعد بطول جدران المبنى ، وتغطيها بعض الحصر المصنوعة من سعف النخيل،

---

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرفى كبير يجعل دخول الحرفة أمرا صعبا على غير أفرادها ، راجع : أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب طبع مؤسسة روزاليوسف ، عدد ١٧ ، يولية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ ، ص ١٥٣ ، ص ١٥٤ ، ص ١٥٨ .

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرفى كبير يجعل دخول الحرفة أمرا صعبا

(٥٤) وصف مصر ، ج ١ ص ١٣٨ .

أو أبسطة خشنة فى المقاهى الفخمة ، بالاضافة الى بنك خشبى (٥٥) .

وكانت القهوة تقدم مغلية فى فناجين تستورد من المانيا ، وتوضع تلك الفناجين فى صحون صغيرة من النحاس ، أما الفناجين فتصنع من البورسلين أو الخزف ، وكاد يكون استخدام السكر فى صنع القهوة غير معروف (٥٦) .

وكان يوجد لدى مدير المقهى الأرجيلات ، التى كان مبسمها من العظم أو الرخام أو الألبستر (الرخام الشفاف) ويعدها للزبائن الذين يطلبونها ، على حين كان كل مرتاد يحمل معه تبغه (٥٧) .

وقد كانت مقاهى القاهرة تخضع للاشراف المباشر لرئيس يشترى حق التزامها ، وعلى كل مقهى أن تدفع له من ١٠ ـ ٤٠ مدينى رسما صغيرا فى أول كل سنة هجرية ، وتعفى منه المقاهى الفقيرة (٥٨) .

ولا يستطيع أحد العمل فى قهوة قبل الحصول على تفويض من المشرف على الحرفة ، لأنه المكلف بالاشراف عليها ، وملزم بتقديم المخالفين من رجال الحرفة الى العدالة ، وكان يتولاها عادة اغا الانكشارية ـ الكخيا المتولى ـ الذى كان يدفع حق الالتزام الى الدولة (٥٩) .

---

(٥٥) نفسه .
(٥٦) نفسه .
(٥٧) نفسه .
(٥٨) نفسه ، ص ١٤٩ .
(٥٩) نفسه ، ص ١٤٠ .

وكانت هناك بعض المقاهى التى تؤجر ، وبلغ ايجار بعضها ما بين ٦ ــ ٧ بارات فى اليوم الواحد ، الثابت أن حالة القهوجى كانت بائسة جدا (٦٠) .

حاملو المياه (السقاءون) :

كانت تلك الطائفة تقسم على أسس منطقية ، ونموذجها فى القاهرة ، حيث وجد بها فى نهاية القرن الثامن عشر ثمانى طوائف لهم ، وربما يرجع ذلك الى أسباب تقنية وطبوغرافية ، حيث كانت ترد المياه من النهر الذى يوجد على طوله الموردات ــ فوردة ــ التى يصب عندها السقاءون ومن هنا نشأت الطوائف الأربع لحاملى المياه على ظهور الحمير ، متدرجة بالقرب من المداخل الغربية للقاهرة (٦١) .

وكانت أولها طائفة حى باب البحر ، وثانيها طائفة حى باب اللوق ، وثالثها لحارة السقائين ، أما رابعتها فكانت لقناطر السباع ، وفى وسط الحد الغربى للقاهرة وجدت طائفة حاملى المياه على ظهور الجمال ، وبدءا من تلك النقط يحمل سقاءو القطاعى القرب ويمرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة ، ولم يكن لهؤلاء الآخرين الا طائفة واحدة ضمت (باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع) (٦٢) .

---

(٦٠) نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٦١) كان السقاءون يكافأون من قبل عملائهم ، ولم تكن لهم محلات ، وقد سكنوا كفر الشيخ ريحان ، والذى سمى باسم حارة السقايين ، واستمر ذلك الاسم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، راجع : أندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ــ ص ٥٠ ، ص ٩٩ .

(٦٢) نفسه ، ص ١٠٧ .

ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت تلك المهنة أقل بريقا من غيرها ، وان اختلف ثمن المياه تبعا لوفرتها أو قلتها ، فكان السقاء فى عام ١٨٣٠ يتقاضى ثمن قربة المياه التى يحملها مسافة ثلاثة كيلو مترات من ١٠ ـ ٣٠ فضة ، وبذا كانت مهنة غير مجزية ، ومع ذلك فقد كانوا يدفعون فى القرن التاسع عشر ما يسمى بالفوائد الشخصية ، أى الفرضة الشخصية (٦٣) مما قلل بالطبع من عدد حرفييها وجعلهم ستة وتسعين حرفيا بالقاهرة سنة ١٨٣٠ (٦٤) .

الخبازون :

استعان محمد على بتلك الطائفة لأهميتها ، واتصالها مباشرة سواء بمعيشة مواطنيه أو جنوده ، ولكنها كانت استعانة متعبة ، اذ كانت تلك الطائفة لا تؤدى عملها على ما يرام ، ومع ذلك كان لا مفر من التعامل معها وكبح جماحها .

ونتبين طبيعة هذا التعامل والتعاون ، من أمر الديوان الخديوى لخابز القاهرة بعمل كميات من البقسماط لحساب الحكومة ، أما من ناحية كبح جماحها فتتبين من اجراءات التعامل العادى معها ، والمتمثل فى تسليم شيخ الخبازين الحنطة اللازمة لهم من نظارة عموم المبيعات ، طبقا لأمر تسليم ، أو تذكرة يبين فيها المقدار المصرح بصرفه (٦٥) مما يبين شك الرجل فى أعمال تلك الطائفة وسلوكها .

---

(٦٣) نفسه ،

(٦٤) الوثائق المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، بائعو الماء بالقاهرة ، ص ١ .

(٦٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

وامعانا فى المراقبة والمتابعة أصدر محمد على امرا كريما ، اوضح فيه ان يكون الخبز المخبوز فى افران المحروسة وفقا للمعدل الذى رتب ، فيكون وزن الرغيف الرومى مائة وعشرة دراهم ، والرغيف الارنجى اربعة وتسعين درهما (٦٦) .

وطالب فى نفس الأمر بالتنبيه على الستة والأربعين نفرا الخبازين ، بأن لا يطمعوا فى الغلال التى يأخذونها من الشونة ولا يبيعوها « بل يخبزونها حكم المعدل من غير أن يظهر نقص فى الميزان » كما طلب من هؤلاء الخبازين الذهاب الى المحتسب والى عمر اغا ناظر شونة الغلال للتفاهم بشأن ذلك (٦٧) مما يوضح أن التعامل مع تلك الطائفة غير سهل ، وأنها فى عملها تؤرق من يتعامل معها ، وتجبره على اتخاذ المحاذير والشك فى مهنتها أسلوبا للتعامل معها .

وعلى ذلك أحضر الى الديوان الخديوى بمعرفة شيخ الخبازين ، كل من : محمد المغربى ، والمعلم عبد الله صفر ، وأحمد عزلان ، والأسطى على ابو حسين ، والمعلم فرج ، والأسطى مصطفى جبلى ، والسيد عبد القادر ، والمعلم عوق ، والمعلم مسيحة ، والخواجة جرجس ، والخواجة برجلة ، والخواجة تادرس ، والخواجة ديمترى ، والخواجة صفر ، ونبه عليهم أيضا بأن لا يبيعوا شيئا من الفلال ؛ التى يأخذونها يوميا ، وقدرها أربعمائة وخمسة وعشرون أردبا ، بل يخبزوها « ويبيعوا لعباد الله صحيحا على الميزان الحق » (٦٨) .

---

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس المشورة ، ط ١ .

(٦٧) نفسه .

(٦٨) نفسه .

ونبه كذلك على جماعة المحتسب ، بأنهم اذا وجدوا خبزا ناقصا « أو غير مستو فان عليهم أن يضربوا صاحب القرن مائتى كرباج وأن يغلقوا رنه ، وان وجدوا خبزه ناقصا مرة أخرى وغير مستو أن يرسل الى اللومان وفقا للقوانين ، وأن ينبه على كل الخبازين من مشيخهم باتخاذ ذلك دستورا للعمل (٦٩) .

وكلمة دستور هي أول مرة تصادفنا فى وثائق ذلك الرجل لتلك الفترة ، مما يوضح أن تلك الطائفة قد أتعبت الرجل ، فأوصلوه فى تعامله معهم الى أن اجتهد كل الاجتهاد ، فأصاب بوضعه لهم ذلك الدستور ، واستخدامه لذلك المصطلح الجديد على سطح الحياة الاقتصادية فى مصر وقتها .

الحمارون :

كانت المكانة الاجتماعية لطائفة الحمارين ضعيفة ، ومن هنا فقد ضموا الى قائمة الباعة ــ المتسببين ــ والشيالين والحرفيين البسطاء والمومسات ، وباختصار فئة الناس الدون ؛ وكانت طوائف الحمارين بالقاهرة ، مثلا ، لا تقل عن أربعة ، منها ثلاث لنقل النساء والرجال ، واربع لنقل الأشياء ، وان كان الجمالون هم المتخصصون بها ، وقد كان الأخيرون يكونون طائفة واحدة هى طائفة الجمالين لنقل الأمتعة (٧٠) .

وكانت الحيوانات التى تؤجر تقف مستعدة فى محطات ــ بمعنى الكلمة ــ توجد على جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق،

---

(٦٩) نفسه .

(٧٠) اندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ــ ص ٥٥ .

وعرفت باسم موقف الحمارة وموقف الجمال ، وعادة ما وجدت مقتربة من مداخل المدينة ، ولمبيت الحمير وجدت عدة وكالات للحمير ـ وكالة الحمير ـ بالقرب من أبواب المدينـة الشمالية ، لرواج حركة المرور بها ، ومنها أيضـا ما هو بالقرب من باب الفتوح وباب الشعرية ، كما وجدت محطة هامة للجمال بالقرب من باب اللوق (٧١) .

الحصـــرية :

هم طائفة صناع الحصر ، التى تستعمل فى تغطيـة أرض المنازل ، وهى عادة شائعة فى مصر ، خاصـة وأن مادتها الخـام ، والتى تسمى نبات الحلفا تنمو فى ضواحى رشيد ودمياط (٧٢) .

وكان من هؤلاء الحرفيين من يصنعون الحصر من سـعف النخيل ، وهو متوفر الوجود فى مصر ، وان تركز فى قرى معروفة كالمعصرة وسنورس وطمية ومنوف ، وفى تلك المراكز الرئيسية لهذه الصناعة كان الانتاج يزيد أحيانا عن حاجة السوق ، ويجد طريقه الى بقية البلاد أو تركيا وغيرها ، حتى ان بعض تلك البلاد كمنوف اعتمد على الأسواق الخارجية فى تشغيل عماله ، مما ربط تشغيلهم بانتعاش الصادرات (٧٣) .

حتى تخصص بعض التجار فى تمويل صناعة الحصر بالقرى ، فى الوقت الذى تقل فيه حاجة الزراعة للعمالة ، بالاضافة الى

---

(٧١) نفســه .

(٧٢) تقرير دوهاميل ، راجع : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجـع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

وجود حوالى مئة مصنع للحصر بطامية ، من اعالى وجه قبلى ، عمل بكل منها عدد تراوح بين عاملين وخمسة عمال (٧٤) مما يعنى اهميـة تلك الحرفـة ، وارتباطهـا بعـدد كبـير من الحرفيين والمجتمع عامة .

الأدوات المنزلية :

ولحرفتها عدد كبير من الحرفيين ، لتعدد فروعها ، كالبرام والقدار ، والأوانى التى تعبأ فيها النيلة والعسل ... الخ ، وهى مبعثرة فى الوجه القبلى ، لوجود الطمى المناسب لصنعهـا على ضفاف النيل ، مما أدى الى توفر عناصر صناعة القلل وخلافها فى قنا ، بالاضافة الى وفرة العمال والوقود الرخيص بها ، حتى اشتهرت مدينة قنـا ، بصناعة الأوانى الفخارية والقلل ، وأصبح لهذه الأوانى فى تجارة مصر قدر كبير (٧٥) .

وقد قسمت صناعة القناوى الى عدة عمليات ، أهمها اعداد الطمى وخلطه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ونقل المنتجات ، ولذا كان صاحب العمل يشغل لحسابه عمالا بأجر ، كما ساهم التجار فى تمويل الصناعـة بشراء القلل وتخزينها أو بتكليف أصحـاب السفن بشراء كميات ضخمة منها لحسابهم (٧٦) مما يبين كيفيـة تسرب عناصر الراسمالية الى الحرف .

---

(٧٤) نفســه ، ص ١٠ ــ ص ٢١ .

(٧٥) تقرير دوهاميل ، راجـع محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجـع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٦) على الجريتلى ، المرجع السـابق ، ص ٢٠ .

وعلى أية حال فكل تلك الحرف وغيرهـا الكثير ، تبين أن الصناعات الصغيرة ، كانت موزعة فى أنحاء البلاد ، وتوضح ان طوائف الحرف خلال القرن التاسع عشر ، كانت هى المنتج الطبيعى لمـا يحتاجه المجتمع المصرى .

ولم تفد التحولات التى احدثها محمد على بنظامه الأحتكارى فى أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى أسباب جوهرية طغت على تلك التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، ولكنهـا على أية حال افضـل من شرائح المجتمع المصرى الأخرى ، لأن الحرف الصناعية تعد فى مجملها من اقدم حرف ذلك المجتمع ، ومن ثم فان تسليط قليل من الضـوء على بعض من تلك الحرف يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن ظروف المجتمع عامة والحرفيين خاصة وقتها ، كطائفة الحمامين ، والقهوجية ... الخ ، وقد وردت بعض من تلك المعلومات فيما سبق .

الفصـــل الخامس

معـــاملة محمد على للحـــرفيين

اهتمام محمد على بالحرفيين :

حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين والحفاظ عليهم ، لمعرفته خلال تجربته الصناعية حتى أهمية الرجل الحرفى ، وكيف يتكلف خلال رحلته التدريجية حتى يصير صانعا يعتمد عليه ، ويوضح ذلك تركيزه على عدم تجنيد أرباب الحرف ؛ بالرغم من أهمية الجيش بالنسبة له ، ففى أمر له الى ناظر المجلس الملكى ، كلفه فيه بالقبض على أولاد الذين يتسببون فى ارسال أرباب المهن والصنائع الى الجهادية ، أو على أحد أقاربهم ، واذا لم يكن يوجد لهم أولاد يرسلون الى ديوان الجهادية بدلا عن أرباب المهن والحرف (١) .

وتتضح لك الصورة اكثر حينما نجد أنه كان يناهض الحرف غير المنتجة ، ويبين ذلك اصدار مجلس الملكية قراره للديوان الخديوى بأن يكلف ناظر ربع مصر القديمة ، أن يعمد الى النسوة الثلاث : مريم ، وسيدة ؛ وستيتة ، اللاتى يحترفن الزمر وغناء المواويل ، فيلقى بهن فى سفينة مسافرة تقلهن الى الوجه القبلى ،

---

(١) معية سنية تركى ، دفتر ٤٧ ، ص ٣١٧ ، أمر الجناب العالى ، رقم ٤٦١ فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

اجلاء لهن عن القاهرة ، على أن ينذر ربان السفينة الا يخرجهن فى مكان قريب كما كان بفعل بعض الربابنة الذين يتسلمون المومسات ، لقاء شيء من النقود يأخذونه منهن (٢) ونفذ الديوان الخديوى ذلك القرار ، مع هؤلاء الزامرات والمغنيات (٣) .

كما يبين ذلك ايضا قرار الديوان الخديدى فى يولية من عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اعطاء رأسمال صغير للعاملين من أهل الصناعة وتشجيعهم لمنعهم من اللحاق بزمرة المتشردين ، وبالتنبيه عليهم بأن يسددوا هذا الرأسمال من مكاسبهم اليومية بالتدريج ، فاذا رضوا بذلك فلنقدم لهم المساعدة (٤) مما يبين الرؤية المبكرة تجاه الحرفى والعمل على مساعدته مما يدحض القول بأن محمد على كان وراء تدهور الحرف وذلك لاخلاء الطريق أمام صناعاته ، ولاستخدام حرفييها بمصانعه .

ويؤكد ذلك أيضا أن الرجل كان عنده فى نفس ذلك العام حرفيون وكوادر صناعية اكثر من حاجة مصانعه ، حيث أصدر الديوان الخديوى أمرا الى برهان أفندى ناظر التشغيل ، بأن يستخدم صناع الحرير الموجودين فى المحلة ، الذين استغنى عنهم رستم أفندى مأمور مليج وابيار ، لأنهم غير قادرين على عمل يضمن معيشتهم خلاف صنعتهم (٥) .

---

(٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨١ ، ص ١٧ ، راقو مجلس الملكية رقم ٢٦ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٥ .

(٣) نفسه ، نفذ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٤٨ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٦٩ فى ١٥ يولية سنة ١٨٢٧ .

(٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٢٥ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٦٦ فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

كما أصدر الديوان الخديوى تكليفا فى مارس سنة ١٨٢٨ أ ، الى محمد افندى مأمور أشغال المحروسة ، أمره فيه بأن يستدعى مشايخ الأقسام ويكلفهم بعمل دفاتر بأسماء النساء الفقيرات اللاتى يرغبن فى فتل الخيوط من الكتان برضائهن ، ثم يقدمها للديوان الخديوى ، وذلك لمنع التعديات والتعذيبات المنتظر وقوعها من طرف المشايخ المذكورين فى حق النساء الفقيرات (٦) وأمر المأمور انه سينفذ ذلك فى حوالى أسبوع (٧) مما يوضح أيضا محاولة الدولة تقديم يد المساعدة للحرفيين ، مع معرفتها بمسلك صغار رجال الدولة ، المنافى للأخلاق ولسياستها ، لذا برزت محاولة نهيهم عنه .

كما أمر الرجل ، محمد افندى ناظر المبيعات العمومية أن يفيده تفصيليا عما اذا كان الحاق شغالة المصانع المزمع ابطالها الى المصانع الأخرى يحدث ضررا بمعيشة الشغالة التى فيها أم لا (٨) وكل هذا يبين حساسية الرجل تجاه أوضاع حرفييه الاجتماعية والاقتصادية ومحاولته ـ على الأقل ـ العمل على الا تزداد تدهورا .

ولمحاولة تجنيب ظلم رجاله للحرفيين والتخفيف عنهم ؛ أمر محمد على ، محمود افندى مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين

---

(٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٤٤ ،٨ ص ٨ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ١٥ فى ١٨ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٧) نفسه .

(٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٩ ، ص ٥٢ ، أمر من الجناب العالى رقم ٩٥ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ .

السريين ـ للأهالى ـ الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرانية ، من قماش وقطن وغير ذلك ، كما أمره بحماية الأهالى منهم (٩) .

حتى ان الرجل عندما أمر مدير الغربية فى نوفمبر من عام ١٨٣٧ ، بأن يضيف الأنوال المؤجرة للأهالى ، على الأنوال التى فى ذمة الميرى للتمكن من صنع الأقمشة المطلوبة لورشة القلوع برشيد جاء به « انه اذ رأى فى اضافتها عذرا يلحق بالأهالى ، فيخطر مجلس شورى المعاونة بذلك (١٠) وكذلك أمر مدير المالية بأن ينبه على نظار الفابريقات ـ حرفييه ـ بحسن معاملة العمال وعدم ضربهم وتجويعهم (١١) مما يوضح أن الرجل لم يكن غافلا أو مغمض العين عن الحرفيين عامة أو حرفييه خاصة ، بل ان الرجل كان فى موقف صعب بهذا الشكل ، لأن الحرفيين كان يستغلهم الموظفون (من أصغر مخبر سرى ، وشيخ حارة ... الخ ، الى قمة دولاب الدولة) .

* * *

اشراف محمد على ، على الطوائف :

أعطت الطوائف الحرفية محمد على الفرصة الذهبية للاشراف عليها ، وتمثل ذلك فى استعانة بعض الحرفيين به ضد مشايخهم ، أو لانحراف بعض من هؤلاء المشايخ ... الخ .

---

(٩) معية سنية تركى ، دفتر ٦٩ ، ص ٢٥١ ، أمر رقم ٣٢٥ فى ٧ فبراير سنة ١٨٣٦ .

(١٠) شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ٨٥ ، أمر عال رقم ٣٩٠ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٧ .

(١١) معية سنية ، محفظة ١ ، أوامر مالية ، ملف ٢٤٣ ـ ١٨١/٣ جـ ١ ، ص ٣٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٥٢ فى ٢٣ يونية سنة ١٨٤٤ .

مما أعطى للرجل تلك الفرصـــة لدخول ذلك العش ومحاولة اللعب فيه ، عله يحدث فيه ما يتمنى من التحديث والتجديد ، لفائدة هؤلاء الحرفيين من جهــة ، وللاستفادة بهم صناعا على الطرق الحديثة من جهة أخرى ، غير مكبلين بتقاليدهم وأعرافهم البالية ، التى كانت بالنســبة لهم دساتير غير قابلة للتغيير ، وبتناولنا لتلك الأوضاع تتضح الصورة اكثر .

فقد كانت الانحرافات التى قام بها بعض مشايخ الطوائف المسئولة عن مد يد الحكومة اليها شيئا فشيئا ؛ لمواجهــة أوضاع لم تكن منتشرة من قبل ، حيث حدثت اختلاسات ، مما جعل بعض المسئولين يطالب ، بتوضيح هل نسبت الى شيخ طائفــة واحدة ام لمشايخ طوائف عديدة ، لأجل عرضــه على الاعتــاب الكريمة (١٢) مما يوضح أن تدخل الحكومة كان استجابة فى الواقع لمطالب أعضـــاء الطوائف وتصحيحا لتلك الأوضاع .

وسوف نتناول فى البداية طائفة الصيارف ، فهى وان كانت تبعد بعض الشيء عن الطوائف الحرفية الصناعية ، الا ان تناولها هنا ربما يفيدنا فى معرفة الطوائف المشار اليها ، ويجعلنــا نعيش الجو العام للحرف الصناعية وقتها .

فحينما تقدم أحمد ابو العلا حمودة شيخ الصيارفة السابق ، بعريضة للمجلس العالى فى عــام ١٨٣٢ ، التمس فيهــا اعادتــه للشياخة (١٣) طلب المجلس من الديوان الخديوى أن يوضح الأسباب

---

(١٢) معية سنية ، دفتر ٩ أوامر ، ص ١٤ ، أمر من باشمعاون جناب داودى رقم ١٥٠ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مأمور اشغال المحروسة .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ١٨٦ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

التى عزل من أجلها ، والتأكد مما اذا كان فى استطاعته القيام بأعباء هذه العمل على الوجه المطلوب (١٤) مما يوضح أن عملية عزل المشايخ وتعيينهم فى تلك الفترة كانت تتم بواسطة الادارة .

ويتضح ذلك أكثر من خلال رد المجلس العالى على ملتمس مصطفى الشامى ، أحد الصيارفة ، فى كتاب بعث به الى الديوان الخديوى ، أوضح فيه أن المذكور قد التمس تعيينه لمشيخة الصيارفة ، وانه استعلم عنه ، واتضح أنه كسول يقضى الأوقات فى التسكع هنا وهناك ، ولا يصلح للشياخة ؛ ولذا يجب صرف النظر عن ملتمسه (١٥) .

ومن ذلك يتبين أن انتخاب الطوائف لشيوخها قد انتهى . وأن الطوائف أصبحت لا تتدخل عليا وعمليا فى تعيين شيوخها وربما كان تدخلها بطريقة شكلية وهامشية ، كما يتبين من جهة أخرى تدقعه الحكومة فى تعيين المشايخ وأنها كانت تبحث عن الأصلح بلا عواطف فى أحوال كثيرة .

واستكمالا للتدخل الحكومى المنظم للطوائف ، أصدر محمد على أمرا فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ باعتماد لائحة الصيارفة التى سنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة (١٦) وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الاشراف الحكومى الرسمى ، وبدأ عهد جديد للطوائف عمل اللوائح لها ، مما يؤكد اتجاه الدولة الى الاشراف عليها ، وربما معالجة منها للعمليات غير الأخلاقية التى كان يقوم بها

---

(١٤) نفسه .

(١٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ١٣٠ ، أمر من المجلس العالى رقم ١٨٨ فى ١٦ يناير سنة١٨٣٤ ، الى الديوان الخديوى .

(١٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ .

المشايخ ، أو انه كان شيء من قبل التحديث لوضع الطوائف على ايقاع التمدن والتنظيم .

ولكن الذى تجدر الاشارة اليه ، أن الحكومة قد سلبت الطوائف أهم حقوقها ، وهو مشاركتها فى عمل تلك اللوائح ، فقد كان ديوان شورى المعاونة ، كما مر بنا ، أو اى جهة أخرى هو الذى يتولى وضع تلك اللوائح .

ومع هذا فيبدو أن بعض الطوائف لم يكن لها شيوخ ، ولم توضع لها لوائح ، كحرفة القلفطة ، نظرا لقلة عدد حرفييها ، مما جعل من السهل السيطرة عليها وتحريكها وفق ارادة الحكومة ، فى وقت كانت فيه فى أمس الحاجة اليها ، وهو ما يوضحه عدة أوامر منها : أمر الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور القليوبية الذى طلب منه فيه ، أن يرسل المئة عامل الذين خصصوا على مأمورية القليوبية ، ليرفعوا قوارب النيل المراد ترميمها وقلفطتها ووضعها على المزالق (١٧) .

وفى امر لمحمد على الى خليل بك محافظ دمياط ، طالبه باستخدام جميع صناع القلفطة فى الأشغال الأميرية بترسانة دمياط ، دون النظر الى حماية أو خلافه (١٨) وهذا الأمر يوضح ان الأجانب كانوا لا يخضعون لعملية جمع العمالة كما خضع المصريون نظرا للحماية ، ولكنه يبين من جهة أخرى أنه كان يخضعهم فى حالة الضرورة .

---

(١٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ١٣٩ ، أمر رقم ٤٣٧ فى ١ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٨ ، ص ٨٩ ، أمر الجناب العالى رقم ٢١٩ فى ١٣ يولية سنة ١٨٢٩ .

وفى أمر آخر له الى يوسف اغـا محافظ رشيد ناظر قسم فوة ، طلب منه فيه أن يجمع حالا جميع القلافطة ، وان يرسـلهم الى ترسانة الاسكندرية (١٩) ويدل هـذا على بعثرة تلك الطائفـة فى عدة اماكن ، بل وينقلها من مكان الى آخر ، وان أوضح ذلك شدة حاجـة الرجل اليهم ، فانه يوضح من جهـة أخرى مدى ضعف هيكلهم .

وعلى اية حال فقد كان لاشراف محمد على ، على الطوائف بعض الأوجه المفيدة ، ويبين ذلك شكوى أصحاب مخابز القاهرة ، التى تدخل الرجل آمرا بحلها ، وتلخصت فى مزاحمـة النسوة اللاتى يبعن الخبز البيتى فى الأزقة « ورجواهم وشيخهم محمد غراب » أن تتدخل الحـكومة فتقلل هـذه المزاحمـة ، أو تكلف البائعات بشراء خبزهن من مخـابزهم العامـة ، رأفـة وجزاء بما يقدمون للحكومة من خدمة لا بأس بها (٢٠) .

ولذا أصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٠٠ ، قاضيا بأن يدعو مأمور الديوان الخديوى اليه أولئك النسوة مع مشـايخ حاراتهن ، ويدعو الأغـا المحتسب ، وشيخ الخبازين ونفرا من كبارهم ، وحينما اجتمع الفريقان تبين لمـأمور الديوان صـدق مدعى الخبازين ، فاتخذ من التدابير ما يكف عنهم بعض ما يصيبهم

---

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ١٥ ، أمر رقم ٧٩ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ .

(٢٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١١ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

من اذى المخابز الخصوصية والنسوة البائعات (٢١) وبذا يتضح ان الحرف كانت فى حاجة الى محمد على لحل مشكلاتها الانتاجية ولتنظيم المنافسة بين الحرف وبعضها البعض .

ويؤكد ذلك الشكوى المقدمة من مشايخ قرى صيادى حلقة السمك ، الذين اشتكوا فيها من تجنيد ٢٠ صيادا من طائفتهم ، وأبانوا فيها أيضا فى ذلك ضررا للمال الميرى المرتب عليهم (٢٢) ولذا أصدر الرجل أمره الى الديوان الخديوى ، كى يخطر جهات الاختصاص بعدم التعرض لتلك الطائفة فيما بعد (٢٣) .

ولكن ذلك التدخل والاشراف الحكومى على الطوائف ، لابد من الاشارة الى أنه كان فى بعض الأحوال أكثر مما يحتمل ، ويوضح ذلك أمر محمد على بفسخ القرار الصادر باعتبار الخشابين حرفة وعدم تعيين شيخ لها (٢٤) ويوضح ذلك الأمر أن الحرفة كان لا يعترف بها رسميا الا بقرار حتى يمكن التعامل معها ومع شيخها ؛ وهو ما لم يكن بتلك الحدة قبل فترة محمد على ، كما يبين أيضا أن بعض الحرف كانت تحل بقرار يقضى عليها رسميا من حيث تعامل الحكومة مع شيخها ، وأن ظل هيكلها كما هو ، لأن الهيكل والبناء الحرفى لا يقضى عليه بقرار ؛ لأنه بناء اجتماعى لا يتغير بين يوم وليلة .

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٦٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١٠٥ فى ٥ أغسطس سنة ١٨٤٨ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ ــ ١٥١/٨ جـ ١ ، أمر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر سنة ١٨٣٤ .

حتى أن الاشراف الحكومى تحول الى تدخل ، ثم سيطرة حكومية ادارية على طوائف الحرف ، بمعنى أن الطوائف لم تكن حرة حتى فى عزل شيخها ، بل لابد من موافقة الحكومة على العزل، وبين ذلك أمر لمحمد على الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، الذى طلب فيه توقيع عقوبة مناسبة ، على خطاب شيخ زيانى المحروسة وعدم الاكتفاء بعزله ما دام قد ظهر اختلاسه (٢٥) .

وشيئا فشيئا تحولت تلك السيطرة الى خنق للحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها ، دون التفريق بين طائفة هامة أو غيرها منه ، فنرى متابعة محمد على الطائفة الرياضيين ، فى أمر الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، طلب منه الاستلال عن شخصية مصطفى وردة الذى عين شيخا للزيانين (٢٦) وواضح أن ذلك التعيين تم بعد عزل الشيخ السابق المختلس ، ولكنه يثبت شيئا واحدا ، هو السيطرة التى عمت الطوائف الحرفية بأسرها .

واذا كان بعض مشايخ الحرف قد تم عزلهم بأسباب تبرر العزل كالاختلاس ، فان البعض الآخر قد عزل بلا مبرر ، وكان ذلك يتم بأوامر من محمد على شخصيا ، ولا غرابة فى ذلك ، لأنه من خلال دور مستشاريه « يتضح بسهولة معرفة كيف كان يتم أمر التدخل فى شئون الحرف ، ولذا لا نستغرب أن يوحى اليه مستشاروه بفكرة ما ، فيصدر بها أمرا — كما سبق أن

---

(٢٥) اوامر مجلس تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٣ — ١٥١/٩ جـ ٢ ، أمر رقم ٧١ فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٢٦) اوامر مجلس ملكية ، محفظة ١ ، ملف ١٩٥ — ١٣١/٤ جـ ١ ، ص ٩ ، أمر رقم ٩٠ فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٥ .

بينا ــ وبذا يفسر عدم الغرابة فى تدخل محمد على فى غالبيــة شئون الطوائف ومحاولة الالمــام بها .

او ربما يفسرها احتكاك محمد على بالحرفيين عامة من خلال حرفييه خاصة ، ويوضح ذلك تدخله فى حرفة الحمارة بشقيها : التى تعمل عنده أو الخارجة عن اطاره .

فنراه يصدر أمرا : الى ابراهيم أفندى ناظر ســاحة الغلال بالاسكندرية بعزل على الكيلانى شيخ التراسين ــ الحمارة ــ وتعيين احمد الحلبى بدلا منه (٢٧) واذا سلمنا بأن هــذا الرجل حرفى عنده وأنه يمكنه عزله لأى سبب ، فان يد عقابه امتدت الى شيخ الحمــارة بالقاهرة فعزلتــه ، ربمــا لأنه كان ضامنا أو مرشحا للرجل الأول .

ورغم ذلك التدخل وتلك السيطرة لم تســلم له الطوائف كلية ، بل نجد أن أفرادها من غير العاملين عنده يتقدمون بالتماس، يتظلمون فيه من الشيخ الجديد ، ويطالبون باعادة الشيخ الذى عزله (٢٨) .

وقــد استجــاب الرجــل لهم واصــدر امرا الى الديوان الخديوى ، طلب منه ان يخطر مأمور أشغال المحروســة ، بأن يعيد شيخ الحمارة الى شياخته « بناء على التماس أفرادها الذين تظلموا فيه من الشيخ الجديد ، هــذا مع التجــاوز عن الضــم

---

(٢٧) معية سنية ، دفتر ٣ اوامر ، ص ٧٢ ، أمر كريم رقم ٣٨٢ فى ٢٣ يناير سنة ١٨٣٢ .

(٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٤١ ، أمر من المجلس العالى رقم ٧١ فى ١٢ يولية سنة ١٨٢٢ ، الى الديوان الخديوى .

الذى رتب على الشيخ الجديد » حتي يتسنى لهذه الطائفة أن تعمل بسلام (٢٩) .

والجزء الأخير من الأمر يوضح حرصه على مزاولة الحرفة لعملها بيسر وبلا مشكلات ، وبالفعل نفذ منطوق الأمر ، ولكن ما يعنينا هنا شيء آخر ، وهو أن ذلك الأمر يوضح خط سير اشراف محمد على ، على الطوائف ، أو يوضح ، البناء الهرمى القائم بالسيطرة على الحرف ، فمن محمد على فى القمة الى المجلس العالى ، فالديوان الخديوى ، ومنه الى مأمور اشغال المحروسة الذى نعتقد أنه أصبح المشرف المباشر على الحرف وموصلا لأوامر الحكومة لها .

* * *

الضرائب المفروضة على الحرفيين :

فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقبل مجىء الفرنسيين ، بلغت الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ الف بارة ، وزعت على كل منهم بنسبة حجم العمل ، الذى يفترض أنه قام به ، وحصل على دخل منه (٣٠) .

وبدخول الفرنسيين مصر ، استحدثوا نظما مالية جديدة ، منها : فرض ضرائب تسجيل العقود ، وضرائب على أصحاب

---

(٢٩) نفسه .

(٣٠) وصف مصر ، جـ ٤ الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٠٢ .

الحرف ، وعلى المباني والمحلات والوكالات (٣١) ... الخ ، وعندما تولى محمد خسرو باشا على مصر ، اتعب الناس وأرباب الحرف بالضرائب ، وتبعا لذلك كان من يتولى رئاسة حرفة من الحرف يرهق أهلها ، فمن تولى رئاسة حرفة المعمارجية أو غيرها ، كان يقبض من اهلها معلوم أربع سنوات ، ويتركهم وقتا يدينون ، وتبع ذلك أيضا أن اهل الحرف كانوا يسعرون كل صنف بمعرفتهم ، وليس له هو التفات لشيء سوى ما يتقاضاه من دراهم ، مما أحدث الشكاوى بسبب الغلاء ، حيث ارتفع ثمن الجبس والجير واجور البنائين خصوصا ، فى وقت احتاج فيه الناس الى بناء ما هدمه الفرنسيون ، حيث وصلت اجرة البناء الى أربعين فضة (٣٢) .

ورغم ذلك فان وثائق تلك الفترة توضح أن الحرفيين كانوا مستغلين اسوأ استغلال ، ويشهد على ذلك الفرضة التى فرضوها على الحرفيين ، حيث فرض على كل طائفة قدرا من الأكياس ، خمسين فما دونها الى عشرة وخمسة ، وعندما نشروا الأعوان للمطالبة ، ضج الحرفيون واغلقوا حوانيتهم ، وطلبوا التخفيف بالشفاعات والرشوات ، فخفف عن بعضهم ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل كثر فى تلك الأيام عبث العسكر وعربدتهم فى الناس عامة (٣٣) والحرفيين منهم خاصة .

---

(٣١) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٣٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ص ١٥١ .

(٣٣) عبد الرحيم الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٦ ، ط ١ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

ويشهد عليه ذلك التشنيه الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٠٤ على ارباب الحرف والصنائع ، بطلب دراهم وزعت عليهم ، وبلغ مجموعها خمسمائة كيس ، فضج الناس وتكدروا مع ما هم فيه من وقف الحال وغلاء الأسعار فى كل شيء ، ولذا لم يفتحوا محلاتهم فى اليوم التالى وانتظروا ما يفعل بهم ، ومر الأغا والوالى ينادون بالأمان وفتح الحوانيت فلم يفتح منهم الا القليل (٣٤) .

وفى اليوم الثالث اجتمع كثير من العامة والأطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم الطبول التى صعدوا بها الى المنارات يصرخون ويطبلون ، حتى سمعهم الباشا من القلعة ، فأرسل مبعوثا الى السيد عمر النقيب ليبين له بأنه رفع عن الفقراء ، فأكد له السيد عمر أن ارباب الحرف والصناع كلهم فقراء وقد كفاهم ما هم فيه من القحط والكساد ووقف الحال فرجع الرسول بذلك الى الباشا ، وفى عصر ذلك اليوم عاد الرسول مرة أخرى ، ومعه فرمان يرفع الغرامة عنهم ، ونادى المنادى بذلك فاطمأنوا وتفرقوا وذهبوا الى بيوتهم (٣٥) . وان دل ذلك على شيء فانما يدل على حالة الحرفيين البائسة ، ومدى استغلالهم ومقاومتهم السلبية ، مما يوضح من جهة أخرى عدم وجود قيادة أو زعامة لهم ، بل كان المتصدى لحل مشاكلهم شخصيات وزعامات عامة كالسيد عمر النقيب .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، واصل سياسة فرض الضرائب ، ومنها الفرضة التى جباها من الصناع والتجار وغيرهم ، بنسبة نجاح عملهم وحجمه ، وتفاوتت تلك الفرضة

---

(٣٤) نفسه ، ص ١٠٥ .

(٣٥) نفسه .

بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ولم يستثن من دفعهما الا الأوروبيين المقيمين بمصر (٢٦) .

بل يمكن القول بأن سياسة استغلالهم استمرت حتى ثلاثينيات عهده ، ويؤكد ذلك أن عساكره قد طفقوا يأخذون فى الثانى من أغسطس ١٨٠٧ ما يجدونه من البغال والحمير والجمال فى بولاق ، واستمروا على ذلك حتى امتنع السقاءون عن نقل الماء ، وبذا شح وغلا سعره ، كما توقف حمل البضائع ، وفى الثالث من نفس الشهر طلبوا خيول الطواحين لجر المدافع والعربات ، وبذا تعطلت الطواحين عن طحن الدقيق ؛ لأنهم اختاروا من الخيول جيادها — وأعطوا أصحابها ٥٠ قرشا عن كل فرس — وردوا الباقى لأصحابها ، وفى نفس اليوم ايضا طلبوا دراهم من طائفة القبانية والحطابة وباعة السمك القديم — الفسيخ — ولما اغلقوا حوانيتهم وتشكوا رفعت الغرامة بشفاعة السيد عمر ، وكتبوا لهم أمانا بذلك (٢٧) .

وفى ٦ نوفمبر عام ١٨٠٧ طلب مبلغ الفى كيس ، فرض منها جانب على ارباب الحرف واهل الغورية كالصرماتية وأمثالهم من رجال وكالة الصابون ، ووكالة القرب ... الخ ، واجتمع كثير من أهل الحرف لذلك الغرض والتجأوا الى الجامع الأزهر ، وأقاموا به ليالى وأياما ، ولكن فى هذه المرة لم ينفعهم ذلك (٢٨) .

وفى ٢٨ أغسطس ١٨٠٨ سافر محمد على الى بحرى ، ولذا ارسل قبل نزوله بأيام أمرا بتشهيل الاقامات والكلف على البلاد

---

(٢٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٢ — ص ٧٣ .

(٢٧) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ١٨ — ص ١٩ .

من كل صنف خمس عشرة ، بالاضافة الى فرض الفرض والمغارم على البلاد ، وصار رجاله يتتبعون أولاد البلد من أرباب الصنائع، الذين لهم نسبة قديمة بالقرى (٣٩) ويطالبهم بأموال عن أطيان لا علاقة لهم بها مطلقا ، فلا ينجو من الدفع واحد منهم (٤٠) .

فكان الصانع منهم يكون جالسا فى حانوته ، فما يشعر الا والأعوان والأتباع محيطون به يطلبونه الى مخدومهم ، فان امتنع حبس وهو لا يعرف له ذنبا ، وعندما يسأل عنه يذكر له « انه عليه مال طين فلاحته من مدة كذا وقدره كذا فيؤكد لهم أنه لا يعرف البلد ولا رآها فى عمره ، فيذكر له أنه فلان الشبراوى أو المنياوى » فيوضح لهم أن هذه نسبة سرت اليه من عمه أو خاله أو جده ، فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى يدفع ما ألزموه به ، وقد حدث ذلك لكثير من الصناع (٤١) .

وعندما وصل محمد على الى المحلة قبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيسا ، كما قدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا خلاف الأقمشة المحلاوية ، ومثل الزردخانات والمقاطع الحرير ، والثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع (٤٢).

وفى ٢٩ يونية من عام ١٨٠٩ ضج الناس والتجأوا الى مشايخ الأزهر والسيد عمر ، واتفق المشايخ والسيد عمر على عدم مقابلة محمد على ، لأنه تمادى فى احداث الفروضات الكثيرة التى ارهقت الرعية ، فأرسل محمد على على ديوان أفندى لمقابلة

(٣٩) نفسه ، ص ٣٩ .
(٤٠) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
(٤١) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
(٤٢) نفسه .

المشايخ ، لكى يطلب منهم التوجه لمقابلة الباشا ، فلبى الدعوة الشيخ المهدى ، والشيخ الدواخلى نائبا عن الشيخ عبد الله الشرقاوى ، فأوضح لهم محمد على انه يميل الى اتباع نصائحهم ، وأنه متكدر من تخلف السيد عمر وعدم حضوره ، ووقوفه دائما ضده فى فرض كل ما يفرضه على الرعية (٤٢) .

ويبدو أن محمد على كان جادا فى الأخذ بنصائحهم ، كما كان يفعل مع مستشاريه ، وحاول ان يبحث عن حل بديل لتلك الفرض ، بدليل انهم شرعوا فى نفس اليوم فى تحرير دفتر بنصف فائض الملتزمين ، بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم والبلغ ، وجعلوا عليها ختمين فلا يباع منها شىء حتى يعلم الملتزم ويختم عليها بيده ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمنها ، فزاد الضجيج واللغط فى الناس (٤٤) .

وربما يكون الذى تم فى ٢٩ يونية ١٨٠٩ هو بداية الاحتكار، حتى يلبى احتياجاته المالية ، ويخرج من مأخذ فرض الفرض الذى كان يسبب له المشكلات مع مواطنيه والقيادات الشعبية، ولذا فكر فى ذلك الاحتكار بديلا عن تلك الضرائب ، التى كان فى أمس الحاجة اليها وبخاصة فى بداية حكمه لمواجهة مشكلات الداخلية ، بدليل أنه دخل ذلك الاحتكار بطريق الخطوة خطوة ـ على نفس نهج الضرائب الواحدة تلو الأخرى ـ كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بالاضافة الى ما يمكن قوله من أن تلك الاحتكارات كانت لأغراض استراتيجية ... الخ ، حتى لا تخرج عن الظروف الموضوعية للرجل .

---

(٤٣) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .
(٤٤) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وأستمر الرجل فى تطوير وتوسيع دفاتره المتصلة بالفرضة، حتى انه فى ٢٨ نوفمبر من عـــام ١٨٢٢ ، أصـــدر أمرا الى كتخدا بك مصر بالموافقة على دفتر القرصنة الذى نظم بمعرفة أعضـــاء المجلس المشـــكل لذلك تحت إشراف ابنـــه ابراهيم ، والمشـــتمل على ٧١ نوعـــا من انواع الفرض على أربـــاب الصنائع والبيوت ... الخ (٤٥) .

وفى ســـبتمبر من عـــام ١٨٢٨ ، طلب محمـــد على تنظيم عملية تحصيل الفرضة (٤٦) . عندما ظهرت بعض الشكاوى ، ومنها المقدمة من الحمار غنيم عوض ، الذى تظلم فيها من فداحة الفردة التى تؤخذ منه (٤٧) وزيادة فى الحيطة طالب بمحاســـبة متولى تحصيل الفردة ومعاقبة من يظهر اختلاسه وتلاعبه (٤٨) .

واصبح الحرفيون يحصـــلون على وثائق تفيد تســـديدهم للضرائب وفقا للتنظيمـــات الجديدة ، ويتضح ذلك من بيـــان الديوان الخديوى ورده ، على سؤال محافظ الاسكندرية ، بشأن العوائد التى تجبى فى القاهرة على مختلف الحرف والمهن الملحقة بالتزام الخردة ، اى الصناعات الوضيعة ، كى ينفذ المحـــافظ أحـــكام ذلك البيان بالاسكندرية ، دون تنفيـــذه على الحرفيين الوافدين الى الاســـكندرية من شتى البلدان ، ما داموا محرزين لوثيقـــة موقـــع عليهـــا بخـــاتم ملتزم الخردة ، ودالة على كون حاملها قد أدى العوائد ورخص له فى مزاولة مهنته (٤٩) وقـــد

---

(٤٥) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، ص٣٤ ، أمر رقم ٩٨ فى ١١ ستبمبر ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

(٤٧) نفســـه .

(٤٨) نفســـه .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، ص ٢٤ — ص ٢٧ ، بيـــان من الديوان الخديوى رقم ١٩ فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، الى محافظ الاسكندرية.

أوضح ذلك البيان عدة أمور منها : ان عدد معامل الحلوى بالقاهرة كانت ثمانية عشر معملا فى عام ١٨٣٠ ، تضم نحو ثمانمائة نفر بين صانع وبائع ، ولها كلها قلم واحد يتولى بيع التزامه ملتزم الخردة ، كما اتضح كذلك ان صانعى القطائف والكنافة فرض على كل منهم مبلغ يتراوح بين خمسين وستين قرشا ، ان كانت دكانه مما يشتغل بصنع الكنافة طوال العام ، اما ان اقتصر اشتغالها على شهر رمضان ، فكانت ضريبتها من عشرين الى خمسة وثلاثين قرشا ، وكذلك الفرانون اى اصحاب مخابز الأسواق ، فقد فرض على كل مخبز من اثنى عشر قرشا الى ستة وثلاثين قرشا فى السنة (٥٠) .

وبالجملة فقد فصل هذا البيان ما يدفعه سائر أصحاب الحرف والمهن الحقيرة ، حتى ملاعب الثعابين والزمارين والمهرجين ... الخ ، بمعنى انه لم يغادر حرفة الا قدر العوائد الواجب جبايتها (٥١) .

أما فى خارج المحروسة فكانت كل طائفة تحاسب وفق ظروف بلدها ، ويتضح ذلك من أمر برهان بك بتحصيل ما على ٢٨ نفرا من الحمالين بطرف مشايخ الحمالة بناحية الحلوات بمأمورية قسم رابع الشرقية (٥٢) .

وبالرغم من المتابعة الشديدة لجباية الضرائب ، فقد كانت تحدث تجاوزات فى جبايتها ، ويتضح ذلك من تقرير للبك الكتخدا

---

(٥٠) نفسه .

(٥١) نفسه .

(٥٢) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، ص ٥١ ، راجع الأمر الكريم رقم ٢٩٥ فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ .

خاص بسوء معاملة ملتزم الخردة وأتباعه ، وتحميله لأرباب الحرف ، وبنات الناس (البغايا) ما لا يطاق من الضرائب (٥٣) ولذا احاط المجلس العالى ، الديوان الخديوى علما بأنه قد اعتقل ملتزم الخردة للتحقيق معه ، وطلب من الديوان اخطار جهات الاختصاص ، والذين يحصلون ضريبة الخردة بوجوب الانصاف، ومقدرة أصحاب الحرف فى تحصيل الضريبة المطلوبة منهم (٥٤) .

وبعد ذلك اصدر المجلس العالى أمره الى الديوان الخديوى، بشأن تنزيل مبلغ ١٥٠ كيسا من التزام الخردة بالاسكندرية فى عام ١٨٣٣ ، نظير الغاء الفواحش هناك ، وابطال تحصيل المقرر عليهم وانتهت بذلك تلك الطائفة بالاسكندرية ، بالرغم من ان الضريبة التى كانت تدفعها كانت كبيرة .

وتعميقا لذلك الوضع وتوسيعه ، صدر أمر الى الديوان الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٤ تضمن اربعة ابواب : أولها الغاء البغاء وكيفية معاقبة من يحترف البغاء أو يرتكبه ، وثانيها منع الملتزمين من أخذ عوائد من باعة الفول النابت ، والكنفانية ، ومبيضى النحاس ، زيادة عما هو مقرر عليهم ، وثالثها تحرير كشف ببيان العوائد التى على طائفة الحلاقين ، والقهوجية ، والطباخين ، لكل من كبير الحلاقين ، وكبير الطباخين ، وكبير القهوجية ، وتحصيل تلك العوائد منهم بموجب ذلك الكشف ، نظرا لأن شيخ كل طائفة من تلك الطوائف يحصل العوائد التى على طائفته لكبيرها الا واحد فى العشرة مما حصله منها ،

---

(٥٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ١٨٥ ، ص ١٨٠ ، أمر المجلس العالى رقم ١٢٦ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥٤) نفسه .

ورابعها الغاء عوائد الأرضية التى تؤخذ من المسببين واضافتها الى العوائد التى تؤخذ من طوائف الصناع والتجار ، وكذلك ضم واحد فى العشرة على فردة جميع الطوائف ، ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ لتلافى العوائد التى كانت تحصل من المومسات اللاتى منعن من احتراف الفحش ابتداء من صدور ذلك القرار (٥٥) .

ولم يكتف محمد على بذلك التنظيم المعتدل للضرائب بل انه حاول أن يخفف من العوائق والشوائب التى تشوبها ، فنرى مجلس الملكية يأمر مأمور الديوان الخديوى بأن يستدعى الأغا المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف الى الديوان « والتنبيه عليهم بالكف منذ الآن عن مطالبة الأهالى بتأدية العوائد التى كانوا يأخذونها منهم ظلما » وهى : عوائد الرؤية ، وعوائد الطعمة ، وعوائد التسعيرة ، وتحصيل المبالغ التى كان الأغا المحتسب قد أخذها من الأهالى باسم العوائد المذكورة — منه — وحرفها فى منشآت خيرية فى مصر ؛ لتعذر العثور على أصحابها وصرفها اليهم واحداً واحدا (٥٦) .

وطلب كذلك من الديوان الخديوى كتابة لافتات باعلان الغاء العوائد المذكورة وتعليقها على جدران الشوارع ومفترق الطرق ، لاعلان الأهالى بذلك ، طبقا لقرار مجلس الملكية الصادر فى

---

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٥٦ ، أمر رقم ٧٣ فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٣٣ .

(٥٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٢٩ ، أمر من مجلس الملكية رقم ٧٢ ، ٨١ مايو سنة ١٨٣٤ ، الى وكيل مأمور الديوان الخديوى ، وكان يحضر مجلس الملكية ، كل من مدير الأقاليم البحرية ونظار أقسامها وكذلك مدير الأقاليم القبلية .. الخ ، راجع نفس الأمر .

١٤ ديسمبر ١٨٣٤ بشأن ما كذر (٥٧) مما يوضح عناية الرجل بالحرفيين ومحاولة التخفيف عنهم ، مع العمل أيضا على رفع يد مشايخهم عنهم أو على الأقل تخفيفها ، ومع ما فى ذلك الرفع أو التخفيف من رفع لمستوى معيشتهم نتيجة لعدم جباية تلك الضرائب العديدة ، مما يعنى أيضا أنه قد ساعدهم مساعدة اجتماعية مباشرة وفعالة .

ورغم محاولاته التخفيف فقد ذكر ــ وهو ما لا نميل اليه ــ أن الدولة كانت تفرض ٧١ نوعا من الفروض على الحرفيين ، الذين كانوا فريسة لها كلما أرادت زيادة مواردها ، خاصة وأن طوائف الحرف قد بلغت ١٦٤ طائفة تقريبا فى عام ١٨٣٤ ، مما جعلها ينبوعا ماليا للدولة ، دون معوقات لأنها كانت توزع تلك الفروض على الأعضاء ، بحسب مقدرة كل منهم (٥٨) وهو رأى يتناقض مع مساعدة محمد على للحرف ، على الأقل منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وهو ما تنطق وتشهد به وثائق تلك الفترة ، وربما يؤكد ذلك أيضا أن الانتاج المصرى قد بدأ يرضخ منذ عام ١٨٣٠ أمام الانتاج المستورد الأوروبى (٥٩) .

وعلى أية حال فيدخل فى اطار تلك المساعدة الاجتماعية لرفع مستواهم ، اصدار محمد على لأمره فى عام ١٨٣٦ بعدم أخذ عوائد من الندابات اللاتى يحترفن البكاء أمام الأموات ، بوضع عصير البصل فى أعينهن ، وكذلك عدم أخذ عوائد من الحانوتية

---

(٥٧) نفسه .

(٥٨) راجع أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وأيضا : على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٥٩) J.C.B.R. Richmond : Op. cit., P. 64.

حملة التوابيت (٦٠) وتبع ذلك اصدارة لأوامر بعدم أخذ ضرائب من الحرفيين ما داموا غير قادرين على دفعها ويوضح ذلك أصداره لأمره فى عام ١٨٣٦ بعدم تحصيل الضرائب من أرباب الحرف أسوة بالعام الماضى (٦١) مما يبين أن الرجل لم يبلغ الضرائب نهائيا ، وانما كان يلغيها وفق ظروف الحرفيين .

ومما يوضح أن محمد على لم يكن يتجمد أمام موقف معين وخاصة فى الضرائب ، وانه كان يمتلك حرية الحركة وفق المصلحة ، أنه لما كان المتحصل من الضرائب المفروضة على أرباب الصناعات والحرف الصغيرة ضئيلا ، ولا يتناسب مقدارها وما تقتضيه عملية الجباية من جهود ونفقات ؛ فقد أصدر أمرا بالغائها فى ١٢ يناير من عام ١٨٣٧ (٦٢) وبذا يتضح أن الرجل قد الغى الضرائب المفروضة على الحرفيين فى أعوام ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ؛ وفى ذلك تخفيف عليهم ومساعدة لهم وتوضح قائمة الضرائب الملغاة فى سنة ١٨٣٧ أن الحمامات كانت تدفع مبلغ ٢٠٫٨٧١ قرشا ، ومبيضى النحاس يدفعون ٢٫٣٠٠ قرش ، والقهوجية ١٫٦٧٥ قرشا ، وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشا وعشرين بارة ، وتوضح أيضا أن الجزارين والحدادين ، والطوابين والباعة الجائلين ، وصناع المناخل والغرابيل والبرادين ، والحلاقين والخبازين والحواة ، وعازفى الربابة والراقصين

---

(٦٠) معية سنية تركى ، دفتر ٧١ ، ص ١١ أمر من الجناب العالى رقم ٦٣١ فى ٦ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مختار بك .

(٦١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٢٥٧ ، أمر رقم ٧٩٥ فى ١٣ اغسطس سنة ١٨٣٦ ، الى حبيب أفندى .

(٦٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

والمهرجين ، يدفعون فى العام مبلغا ضئيلا لا يزيد على ١٠٤٤٥ر١٠٤ قرشا و ١٦ بارة (٦٣) .

وعوض محمد على الغاء تلك الضريبة بأخرى افضل ، وتمثل ذلك فى احتكار البن والنيلة ــ مما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك أن أساس احتكاره هو تعويض الضرائب ولم يكن عقيدة أو مذهبا عند الرجل فقد جنى من أرباح احتكاره الأخير فقط ٦٥٣٨ كيسا ، وهو ما يعادل ٣٢٦٩٠ر٣٢ جنيها فى العام الواحد (٦٤) .

وفى عام ١٨٣٧ أصدر امرا عاليا بعدم أخذ رسوم الفردة من النساء اللاتى يشتغلن بغزل الصوف نظرا لفقرهن (٦٥) ثم تابع سياسة التخفيف تلك ، حيث أمر شورى المعاونة بالاسكندرية فى أغسطس من عام ١٨٣٩ زكى افندى أن يوضح له اذا كان يؤخذ من أصحاب الحرف الآتية عوائد أو شىء آخر من هذا القبيل ، وهى : الخبازون والخبازات ، والطحانون والزياتون ، والجزارون ، والكنفانية ، والفطاطرية ، والحلوانية ، والعلافون (٦٦) وعقب ذلك أصدر محمد على لأمره بعدم أخذ اى شىء باسم عوائد او بأى اسم آخر من أصحاب هذه الحرف المذكورة بعد ذلك (٦٧)

---

(٦٣) نفسه ، ص ٧٦ ــ ص ٧٧ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) معية سنية تركى ، دفتر ٧٣ ، ص ٧٥ ، أمر عال رقم ١٢٥ فى ١٧ فبراير سنة ١٨٣٧ ، الى وكيل الجهادية .

(٦٦) شورى المعاونة باسكندرية ، دفترة ٢٨ اوامر ، ص ٢٢٢ ، أمر من شورى المعاونة بالاسكندرية رقم ١٤٩٧ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

(٦٧) معية سنية تركى ، دفتر ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٤ ، أمر من الجناب العالى رقم ١٥٠٥ فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى أفندى .

وهكذا توالت تخفيفات الرجل على الحرفيين ومساعدتهم ضرائبيا حتى يرتفع مستواهم معيشيا واجتماعيا .

ثم صدر أمر محمد على الى شورى المعاونة فى ٣٠ ينـاير سنة ١٨٤٣ بعمل نظام ، وسن لائحة بترتيب تمويل — رسـم الويركو على الأملاك والعقارات ذات الايراد — وعوائد الرخص التى تعطى لأربابها من الحرف (٦٨) وبذلك يتبين حرص محمد على على فرض الضرائب على الحرفيين الحاصلين على رخص أيضـا ، بعد أن كان يفرضها على الحرفيين التقليديين وحدهم ، وفى ذلك تساو فى عملية الانتاج وما تتحمله من أعباء يتحملها المنتجون .

بل يخطو خطوات أخرى منها ، عقد اجتماع لمحافظ مصر ، ووكيل الويركو على أفندى لطفى ، ومعاونى المحافظـة عند فرض الضرائب ، « كى تصير الهمـة لنحو تقديرهـا بغاية الملاحظـة والعدالة بحضـور عمد ورؤساء الطوائف » خاصـة وانها كانت تقدر كل عامين ، لكافة الأشخاص المتكسبين بالطوائف (٦٩) .

أما الخطوة الأخرى فهى نقل الحرفيين من حرفة الى أخرى حسب سـوق العمل وحاجته ، وبمحض ارادة الحرفيين انفسهم « لوجود بعض طوائف اضمحل تكسبهم وظهر بهم عاطلون بكثرة » ولذا وزع ويركهم على الباقين من أهـالى طوائفهم ، ولانتقـال تكسب بعض الحرفيين الى طائفة أعلى أمام ذلك الوضـع ، لذلك

---

(٦٨) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

(٦٩) ديوان الويركو بمصر (عربى) صـادر ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظـة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١١/٢ . وأيضا : الأمر العالى لديوان الداخليـة رقم ٧٥ فى ١٩٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١./٢ ، ص ١٢ — ص ١٣ .

صدر تصريح من المالية بتحويل هؤلاء المنقولين بين الطوائف ، على أن يكون اجراء ذلك بحضور عمد مختارى الطوائف المنقول منها والمنقول اليها (٧٠) .

بحيث كان يجرى تقدير فرض الضرائب كل ثلاث سنوات ، مع ملاحظة العاطل والمستجد فى الطائفة ، فيخصم العاطل من المستجد ضرائبيا ، واذا تبقى بعد ذلك عاطلون يتم توزيعهم على ذوى الثروة بالطائفة ، وبذا يكون رابح كل طائفة وعاطلها عليها ، ولا تزيد او تنقص الضرائب بذلك الشكل عن القدر والمتفق عليه (٧١) .

ومن الجدير بالذكر أن حرفيى محمد على بمصانعه وورشه كانوا يدفعون ضريبة لم تزد بحال من الأحوال ، ولم تنقص أيضا عن شهر فى العام ، ويوضح ذلك أمره الى ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروه فى يونية سنة ١٨٢٦ ، طالبه فيه بأن لا تؤخذ ضريبة من الأسطوات والصناع المستخدمين فى المصانع أكثر من مرتب شهر (٧٢) . هذا فيما يختص بالعمال فى سن البلوغ فيما فوق ،

---

(٧٠) نفسه ، وقد جرى العمل بذلك الأمر فى الاسكندرية . ايضا ، راجع : نفس الأمر .

(٧١) ديوان الويركو (عربى) صادر ، دفتر الأوامر المستديمة بالويركو عن سنة ١٨٤٧ ، ص ١٧ ، ص ١٩ ، الأمر ١ ، نمرة ٩٥ فى ٨ يناير سنة ١٨٤٧ ، وورد لمحافظة مصر فى ١٠ يناير ، محافظة مصر (عربى) .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٣٦٥ فى ١٥ يونية ١٨٢٦ ، وأيضا : راجع الوقائع المصرية ، عدد ٦٢ ، ٥/١٠/١٨٢٩ ، ص ٣ ، سبباكو النحاس فى ورشة القليوبية .

أما العمال الذين دون سن البلوغ فيخصم منهم ذلك الشهر ، مع احتسابه على ديوان آبائهم أو ذويهم (٧٣) .

وكل هذا يوضح أن محمد على حاول الاهتمام بالحرفيين عامة ، سواء من عمل منهم عنده أم لا ، ويوضح ذلك أمره بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وخشية تشردهم ، كما يوضحه أيضا عنايته بتشغيل حرفييه المستغنى عنهم بأماكن أخرى ، لايجاد عمل لهم يضمن معيشتهم ، ناهيك عن أوامره العديدة بحسن معاملة الحرفيين وعدم تجويعهم وضربهم ... الخ، مما يعنى أنه كان على الرجل لكى ينصفهم أن يدخل فى طريق وعر لمحاربة دولاب حكمه المختص ولعرض هؤلاء الرجال والمستغل لهم . ولم يقف جهد الرجل عند حد الاشراف على موظفيه المتصلين بالحرفيين ، بل انه تطرق الى مداخل الحياة الحرفية نفسها لمحاولة اصلاحها بما يعود على الحرفيين بالنفع .

ومن ذلك عملية العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وكذلك عمل لوائح للطوائف مما يعنى التقنين والتحديث ، وبذا استغنى عن العادات الموروثة ، فهدم وبنى أساس آخر من أسس الطوائف ، بالاضافة الى حل بعض المشكلات الأخرى للحرفيين ، وان كان أسوأ ما فى ذلك الاشراف انه تحول الى تدخل ثم سيطرة حكومية على الطوائف ، ربما أدت الى خنق الحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها.

---

(٧٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٣٥ ، أمر من الديوان الخديوى رقم ٤٨٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٠ ، الى كافة المأمورين ونظار الدواوين .

فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء متعددة من الضرائب ، ولكن دراسة الضرائب فى عهد محمد على تدلنا على أن بداية الاحتكار قد بدأت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، وبعد أن أوضح للمشايخ فى اجتماعه بهم ، انه سيأخذ بنصائحهم فى التخفيف عن الحرفيين ، فحاول أن يبحث عن حل بديل للفروض والضرائب العديدة لحل مشاكله المالية فوجدها فى الاحتكار ، ومنذ عام ١٨٢٨ أصبح بعض الحرفيين يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفقا لتنظيمات الرجل لمواجهة شكوى بعضهم من تكرار دفعها ، ثم تابع بعد ذلك سياسة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

الفصل السادس

الوضع الحرفى بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى

سياسة مصر الاقتصادية بعد محمد على :

بدأ العدول عن سياسة الاحتكار ومنذ اواخر عهد محمد على ، حيث اخذت مصر توجه عنايتها نحو الزراعة والاستفادة من حاجة الدول الصناعية الى القطن ، وبذا بدأ عصر التخصص ، الذى تدعم بمجىء عباس الى الحكم ، حيث زاد من توجه البلاد نحو الزراعة ، ورفع يد الحكومة عن الصناعات الصغيرة (١) مما يساعد أهل الحرف اليدوية والطوائف الصناعية التى تميز بها المجتمع المصرى على البقاء ، ومع ذلك فان الحرف الصغيرة التى تعتمد على العمل اليدوى وتمارس الأساليب العتيقة القاصرة، لم تستطع ان تسد حاجات البلاد ؛ أو أن تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن والجيدة الصناعة ، والمفتوحة امامها

---

(١) تعرف الصناعات الصغيرة بتلك التى تقتصر على ورشة صغيرة ـ يعمل بها عدد قليل من العمال أو يقوم بالعمل فيها أصحابها ، وقد ضمت تلك الصناعات الشطر الأكبر من الصناع ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

البلاد ، نظرا لانخفاض الرســوم الجمركية عليها ، وبدأ لم تعد للطوائف اهمية فعلية فى انهاض الصناعة (٢) .

فى وقت عادت فيه مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادى منذ نهايات حكم محمد على ، ومبدأ الحرية الاقتصادى فى أول حكم سعيد ، وظلت سياستها الاقتصادية قائمة على هــذين المبدأين حتى وقوعها فريسة للاحتــلال البريطــانى ، بالرغم من انتعاش بعض الصناعات خلال حكم اسماعيل (٣) .

وقد كان لمذهب الحرية وتعاليمه التى انتشرت فى أوربا فى هذه الأوقات (١٨٥٠ ــ ١٨٨٢) ، أثرها فى مصر خــلال حكم خلفاء محمد على ، وتمثل رد فعل هذه التعاليم فى مصر فى : الغاء نظام الاحتكار ، وتدعيم نظــام الملكية للأراضى ، وتقدم طرق المواصــلات ... الخ (٤) .

واتخذ ذلك عدة مراحل ، بدات أولاها بانهاء نظام الاحتكار وظهور الاقتصاد الحر ، وفيها استطاعت الدول الأوربيــة شراء المواد الخــام من مصر ، ولم تكد تستقر هذه السوق الحرة ، حتى ظهرت المرحلة الثانيــة ، التى برز فيها الضغط الدبلوماسى لبيع البضــائع الأوربية فى مصر وتلتها المرحلة الثالثة التى برز فيها ايضــا الضغط الدبلوماسى لاقتناص امتيــازات المرافــق

---

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، وقد تميز عهد عباس بالركود ، اذ لم يكن ة ه توجه ه اقتصــادى بالمعنى الدقيق ، ولا سياسة اقتصادية أو خطة موضوعة : نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

العامة (٥) وهكذا توالت المراحل لفرض شروط الدول على مصر ؛ للحصول منها على المواد الخـام بأبخس الأثمان ، وفتحها سوقا لبيع سلعهم فيها .

وبذا تميزت الفترة من ١٨٥٠ ـ ١٨٨٢ بالقضاء على مظاهر التقييد والاحتكار ، واقرار قواعد الملكية ، وازدياد أهميـة القطن فى الاقتصاد ، وانتشار المواصلات الحديدية بالبلاد ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر (٦) .

واصاب ذلك الانفتاح الحرف بالاضمحلال ، بالاضـافة الى العوامل التالية : عجزها عن منافسة المنتجات الحديثة ، كتعذر استخدامها للآلات الحديثة ، لندرة رؤوس الأموال لدى أصحابها ، ولجمودها نحو أى تطور ، وتغير نظرة المستهلك الى السلع المختلفة وتفضيله للمنتجات الأوربية (٧) ولفرض ضرائب على أصحـاب الحرف أعجزتهم عن تحملها ، كما تقررت فى عـام ١٨٩٠ حريـة الأفراد فى مزاولة أية مهنة أو صناعة أو حرفة ، مما هدم نظـام الطوائف ؛ التى كانت موزعة على المدن والقرى المختلفة ، ولكنها فى نهايـة تلك الفترة (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) بدأت تتركز فى بعض

---

(٥) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ ـ ص ١٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٧) اذ يعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر التقدم الفنى ، الذى أدى الى قيام نظام المصانع والانتاج على نطـاق واسع والتخصص بين الدول ، وعلى اثر الاحتلال البريطـانى اتبعت مصر سياسة التخصص ، وقـد كانت صناعتها بدائية ، وتسـد الحاجات البسيطة لسـكان المدن ، واعترض نموها كثير من العقبات ، كقلة رأس المـال وعدم وجود فئة المنظمين والمديرين الفنيين وعدم وجود الكفاية الفنية عند الصناع ، راجع : جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ـ ، ص ٣٢ .

المناطق كالمحلة الكبرى ، القـاهرة ، والاسكندرية ، وأسـيوط ، ودميـاط (٨) .

* * *

حكومات ما بعد محمد على والاحتكارات :

سادت حكومات ما بعد محمد على ،على طريقه فى التحول عن نظام الاحتكار ، ومما يدل على ذلك تكليف ديوان مصر المحروسة فى عام ١٨٥٤ بمخابرة ديوان الخارجية بخصـوص الصباغة التى يريد عملها « أحد رعايا دولة الانجليز ، خارجا عن المصبغة المعدة لذلك » (٩) وسرعان ما أبطل التزام الصباغة ومحاسبة الملتزم عن المدة الباقية فى شروط الالتزام ، والتصريح بفتح مصـابغ لمن يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى (١٠) .

فرغم أن سياسة الحرية الاقتصادية كانت سمة تلك الفترة الا أن ذلك الأمر يوضح الدور الانجليزى المبكر فى اتباع مصر لتلك السياسة ، كما يوضح وبما لا يدع مجـالا للشك تطلع المستثمرين الانجليز الى الاستثمار الصـناعى الحديث فى مصر ، مما يبين دورهم المبـكر أيضا فى هز الكيـان الحرفى قبـل الاحتـلال وكرومر ... الخ . ويؤكد أن تطبيق معاهدة ١٨٣٨ ، لم يكن

---

(٨) محمد عبد العزيز عجيمة ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٩) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، افـادة من سـعادة خـازندار اسكندرية رقم ٥١٣ فى ٢٤ مايو سـنة ١٨٥٤ ، ص ٣٤٢ ، الى ديوان مصر المحروسـة .

(١٠) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ جـ ٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٥ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٤ ، ص ٥٤٣ ، الى محافظ مصر .

الهدف منها فتح مصر أمام منتجاتهم فحسب ، وانما لفتحها أمام استثماراتهم الصناعية ، التى كانوا يعرفون انها خالية من المنافسة الصناعية الحديثــة بالنسبة لهم ، فالطوائف الحرفية : اما ان تنتهى أمام تلك الصناعات الحديثــة ، أو أن تركن الى الظــل مفسحة لهم الطريق .

كما كان من مظاهر تحول الحكومة عن سياســة الاحتكار مباشرة الاستغناء عن مصانعها ، كالاستغناء عن فابريقة الجوخ ، ورفت العاملين غير اللازمين ، وارسال المواشى ، الى جهــات لزومها (١١) وتبع ذلك اغلاق مطبعة الميرى لعدم لزومها ، نظرا لكثرة المطــابع الموجودة ، مع رفت من يعملون بهــا (١٢) وكذلك صرف النظر عن ادارة معمل النشــادر ، حيث ان أرباحها قليلة والمنصرف عليها كثير (١٣) وأيضــا ابطال طواحين الهواء الموجودة بمديرية قنــا ، نظرا لزيادة مصروفاتهــا عن ايراداتها (١٤) وقد كانت تلك المطاحن تستعمل لطحن الفلال (١٥) .

وربما كان فى ذلك الاســتغناء بالايقــاف وتسريح الحرفيين اثراء للحركة الحرفية بالبلاد ، بدفع تلك الدماء المسرحة اليها ،

---

(١١) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، افــادة من الخــازن رقم ٦٢٧ فى ٢٠ يونية ١٨٥٦ ، ص ٦٧٧ ، الى ناظر الجهادية .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ١٣٠ فى ١٩ يولية سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٠ ، الى نظــارة المــالية .

(١٣) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى أمر من المجلس المخصوص رقم ٥٦٧ فى ٥ مايو سنة ١٨٧١ ، ص ٢١ ، الى المــالية .

(١٤) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى ، أمر من المجلس المخصوص رقم ٧٩٩ فى ٢٨ مايو سنة ١٨٧٣ ، ص ١٦٢ ، الى المــالية .

(١٥) نفســه .

وهى ذماء لاشك أنها مدربة ، وأن كانت لا تخضع للتقاليد الحرفية العريقة ، وتؤمن بالانفتاح والحرية ، نتيجة لمخالطتها للأوروبيين وعدم تربيتها على تلك التقاليد ، مما يمكن معه القول بأن ذلك التسريح وتلك المفاهيم الجديدة كانت من عوامل تدهور النظام الحرفى ، وليس من عوامل التدهور الصناعى للحرف ، التى أصبحت بامكاناتها عاجزة عن مواكبة التطور الصناعى .

ولم يتوقف الاستغناء عن المصانع بالاغلاق فقط ، بل كان له أوجه عديدة ، منها الانتقال الى عهدة شخص ما ولو كان أجنبيا ، ولم يكن المتعهد يكتفى بها فى مكانها ، بل فى حالات عديدة كان ينقلها الى حيث يرى المصلحة ، مثلما انتقلت المدبغة الميرية برشيد الى عهدة المسيو براده (١٦) الذى بعث بوكيل له فك الأحجار والآلات ونقلها الى الاسكندرية لعمل المدبغة هناك (١٧) .

وكان من اشكال التحول الأخرى التأجير ، كالموافقة على تأجير وابور الكتان بناحية المنصورة ، الى رجل من رعايا مصر ، هو حبيب يوسف حسونة (١٨) .

وواكب تلك التحولات صدور الأمر باعفاء التجار والمتسببين وأصحاب الحرف والصنائع من الطلوع للعمليات « ماداموا ليس

---

(١٦) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ٥٣ ١ ــ ١٨٨/٣ جـ ١ ، ص ٤ ، افادة من ارسلان محافظ رشيد رقم ١٥ فى ٢١ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى كاتب ديوان خديوى .

(١٧) نفســه .

(١٨) معية سنية ، دفتر ١٨٨٥ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٦ فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٢ ، الى مديرية الدقهلية .

لهم تكسب من الزراعة » (١٩) وكذلك صدر الأمر ـ منشـور عام ـ بعدم تشغيل أفراد بوجه السخرة ، أى بدون أجر (٢٠) مما يعنى مساعدتهم والتخفيف عنهم بطريق غير مباشر .

وبالاضافة الى الأشكال المباشرة المشار اليها فى استخدام أماكن الانتاج ، كان هناك أشكال أخرى فى استخدامها ، كتغيير طبيعة عملها ، ومن ذلك السماح للخواجة بطرس نجـار بتأجير الشـونة الصغيرة الخربـة بزفتى ، لاقامة وابور لحـلج القطن مكانهـا (٢١) .

وكانت قيمـة التحول هى البيع ، كبيع ورشـة الترزيـة بالمحروسة ، والتى كانت بالداورية ، حيث عرضت للبيع لمن يرغب فى أخذها بمبلغ ٢٠٠٠ر٢٠٠ (٢٢) وكذلك بيع مدق البن الكـائن بدرب سعادة الى السيد موسى العقاد بمبلغ ٦٠٠٠ر٦٠ (٢٣) .

وكل ذلك وغيره الكثير يوضح كيفية وطرق وأسباب تحول

---

(١٩) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٥٩ ، ص ١٤٢ ، الى ناظر الداخلية .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٦ أوامر ، أمر رقم ١٠ فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ ، ص ٣٧ ورقة قسم ثان ، الى كل الجهـات ومنها فاضل باشا مدير المنوفيـة .

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ١٦٤٧ أوامر ، افـادة من ناظر الجهادية رقم ٧٢ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٤ ، الى المـالية .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٥٩ فى ٢١ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٠٥ ، الى محافظ مصر .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٦٢ فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٢٥ ، الى محافظ مصر .

الحكومة عن الاحتكار ، وطرق ذلك واساليبه وسريان سياسة الحرية الاقتصادية .

* * *

المشروعات الاجنبية :

ويتبع ذلك التحول الخط العام للمشاريع الأجنبية وما يوضحه من مظاهر فى تلك الفترة ، ومن أمثلة ذلك الطاب الذى تقدم به فى عام ١٨٥٦ المسيو بتنت الانجليزى الجنسية بواسطة قنصله ، طالبا فيه اعطاءه رخصة ليأتى بوابور طحين دقيق خاص به ليعمل فى القطر المصرى ، من غير أن يعطى لأحد امتيازا مثله وقد اجيب وقتئذ بأن التجارة حرة ، ولا يمكن حصر المنافع العامة بشخص واحد ، وانما يسمح له بما طلبه من احضار الوابور ، على شرط أن لا يكون مانعا لغيره من مثل ذلك الطلب(٢٤) وهذا المبدأ الأخير يوضح بلا أدنى شك مدى تغلل فكرة الحرية الاقتصادية بمصر .

ومع انتشار ذلك المبدأ فالواقع أن عيون حكام تلك الفترة تبين أنهم ان كانوا قد سمحوا بتغلغلها فلأجل استخدامها هدفا لتنمية مصر صناعيا ، بادخال المصانع والصناعات الحديثة اليها ، على حساب المستثمرين الأجانب ذوى الامكانات العالية ماديا وصناعيا ، ليكونوا متحملين لكل ما يترتب عليها من مخاطر ، وربما شجعهم على اتخاذ ذلك الأسلوب فى احداث تغيير فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى بمصر .

---

(٢٤) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، استفسار رسمى من مأمور الأمور الخارجية رقم ٣٥٨ فى ١٤ ابريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ ، الى المعية السنية .

فلعلهم كانوا يرجون من انشاء تلك البؤر أو الجزر الصناعية تحريك أذهان المصريين للاقتداء بها ، خاصة وأن الكثير من تلك المنشآت كان يشترط على أصحابها عدم الاضرار بالمصريين ، كالسماح باعطاء قطعة الأرض الكائنة بناحية طلخا ، والبالغ مقاسها ۳۰۰ ذراع للخواجة اسطفان شيحة ، لانشاء فابريقة عليها لتنظيف القطن ، بشرط أن لا ينتج عن ذلك ضرر بصالح السكان المجاورين ، والا فان الأرض تؤخذ منه ، من غير أن يكون له حق طلب تعويض عن شيء (٢٥) .

وعلى نفس النهج صرح لبعض التجار الأجانب بشراء أطيان زراعية من الأهالى لبناء وابورات لحلج الأقطان ، بشرط أن تكون بعيدة عن مساكن الأهالى ، مع معاملتهم مثلما يعامل الأهالى من رعايا مصر (٢٦) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل زاد توسعا ، ويدل على ذلك الأمر المرسل الى محافظ الاسكندرية ، بعمل عقود مع أسطوات المدبغة بالاسكندرية ، على أن يصير تعليم الصناع من المصريين ، فى نظير صرف مكافآت لهم زيادة عن المقرر بالعقد (٢٧) والشرط الخاص بالتعليم هنا يدل على عنايتهم بالناحية الصناعية والعمل على تطويرها وانتشارها بالبلاد .

---

(٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر رقم ١١ فى ٦ يناير سنة ١٨٥٩ ، ص ٥٤ ، الى مديرية روضة البحرين .

(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ٧ فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٩ ، الى مديرية الروضة .

(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ٧ فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ .

كما صدر أمر آخر الى نفس الرجل ، موضحا ومفسرا الأمر السابق ، وطالبا منه تجديد العقد مع ثلاثة الأسطوات بالمدبغة لمدة سنة ، مشترطا على كل منهم تعليم نفرين من المصريين ، على أن يصرف لكل منهم ألف فرنك انعامية كأمثالهم (٢٨) وفى ذلك ما يدل على عملهم على نشر الصناعات ، حيث يتضح هنا سعيهم لتعليم أبنـاء مصر الحرف ، وعلى نفقـة الدولة ، مما يدل على جديتهم فى ذلك الأمر .

وفى اطار تلك السياسة سمح للمسيو نافر بانشاء فابريقـة زيت بالاسكندرية (٢٩) وكذلك الترخيص لمسيو شكتران السويسرى بانشاء فابريقة لعمل البيرة بالاسماعيلية ، مع اعفاء الآلات والعدد الخاصة بتلك الفابريقة من الرسوم الجمركية لمدة سنة (٣٠) .

وقد لوحظ على تلك الحركة الانفتاحيـة صناعيـا عمليـة التنوع ، كى تكون تلك الصناعات بذورا لنشر الصناعة وتطورها فى مصر ، فمن الحلاجة الى الأحذية الى صناعة الزيوت ... الخ .

---

(٢٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣١ أوامر ج ٢ ، أمر من المعيـة السنية رقم ١٦٢ فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ص ١٣٤ ، الى محافظ الاسكندرية كما تمت الموافقة على ابرام عقد مع المسيو مرتيبه ، الذى حضر من فرنسـا ومعه الآلة الخاصـة بصنع الأحذية ، وذلك بالمدة والأجر المحددين .

راجع : المعية السنية ، دفتر ٢٨٠٩ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ٢٤ فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٧ ، ص ٢ ، الى ديوان الجهادية .

(٣٠) معية سنية ، دفتر ١٩٤٧ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٨ فى ١ ابريل سنة ١٨٧٤ ، ص ٦٩ ، الى الداخلية .

وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك تحول الحكومات والدولة فيما بعد محمد على عن سياسة الاحتكار الى سياسة الحرية الاقتصادية بشتى الطرق المؤدية الى ذلك ، وقد ادى ذلك الانفتاح بدوره الى آثار ونتائج سيئة على الحرفيين ، الذين لم يطوروا أنفسهم أو يتجابوا معه ، بل قبعوا فى محالهم ، حتى فاتهم قطار التطوير بشكل أدى الى أن تعصف بهم رياح التغيير تلك .

* * *

أحوال الصناعات الصغيرة بعد محمد على :

بتولى عباس الأول الحكم بعد محمد على كان عليه أن يكمل اصلاحات جده وأن يقلع عن سياسة الاحتكار كما كان عليه أن يواجه المشكلات الخاصة بالصناعات اليدوية ، بعد ان انهارت طوائفها (٣١) الا أن الحرف الصغيرة لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، لأن الرسوم الجمركية على الواردات كانت منخفضة ، لأن الطوائف لم يعد لها أهمية فى النهوض بالصناعة (٣٢) ولاستمرار بريطانيا فى محاربتها للاحتكار ، ففى عهد عباس انتهج قناصلها العموميون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة متشددة فيما يتعلق بمسائل التجارة ، وشئون مصر الداخلية عامة ، فمنذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة لأحداث ١٨٤٠ ـ

---

(٣١) ولكن خدماته واصلاحاته كانت محدودة ، وان تحسنت احوالهم نتيجة لقلة عدد المجندين وانخفاض الضرائب ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣٢) نفسه .

١٨٤١ ، أخذت انجلترا فى استخدام الضغط الدبلوماسى ، لجعل مصر مصدرا للمواد الخام ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعاتها (٣٣) .

ولذا مارس الحرفيون نشاطهم الاقتصــادى بعد محمد على فى ظروف بالغة الشدة ، حيث كان من اثر فرض بريطانيا لسياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) ان فتحت أبواب مصر أمام تجارتها، حيث لم يكن الاقتصــاد المصرى يقوم على اية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوربية المتطورة ، حيث كانت الرأسمالية الأوربية قد عبرت مرحلة الانتــاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحــلة ادارة الآلات بالبخار ، ومن هنا نجد انه عندما فشلت خطـة محمد على ، وبدأت تلك الفئة فى ممارسة نشاطها كانت كسيحة فى مواجهة العملاق الأوربى ، وبذا بدأت السيطرة الاستعمارية على اقتصاد مصر (٣٤) ومع ذلك فلا بد من الاشــارة الى أن التراجع عن الاحتكار لم يبعث فى الصناعات الحرفية روحا جديدة نتيجة لضعفها التام من فترة الاحتكار ، مما جعلها تدخل مرحلة ركود طويل ، وربما دفع بها الى ذلك عدم عناية الدولة بها ، والى انها لم تتغلب على الصعوبات التى كانت تواجها ، كان أهمهــا صعوبة الحصول على المواد الأولية والتمويل ، ولذا لم تقو على مقاومة الصناعة الأوربية التى غزت البلاد فى ظل مبدأ حرية التجارة (٣٥) التى فضلها المستهلك لرخصها ومتانتها ، ولتغير عادته الاستهلاكية التى قلد فيها الغرب .

وجاء سعيد بعد عباس ثم اسماعيل ، وقد تدهورت وقلت

---

(٣٣) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٥ – ص ١١٧ .

(٣٤) فوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٥) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

اهمية الصناعة فى عهدهما ، نتيجة لاتباع سياسة الحرية الاقتصادية .

وبصفة عامة لم تتميز فترة ما بعد محمد على وحتى الاحتلال بنهضة صناعية ، حيث تعرضت مصانع محمد على للاغلاق فى اواخر عهده ، وقضى عباس على ما تبقى منها ، ولم يبذل سعيد جهدا فى ذلك المجال ، وقد اقتصر نشاط اسماعيل على صناعة السكر ، وعدد قليل من المعامل الصناعية ، ويفسر ذلك الركود الصناعى ، بالاضافة الى ما سبقه ، بالعوامل النفسية التى أحدثها عدم استمرار تجربة محمد على ، وفتح أبواب مصر أمام المصنوعات الأجنبية ، مما جعل من الصعب قيام صناعة قوية (٣٦) .

وبانشاء المحاكم المختلطة فى مصر عام ١٨٧٦ ، كفل الأمان القانونى لرؤوس الأموال الأجنبية ، مما أدى الى تدفق رؤوس الأموال والواردات من الخارج ، فأنشئت بعض المصالح والشركات، ومن أهمها مصلحة السكة الحديد ، وشركة المياه ، وشركة الترام (٣٧) .

ومع كل عوامل الانهيار تلك ورغم ضآلة الصناعة الحرفية ، فقد استمرت سائدة فى مصر ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بالرغم من صدور قانون الباتنتا ، أى ضريبة الحرف فى ٩ يناير عام ١٩٨٠ ، الذى وجه لها ضربة جديدة بفتحه حرية العمل ومزاولة الحرف فى البلاد ، وقد أدى ذلك القانون الى

(٣٦) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣٧) سليمان محمد النجيلى ، الحركة العالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها (١٨٨٢ ـ ١٩٥٢) ، الإتحاد العام للعمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

القضاء على طوائف الحرف (٣٨) التى كانت تضم المشتغلين بتلك الصناعات ، بالرغم من الغائه فى عام ١٨٩٢ فانه ساعد على تدهور الصناعات المصرية الصغيرة ، بالاضافة الى اصدار عباس حلمى الثانى لأمر بالغاء رخص الحرف والصنائع فى ٣٠ يناير عام ١٨٩٢ (٣٩) كما أن الرسوم قررت على أساس مالى بحت لزيادة ايراد الدولة ، فقد كانت لا تزيد عن ٨٪ من قيمة الواردات ، وبذلك كانت سياسة الباب المفتوح سببا فى تدفق المصنوعات الأجنبية على مصر مما جعل أيضا من الصعب نجاح الصناعة المحلية (٤٠) .

***

النشاط الحرفى :

تعد صناعات الغزل والنسيج والصباغة من أهم الصناعات فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، فكانت صناعة النسيج منتشرة فى مصر ، ولم يختص بها اقليم محدد ، حيث كانت الأنوال والمغازل من النوع الذى يصنع فى مصر ، كما اسست مصانع الصباغة بجوار محال النسج لأن الأولى صناعة مكملة للثانية ، وقد وجدت فى القاهرة ، والاسكندرية

---

(٣٨) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، وقد أدى الى ذلك ظروف منها : توجه المصريين الى الزراعة وشراء الأراضى ، وقيام الدولة فى فترة الاحتلال بالتوسع فى تطبيق مبدأ تخصص مصر فى الزراعة .

(٣٩) صالح جودت ، مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الشعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ٥٣ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ١٤٧ – ص ١٤٩ ، وأيضا : شهدى عطية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

وأخميم ، والمحلة ، وأسيوط ، ودمياط ، بالرغم من أنه قد وجد في كل قرية صانع واحد على الأقل يعمل بها ، حيث كان يصنع باللون الأزرق والملابس التي يرتديها الفلاحون (٤١) .

أما صناعة الخشب فقد وجدت لها ورش متعددة لأشغال الخشب ، في الاسكندرية ؛ ودمياط ، والقاهرة وطنطا ، والمنصورة ، ونادرا ما خلت قرية من محل نجار ، ولم تتأثر تلك الصناعة بالمنافسة الأجنبية ، لأن الأدوات الخشبية كبيرة الحجم ، وتشغل مساحات كبيرة عند شحنها وبذا يفرض عليها رسم مرتفع ، وقد ظلت صناعات الخشب في القرى محتفظة بطابع الخشونة والبداءة ، فكانت في جملتها خالية من الصقل والتهذيب (٤٢) وقد كان عدد محلات الحرف بالقاهرة وضواحيها ومصر القديمة وبولاق في عام ١٨٧٧ كما يلي :

الحرفة	عدد محلاتها	عدد أفرادها
مصانع نيلة وملونات مملوكة	٤٤١	٣٨٩
طواحين خيالي مملوكة لأربابها	٣٨٤	٥١٧
أفران خبيز في ملك أربابها	١٥٩	١٥٥
قيعان ــ قاعة ــ لنسج الحرير في ملك اربابها	٨٣	٤٨
وابورات طحين في ملك أربابها	٤٤	٤٣

(٤١) راشد البراوي وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ــ ص ١٥٤ .
(٤٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

مستخرج من على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ٧ ، مدينة الاسكندرية ، ص ٢١٨ ــ ص ٢١٩ (٤٣) .

وقد وجد بجوار تلك الحرف ، حرف اخرى ، كالجيارات ، ومسابك الزهر ، ومدقات البن ... الخ ، ولكنهـا أقل من حيث تصنيفها الحرفى بالنسبة لمـا أوردناه ، ويتضح من هذلا الجدول أن وابورات الطحين كان يعمل بكل منهـا صاحبهـا الا وابورا واحدا ربما يرجع ذلك الى وجود صاحب فرن يمتلك فرنين ، كما يتضح أن غالبية ملاك قيعان نسج الحرير يدير الاثنين منها واحد ، أما أفران الخبز فكان يدير صاحب الفرن فرنه ما عدا اربعـة افران أدار الواحد من أصحابها فرنين ، أما مصـانع النيلة ، فقد أدار كل صاحب مصنع مصنعه وعددهم ٣٨٩ مصنعا، ما عدا (٥٢ مصنعا) امتلك كل صاحب مصنع منهما مصنعين وادارهما ، أما الطواحين فقد عمل بثلاثمـائة وأربعة وثمـانين طاحونة اصحابها ، اما الباقى فقد عمل بها شخصان ، اى صاحب الطاحونه ومعه شخص مؤجر .

---

(٤٣) على مبارك ، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ، جـ ٧ ، مدينـة الاسكندرية ، جـ ٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

كما كان عدد القهاوى ودكاكين العطارين وخلافهم بالقاهرة فى سنة ١٨٧٧ .

بيان الأثمان	قهاوى	عطارين	بوز	قزازين	زياتين	قماشين	علافين	خمارات	اجمالى
ثمن الأزبكية	٢٥٢	٩٥	١٥	٨٣	٩٥	١٧	٤٨	٢٢٨	٨٨٣
ثمن بـولاق	١٦٠	٨٦	١٦	٢١	٨٠	٣٨	٣٤	٥٠	٤٨٥
ثمن عابـدين	١٠٢	٦٤	١	٧	٤٥	١٤	٢٥	٣٧	٢٩٥
ثمن السيدة زينب	٧١	٥٨	٢	٢٨	٤٢	١٦	٢٦	٣١	٢٧٤
ثمن الخليفـة	٧٥	٤٥	١	١٨	٤٣	٢٣	٣٣	١٩	٢٥٧
ثمن مصر العتيقة	٥٤	٢٨	١	٥	٣٧	٢٩	١٣	١٩	١٨٦
ثمن باب الشعرية	٦٦	١١٢	٣	١٣٨	٧٨	٢٤	٤٤	٥٦	٥٢١
ثمن توحـون	٨٥	٣٨	٥	١٠	٢٧	٧	١٦	٢٢	٢١٠
ثمن الجماليـة	١٤٢	٧٦	٢	٣٤	٧٢	١٨٨	٣٦	١٣	٥٦٣
ثمن الدرب الأحمر	٦٠	١٥٦	—	٨	٣٦	٣٦	٢٦	١١	٣٣٣
الجمـلة	١٠٦٧	٧٥٨	٤٦	٣٥٢	٥٥٥	٣٩٢	٣٠١	٤٨٦	٣٩٥٧

المصدر : على مبارك الخطط التوفيقية ، ج ٧ ، ص ٢٣٨ .

وبصرف النظر عن أصحاب القهاوى والعطارين وأصحاب البوز والعلافين وأصحاب الخمارات فاننا نجد أن جملة عدد القزازين بأثمان (الثمن منطقة تشبه الحى حاليا) القاهرة قد بلغ ٣٥٢ شخصا ، وقد كان أعلى نسبة لهم بباب الشعرية ويليه الأزبكية ، على حين كان أقلهم بثمن مصر العتيقة ويليه ثمن عابدين ، أما الزياتين فان أعلى نسبة لهم كانت بثمن الأزبكية ، ويليه ثمن بولاق ، ثم ثمن باب الشعرية ، أما أقل نسبة لهم فكانت فى توصون (طوسون حاليا) ، ثم مصر العتيقة ، أما القماشون فان أعلى نسبة لهم كانت فى الجمالية ، ثم يليها بولاق ، أما أقلها فكان فى توصون ، ثم عابدين .

أما عن الحرفيين عامة فان أعلى نسبة لهم فكانت فى الأزبكية ، الجمالية ، فبولاق ، ثم الدرب الأحمر ، أما أقلها فكان فى مصر العتيقة ، يليها توصون ، فالخليفة ، ثم السيدة زينب .

أما عن حمامات القاهرة والتى لم يرد ذكرها بالجدول ، فقد قل عددها عما كان عليه فى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث كان عددها يزيد على المائة ، ولكنه وصل فى عام ١٨٧٧ الى ٥٥ حماما ، فيكون ما نقص حوالى ٤٦ حماما ، ونظرا لما بلغته المدينة من الاتساع وزيادة عدد السكان ، فان الخمسة والخمسين حماما عدد قليل والصحة العمومية كانت تطلب زيادتها ، فلو حسبنا عدد الحمامات الى عدد السكان ، لكان لكل حمام سبعة آلاف نفس من سكان المدينة ، وهو عدد كثير عما كان فى بداية القرن العشرين ، حيث كان لكل حمام ٢٦٠٠ نفس (٤٤) .

---

(٤٤) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

وبالنسبة لحمامات الاسكندرية فقد كان بها حمامات كثيرة، كان المشهور منها : حمام صفر باشا للرجال والنساء ، وكان يقع بجوار الترسانة ؛ وحمام الحافظ أمام الضبطية للرجال والنساء ؛ وكان يقع أيضا بشارع رأس التين ، وحماما أبي نهبة ، والشيخ ابراهيم بالمنشية ، ويقع أولهما بالشارع الابراهيمي ؛ ويقع ثانيهما ؛ بشارع عمود السواري ، كما كان بالشارع الابراهيمي أيضا حمام الصافي ؛ وكانت تلك الحمامات وغيرها تعمل عادة طوال أيام الأسبوع (٤٥) .

كان ذلك عن الحمامات المصرية ، أما الحمامات الافرنجية فكانت كثيرة أيضا ، وكان المشهور منها حمام لوكاندة أوروبا ، في ميدان محمد علي ؛ وكانت الأجرة فيه ٢ فرنك ؛ وحمان ثوران بحارة العمود ؛ والأجرة فيه فرنك ونصف ، وحمام البحر والأجرة به فرنك ونصف أيضا ؛ أما حمام السيد علي المصري أحد تجار الاسكندرية بالجمرك ، فكان للرجال والنساء ويقع في الشارع الموصل من السكة الحديد الى الجمرك (٤٦) .

اما القهاوي البلدية بمدينة الاسكندرية فهي كثيرة بالشوارع والحارات ، الا انها تكاد تكون على وضعها القديم . اما الافرنجية فهي كثيرة ، وتتكون القهوة منها من عدة محلات ، حيث يوجد بها محل واحد أو محلان للعب البلياردو وغيره ، كما أن مشروبات أخرى خلاف مشروب القهوة والدندرمة (الآيس كريم حاليا) وفي بعضها الأكل والفرش الثمينة ، والدكك المحشوة والكراسي ، والجرائد بأنواعها لمعظم البلاد التي لها جاليات بمصر ، وقد كان

---

(٤٥) نفسه ، ص ١٩٩ ــ ص ٢٠٠ .
(٤٦) نفسه .

المشهور من تلك القهاوى : القهوة الفرنساوية بميدان محمد على ، وقهوة أوربا بحارة رأس التين ، وقهوة البحر بشاطىء البحر القريب من الكنيسة المارونية وقهوة الحظ بحارة الشيخ ابراهيم ، والقهوة الأمريكانية بحارة جبارة ، وقهوة مغنى وكان يلعب فيها التياترو (٤٧) وعلى أية حال فقد وصل عدد طوائف حرف مدينة الاسكندرية ١٤٢ طائفة فى عام ١٨٧٧ اشتملت على ٢٦٩٠٠ نفس ؛ وكان عدد انفار بعض الطوائف كما يلى : ١٠٨٦ ، وعتالون فى المينا ١٠٦٦ ، وعربجية جر ٨٢ ، وقهوجية ٧٦٤ ، وجزارون بالأسواق ٣٠٨ ، وبناءون مناولون ٦٩٢ ؛ وبناء مقابر ٢٩٢ ، وزياتون وعصارون ٦٢٧ ، ودخاخنية ٢٧١ ، وبخارون ٥٩٦ ، وقماشة ٢٧١ ، وطحانون ٥٠٣ ؛ وصيادو سمك ١٧٣ ، وكيالون ٤٩٧ ، وقبانية ٣٢٧ ، وحدادون وبرادون ٢٢٢ ، وحلاقون ٤٨٤ ؛ ونحاتو حجر ٤٧٣ ، وسقاءون ٤٢٤ ، وعربجية ركوب ٤٠٩ ، وخياطون ٣٦٩ ، وأصحاب حمير أجرة ، وصباغون ٣٢٧ ، وفرانون ١٩١ وخبازون ٣٢٧ ، وجزمجية ١٨٧ ، وسمكرية ١١٩ ، ومرخمين ١١٤ ، ودهانو جزم ١٦٢ ، ونجار بلطة ١٦٤ ، ونقاشو بيوت ١٦٤ ، وعقارون ١٠٨ ، وصيادو أبى قير ٣ ، ومبيضو نحاس ١٤٠ ، ومغربلون ٩٠ ، وحصرية ١٣٧ ، ومنجدون ١٢٦ ، وفطاطرية ١٤٢ ، وسقاءون فى البيوت ٥٥ ، وحمامية ٨٢ ، ومركوبجية ٥٠ ، وطربوشجية ٦٧ ، ومبلطون ٣٣ ، وعرضحالجية ٦٠ ، وبياعو كنافة ٣٢ ؛ وسباكون ٥٦ ، وساعاتية ٢٠ ، وحبالة ١٩ ، وخراطون ٢٧ ، ومرخمون ١٨ ، وقفاصة ٢٥ ، ونقاشون على المعادن ١١ ، وبرامو حرير ٢١ .... الخ (٤٨) .

---

(٤٧) نفسه ، ص ١٨٥ — ص ١٨٦ .

(٤٨) نفسه ، ص ٢٠٩ — ص ٢١٠ .

ويتبين من ذلك أن عدد الصباغين بالأسكندرية هو ٣٢٧ فردا ، والجزمجية ١٨٧ فردا ، والحدادين والبرادين ٢٢٢ فردا ، والخياطين ٣٦٩ فردا ، والسمكرية ١١٩ فردا ... الخ ، وهى بذلك الشكل وغيرها من الحرف الأخرى تمثل أعدادا بسيطة ، لا تشكل قوة امام أى غزو صناعى ، مما جعلها تتهاوى وتتناقص عند نهاية فترة البحث بشكل ملحوظ وخطير على كيان مصر الصناعى والاقتصادى والاجتماعى عامة .

مما حدا بكرومر الى أن يذكر أن الحاجة شديدة الى صناع حذاق فى الصناعات المختلفة ؛ والمجال واسع لترقية كثير من الصناعات النافعة ، لأن السكان يزيدون ومساحة الأرض لا تزيد ، والأرجح انه لابد للأهالى من احتراف حرف أخرى مع الزراعة (٤٩) فهو يدعو الى ترقية الصناعات والصناع ، مبينا أن عدد السكان فى ازدياد ومساحة الأرض ثابتة ، ومطالبا باحتراف الأهالى لحرف أخرى مع الزراعة لحل تلك المشكلة .

كما بين ان طرق الزراعة فى تحسين دائم والآلات تحل محل الأعمال العادية ، مشيرا الى ان الطلمبة البخارية تحل محل الشادوف أو الساقية ، وآلة الدراسة محل النورج ، ولابد من استخدام صناع حذاق تمرنوا على الأعمال لادارة الآلات الزراعية واصلاحها ... الخ (٥٠) .

---

(٤٩) كرومر ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، مرفوع الى ادوارد جراى ناظر خارجية انجلترا ، ترجم فى ادارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها سنة ١٩٠٦ ، ص ١٤٣ . مع ملاحظة اننا لم نعثر على التقرير الأصلى ومن هنا اعتمدنا على تلك الترجمة التى أخذناها بحذر لمعرفتنا بأن المقطم كانت انجليزية الأهداف ، مما جعلنا نحملها مسئولية الترجمة ، التى اعتمد عليها كل من درس فى تلك الفترة .

(٥٠) نفسه .

كما أشار نفس الرجل فى تقاريره الى ان فتح الطرق الزراعية قد أفضى الى كثرة استعمال المركبات للنقل ؛ وقد كانت قليلة الوجود فى القرى قبلا ، مما ساعد على رواج أعمال صانع العجلات والحداد ؛ كما بين أن سكك الحديد الزراعية تتطلب عمالا للخطوط وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين ، وان حركة البناء قد زادت الى حد تعذر معه على المقاولين ان يجدوا العدد الكافى من البنائين والنجارين ومن على شاكلتهم (٥١) .

وكل هذا يوضح الصورة وما حدث بها من تغيير ويبين الانقلاب الذى حدث على سطح الحياة الحرفية بمصر ، بعد انفتاحها على العالم عامة وانجلترا خاصة ، ويؤكد انه كان مطلوبا من الحرفيين أن يطوروا انفسهم ويرتفعوا بمستواهم ، تجاوبا مع ذلك التغيير الجديد ، بدلا من أن يديروا ظهورهم له .

كما يخفف ذلك أيضا من موقف كرومر تجاه الحرفيين والصناعة والصناع المصريين ، وما حمله له الكثير من المؤرخين والكتاب ، حيث وصفوه بانه كان معاديا للحركة الصناعية وهادما لها ، على العكس من موقفه الذى أوضحناه من خلال تقاريره والذى ربما يشفع له بعض الشىء فى ذلك المجال .

فقد أكد بعضهم انه فى عهد كرومر اجتاحت المرافق الحديثة العديد من الحرف القديمة فى القاهرة والاسكندرية ، مشيرا الى أن شركة مياه القاهرة والاسكندرية طاردت السقائين وضيقت عليهم الخناق وشركات الترام قضت على الركائب والحمارين وعربات النقل ، وأنه فى مجال الخدمات قضت المقاهى اليونانية

---

(٥١) نفسه .

الحديثة على المقاهى العربية القديمة ، ومبينا انه بانقراض ركوب الحمير انقضت صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط لتبليط أراضى الغرف ، واصبح يصنع من الخشب ، اخذت صناعة الحصر تنقرض ، وموضحا ان صناعة النسيج قد أخذت فى التدهور نتيجة لدخول المنسوجات الأوربية ، ومنوها الى أن ذلك قد حدث تقريبا فى عام ١٨٩٠ أو حوله (٥٢).

بينما الواقع انه قد تم غزو مصر من الخارج بالمنتجات الأوربية الرخيصة والمفتوحة امامها البلاد بلا حماية للصناعة والمنتجات المحلية ، وانه تم غزوها من الداخل بالصناعات الأوربية، عندما انشأ الأجانب المصانع برءوس الأموال الكبيرة ، وقد كان فى ذلك الغزو الداخلى والخارجى القضاء على الصناعات الأهلية الصغيرة (٥٣) سواء أكان كرومر موجودا أم غيره ، لأن طبيعة الفترة وظروفها ، وموقف الحرف قد أدى الى ذلك ؛ وساعد عليه اتباع مصر لسياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب، لاستهلاك واستيراد انتاجه الجيد ؛ بدلا من تشجيع الانتاج المحلى الردىء فينصلح حاله .

فقد أوضح كرومر ان سكان مصر من الأوربيين يزدادون سريعا ، ولابد من ازدياد الأعمال لسد حاجاتهم ، وان كثيرا من المصريين قد أخذوا يقتبسون عادات الأوربيين ويقلدونهم فى ملابسهم ، والنتيجة ان الحاجات الأوربية على ازدياد ، ومعظم

---

(٥٢) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، ص ٤١ - ص ٤٢ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال من ١٨٨٢ - ١٨٩٢ ، جـ ١ مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٠٨ .

تلك الخدمات يقوم بها الأوربيون ، فمن الصعب أن تجد اسكافيا وطنيا يحسن اصلاح حذاء أوربى ، مع ان الأحذية الأوربية أصبحت عمومية الاستعمال ، فاصلاح الأحذية وعملها فى يد اليونانيين والأرمن ، والخياطة فى يد اليهود وبيع الأنسجة فى يد اليهود السوريين والأوربيين (٥٤) فلابد من ذكر أن كرومر لم يذكر الشطر الأخير من كلامه هنا ، ان تلك الصناعات والحرف فى يد البريطانيين ، مما يعنى انه كان يريد بالفعل دخول المصريين تلك المجالات ، وهو ما ينفى عنه كلام الكتاب المصريين ، فهم بعاطفتهم لم يريدوا أن يصدقوا الرجل وموقفه على الأقل من الحرفيين(٥٥) والدليل على ذلك ان الرجل أسف صراحة فى نص تقريره ، لعدم اقتدار المصريين على اغتنام فرصة الربح من ذلك الانقلاب الصناعى الحديث ، وأوضح ان سبب أسفه يرجع الى أن الصناعات التى عمل بها المصريون قرونا طويلة آخذة فى الانقراض، ويؤكد أيضا انه قد أشار الى ذلك فى تقريره السابق (٥٦) مما يعنى انه كان معنيا بتلك القضية التى تهم الصناع المصريين خاصة والمصريين عامة .

فقد أكد فى تقريره أيضا ان الترام يحل محل الحمير لنقل الركاب ، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض (٥٧) .

---

(٥٤) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٤ .

(٥٥) والمشكلة انهم اما لم يقرأوا التقرير كاملا ، أو انهم لم يريدوا أن يصدقوا الرجل ـ فى تقرير بعث به لحكومته وليس للمصريين ـ ولو لمرة واحدة ، ترى انه كان محقا فيها ، ومشفقا على بلدهم وحرفييها .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

ولما كان الدباغ المصرى يجهل الطرق الحديثة فقد طفق ينقرض امام زميله الأوربى ، اما صناعة النسيج فكانت فى انحطاط ، والمنسوجات الأوربية تحل محل المنسوجات المصرية ، وبانقراض الأخيرة اخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا ، وقد اكد كرومر انه أخبر ان الصباغ بالنيلة بطل او كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين ، أصبحت ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية واكد كذلك ان الأهالى اصبحوا يستبدلون ملابسهم التى يخيطها الخياطون المصريون بالملابس الأوربية التى ترد جاهزة (٥٨) .

كما كسدت صناعة الأحذية الحمراء المصرية ، حتى صار المشايخ وهم اكثر الأهالى تمسكا بالقديم يلبسون أحذية أوربية، والمنجد الذى كان يرضى الجيل القديم أصبح عاجزا عن ارضاء الجيل الجديد ، « والطبقة العليا تأخذ أثاثها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوربا » وقد آخذت الطبقات الأخرى تحذو حذوها (٥٩) .

وقد أوضح الرجل فى تقريره ان الاختلاف ظاهر لكل من يقارن بين مصر فى عام ١٩٠٥ ، وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، فان الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع ، من غزالين ، وحائكين وعقارين ، وخيامين وأساكفة ، وصاغة وعطارين ، ونحاسين ، وقربية ، وسروجية ، وصانعى مناخل ، ومن على شاكلتهم ، قلت جدا أو انتهت وقام على

---

(٥٨) نفسه .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٥ .

انقاضها ، قهاوى ودكاكين صغيرة ملآنة بضائع أوربية (٦٠) ورغم ذلك فقد أخذ ذلك الكلام لادانة الرجل اذ عده البعض أنه كان مزهوا بذلك الوضع (٦١) الذى يعنى تنفيذ سياسته وهو رأى نعتقد انه متعصب ضد الرجل ومناف لحقيقة التقرير وروحه الذى لم يستخدموا مادته كاملة .

وبين فى تقريره أن المساعى مبذولة لايقاف هذا التيار ، اذ يوجد فى مدرسة بولاق فى سنة ١٩٠٥ (٤٢٣) تلميذا ، وفى مدرسة المنصورة الصناعية ٦٨ تلميذا ، ثم لخص أمراض الحرفيين والحرف وقتها وما أصابها ، بذكره ان الاصلاحات الادارية والبلدية ، وتقدم البلاد وتغير الأذواق ، واقتباس طرق المعيشة والأزياء الأوربية ، وعدم تناظر المنسوجات الوطنية والأجنبية ، والخمول والتسليم للأقدار ، اللذين يرضى بهما الصانع المصرى .... الخ ، كلها أمور شديدة الوطأة على الصنائع المصرية (٦٢) التى قتلت نفسها بعدم تطورها وجمودها ، وعدم مسايرتها لروح العصر ، وظروف مصر التى أتبعت وقتها الحرية الاقتصادية والانفتاح على الدول الأجنبية لاستهلاك واستيراد انتاجها الجيد .

وعلى أية حال فقد سارت الحكومات التى تلت محمد على فى التحول عن نظام الاحتكار ، حيث أبطل التزام بعض الصناعات وكذلك ايقاف والاستغناء عن بعض الصناعات الحكومية الأخرى ، والتصريح بانشاء البعض الآخر لمن يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى ، مع ملاحظة الدور الانجليزى المبكر فى اتباع

---

(٦٠) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٤٢ ــ ص ٤٣ .

(٦١) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٥ .

(٦٢) نفسه .

الحكومات لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الايقاف والاستغناء تسريح الحرفيين المحتكين بالأوربيين ، وغير المدربين على التقاليد الحرفيــة ، مما جعلهم منفتحين انفتاحا جعلهم بالاضــافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى العتيق .

ورغم ذلك فيمكن وضع تصور للوضع الحرفى بالقاهرة فى تلك الفترة ، فقد تبين ان أعلى نسبة للحرفيين عامة ، كانت فى الأزبكية ، ويليها الجمالية ثم بولاق فالدرب الأحمر ، أما أقلهــا فكان فى مصر العتيقة فيليها طوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما فى الاسكندرية التى تعد مؤشرا لكيان البلاد الحرفى وقتهــا فقد وضح تناقض عدد حرفييها بشكل خطير ، على كيان مصر الصناعى خاصــة والاجتماعى عامة ، مما جعل من ذلك موضــع نقد لكرومر فى تقاريره التى بعث بها لحكومته ، موضحــا لها فيها أن الحاجة فى مصر تدعو الى استنهاض همم الحرفيين المصريين والاكثار منهم وفق التطورات الحرفية الجديدة بالعــالم أو بالبلاد من الحرفيين الأوربيين ، ولم يستجب المصريون لكل تلك النداءات فذهبت حرفهم وحرفيوهم أدراج الرياح .

الفصـــل الســـابع

التنظيمات الحرفية بعد محمد على
وحتى الحرب العالميـــة الأولى

التنظيمات الحرفية بعد محمد على :

ولايضاح عملية التنظيمات تلك سوف نقسمها الى شقين ، احدهما تنظيمات تخص الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والثانية تخص الحرفيين العاملين عندها ، وسوف نتناول فيما يلى كلا منهما على حدة .

أولا ــ الحرفيون غير العاملين عند الحكومة :

تقبل بعض الحرفيين التحول الصناعى الحديث واستجابوا له : اما مواكبة للدولة أو تبعا لاستعدادهم الفطرى ، نحو التحول الى النظام الصناعى الحديث ، الذى غزاهم فى عقر دارهم ، فتحولوا عن نظم حرفهم وتقاليدها وربما ساعدهم على ذلك اكتشافهم أن صناعاتهم لم تعد تساير الصناعات الحديثة ، وأن مجتمعهم قد أصبح غير متقبل لها ، فكانت تلك مرونة منهم وتحولا ، كى لا تعصف بهم رياح التغيير ، مثلما عصفت بالكثير من الحرفيين غيرهم .

وربما يوضح ذلك الكتاب الموجه من أرسلان محافظ رشيد الى المعية ، مبينا فيه انه تلقى الارادة المؤرخة فى ٢٤ مايو عام١٨٥٩ وتحمل رقم ١١ ، وتقضى بافراز أربعة شبان من صبيان الدباغين

الموجودين برشيد ، وأرسالهم الى المدبغة التى فتحها الخواجة برادة فى الاسكندرية ، وأنه امتثالا للأمر قد أرسلهم ، كما أوضح نفس الرجل انه سبق أن ذهب اثنان وعشرون نفرا من قبل أنفسهم ، وهم يعملون فيها بأجرة (١) .

وتلقى تلك الرسالة عدة أضواء ، منها اتجاه بعض الحرفيين المصريين كما أشرنا الى الصناعة من تلقاء أنفسهم وكذلك محاولة الحكومة ادخال الصناعة الحديثة وتطوير الحرفيين ، كما توضح أن هؤلاء الحرفيين كانوا بعد تعلمهم يعملون عمالا عند الأوربيين ، وربما يرجع ذلك الى عدم مقدرتهم على شراء المعدات الأوربية الجديثة التى تمكنهم من انشاء مدابغ وخلافه لحسابهم ، وبذا يتضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال اجراء عند الحرفيين الأوربيين ، أو ما يمكن تسميته أرباب الصناعة الجدد من الأوربيين ،أو المستثمرين الأوربيين فى الصناعة .

وربما تلقى رسالة خورشيد محافظ الاسكندرية ، الى المعية فى ٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، مزيدا من الضوء على ذلك الموقف ، حيث أشار فيها الى الارادة المؤرخة فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٥٧ وتحمل رقم ٩٥ ، وتقضى بافراز أربعة من غلمان دباغى الاسكندرية ، والحاقهم بمدبغ الخواجة برادة الذى فتحه حديثا ،

---

(١) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ جـ ١ ، ص ٥ ، من ارسلان محافظة رشيد رقم ٧٨ فى ٢٩ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى المعية .

ليتعلموا الدباغة فيه (٢) مما يوضح حجم تلك المنشأة الحديثة التى استوعبت كما كبيرا من حرفيى رشيد والاسكندرية .

والملفت للنظر اكثر من ذلك ، ما اكده محافظ الاسكندرية فى تلك الرسالة ، من أن وكيل الخواجة المذكور قد أبلغه شفهيا رغبته فى الحاق الدباغين المتخلفين ، أو المتوفرين بعد الغاء مدابغ القاهرة ورشيد بمدبغه ، وأنه يرجو عرض الموضوع على الجناب العالى ، واشعاره بما سيصدر من الأمر الكريم (٣) .

والشق الأول من الرسالة يتفق مع ما ذهبنا اليه سابقا ، أما الشق الثانى فيعطى مدلولا خطيرة فهو يفصح عن رغبة الخواجة فى تصفية مدابغ القاهرة ورشيد ، وبذا يفسح المجال أمام صناعته بلا منافس تماما ، وامعانا فى التصفية يعرض تشغيل صناعها بأجر عنده ، وان دل ذلك على شىء فانما يدل على وعى الرجل الأوربى بكيفية الغزو والتخطيط وكيف انه لا يرضى عن القضاء على الهدف بديلا .

فالرجل لم يترك الحرفيين يفكرون فى أن يذهبوا لانشاء مدابغ للعمل بحرفتهم بل انه سرعان ما عرض عليهم عرضا مغريا كى يقبلوه ؛ كما يوضح ذلك العرض الأخير أن محمد على كان واسع النظر والأفق عندما رفض مد تلك المدابغ فى بدء عهدها بالعمالة او غيرها ، كى لا تتوسع فى الانتاج بشكل يؤثر

---

(٢) معية سنية ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ – ١٥٢/٣ جـ ١ ، ص ١٤٦ ، من خورشيد محافظ الاسكندرية ، رقم ٤٤٩ فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، الى المعية .

(٣) نفسه .

على المدابغ المصرية ، وبذا يسجل الشق الأخير موقف الحكومات بعد محمد على تجاه صناعاتها وحرف بلادها .

وربما يغفر لهم أنهم كانوا يستجيبون لدواعى التطور ، والتى منها حالة حرفة الجلود ، عندما صـدر أمر كريم أكد أن لا مانع من علاوة ٣٠٠٠ فرنك سنويا على مرتب الأسطى شـبه زيـادة على مرتبه الأصلى وقدره ٥٠٠٠ فرنك ، بشرط زيادة الهمـة والاعتناء بتعليم الصناع المصريين صناعة الجلود (٤) .

واذا كان لمحمد على قنواته الرسمية للاتصـال بالحرفيين كالديوان الخديوى وخلافـه ، فقد أضـافوا الى تلك القنوات الضبطيات كضبطية مصر ، ولذا فان اتصال خلفاء محمد على بالحرف كان عن طريق تلك الضبطية وغيرها من الضبطيات فى الأقاليم الأخرى ، وبذا حلت تلك الضبطيات على ما يبدو محل الديوان الخديوى الذى كان يقوم بها فيما سبق .

ويتضح ذلك من العريضـة المقدمة الى المعية السنية من قبل حجامى مصر عن طريق ضبطية مصر ، استعلمت فيها عن المعاملة التى يعامل بها هؤلاء الحجامون وعن مصـدرها ، حيث جاء بها « وهى بأمر من » (٥) ثم تطلب بيانا واضحا بذلك (٦) .

---

(٤) معية سـنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٨ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٦١ ، ص ٦ ، الى نظـارة الجهادية .

(٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افـادة ، رقم ١٥ فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٢١ ، الى ضبطية مصر .

(٦) نفســه .

كما بعثت المعيـة السنية الى تلك الضبطيـة بالعريضـة المقدمة اليها من قبل النحاسين طالبين فيها ايجـاد محل مناسب لهم ، مع تكليفها بلزوم تعيين محل لائق للنحاسين واعمالهم ، فى اقرب وقت (٧) ولكن هناك ما يوضح اهتمام المعية بذلك الأمر ، الا وهو طلبها اشعارها بحل تلك المشكلة (٨) .

ومما يوضح أن تلك الضبطيات قد أصبحت مختصة بكل ما يتصل بالحرفيين ، حتى أخصـها وهو تعيين شـيخ لهم ، الرسالة التى بعثت بها المعية الى مأمور ضبطية مصر ، والمتضمنة للعريضـة المقدمة اليها ، من طائفة المساعدين الذين يشتغلون فى شونة الميرى واشغال الأهالى (٩) مطالبين فيها بتعيين شيخ لهم ، وموضحة له أن مسألة الشياخة من الأمور التى ترى فى مجلس ضبطية مصر (١٠) وطالبة منه اجراء اللازم (١١) .

كان ذلك عن بعض التنظيمـات الادارية التى أدخلت على حياة الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والتى توضح محاولة الدولة تبسيط اجراءاتها أمام الحرفيين ، وتوضح من جهة أخرى أن الحرفيين قد أصبحوا يعتمدون على الدولة فى حل جزء كبير من مشاكلهم ، ما يبين مدى سـيطرة الدولة على تلك الفئـة من المجتمع .

---

(٧) معية سـنية تركى ، دفتر ٥٢٣ ، المادة رقم ٥١ فى ١٦ ديسـمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٧١ ، الى ضبطية مصر .

(٨) نفسـه .

(٩) معية سـنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، المـادة رقـم ٦٦ فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٨٩ ، الى مأمور ضبطية مصر .

(١٠) نفسـه .

(١١) نفسـه .

ثانيا ـ الحرفيون العاملون عند الحكومة :

أما عن التنظيمات التى أدخلت على حيـاة الحرفيين العاملين عندها ويجب الاشارة اليها لمـا تلقيه من ظلال على حياة الحرفيين عامة ، تدخلها المنظم لبعض الطوائف كطائفة القبانة التى وافق المجلس الخصوصى على اعطاء رخصـة تامة لكل قبانى من القبانية بمصالح الميرى والدوائر ، على حسب كفاءة كل منهم فى العمل (١٢) مع رفضـه لانشاء سجل لهم ، مقررا أن هـذا لا يوافق عليه المجلس الخصوصى ، لأن لهم مشايخ وكل شيخ مكلف بأحوال القبانة التى تحت شياخته (١٣) وفى ذلك اعتراف بدور المشايخ ، فبالرغم من امتداد يد التنظيم الى حرفييه ، الا انه لم يهدم دور المشايخ تماما ، بالرغم من سلبه لبعض اختصاصاتهم بالاجراءات الفعليـة .

وبصفة عامة فقد منحت الحكومة حرفييها رخصـة تامة كزملائهم غير العاملين طرفها ، على حين رفضت عمل دفتر لهم ، لأنها تضمن فى النهاية أن الكل فى قبضتها عن طريق تلك الرخص ، ولذا فالسجل ما هو الا عمليـة للتسجيل فقط ، عند الدولة نسخة منها بطريق مباشر عن طريق الرخص بل ان الرخصـة فى حوزاتها تعد ضمانـة تضـاف الى الضمانات التى كانت تؤخـذ من الحرفيين ، عند استخدامهم بمصالح الميرى ، حيث قرر أن الرخصة التى تمنح للقبانة تكون مدموغة لتثبت أنهم من ضـمن طائفة القبانـة ، وبغير وجود هـذه الرخصـة لا يعدون داخلين

---

(١٢) مجلس خصـوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصـوصى ، رقم ١٨٣ فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٦ ، الى ديوان المـالية .

(١٣) نفســه .

فيها (١٤) فبعد أن كان يكتفى بالضامن أشترط ذلك ، وربما كان فى ذلك تنظيم جديد عن طريق التجديد والتحديث .

كما وافق المجلس المخصوص على تنظيم أماكن لحرفيي الحكومة من القبانة ، وذلك بترتيب عدد ١١ محلا لهم بمصر بولاق، مع تعيين ١٨١ نفرا قبانيا لها بمرتب شهرى قدره ٢٥٠ وترتيب معاونين من الميرى ، لملاحظتهم ولحصر ايرادات هذه المحلات (١٥) مع صرف نصف هذا الايراد على أجرة هذه المحلات ، ومرتبات القبانة ، والنصف الآخر يأخذه الميرى (١٦) على أن ينظر فى ذلك كل ثلاثة أشهر ، فاذا كان ذلك الأمر على ما يرام فيصير العمل بموجبه ، وفقا لافادة مأمور الدائرة البلدية بذلك الخصوص (١٧) .

ومن ذلك يتبين التحول الذى أدخل على مشاريع الدولة ، فقد مالت فى تلك الفترة الى مثل تلك المشاريع والنظم ، لأنها ان حققت لها ربحا أبقت عليها وان لم تحقق صفتها ، فواضح من ذلك المشروع انه يحقق ايرادا صافيا ضخما وقدره ٥٠/ من راس المال مما يبين أنها لم تكن تتساهل معهم وانما تسعى للربح الكبير حتى ولو كان على حسابهم .

---

(١٤) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصوصى ، رقم ٧٩ فى ١٧ يناير سنة ١٨٧٥ ، ص ٧ ، الى ديوان الداخلية .

(١٥) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١١٦ ، فى ٢٥ مارس سنة ١٨٧٤ ، ص ٥٣ ، الى ديوان المالية .

(١٦) نفسه .

(١٧) نفسه .

وبعد أن نجحت التجربـة أصبح يوافق عليهـا العام تلو العام ، ومن ذلك قرار المجلس الخصوصى فى مايو من عام ١٨٧٥ بالموافقة على استمرار ادارة وظائف القبانيـة بمصر لمدة سنة ، نظرا لحسن ادارتها وضبط الأوزان بها ، وبعد انتهاء السـنة يلزم عمل كشوفات بمتحصلاتها وعن الوظائف التى يشغلها أشخاص غير قادرين على الأعمال (١٨) وبذا يتضح انه كان يقيم كل عـام بين المتحصل وعمل الأفراد ، وبالتالى يسهل عليه ابقاء من هو أكثر انتاجا على حين يرفت الأقل .

وفى قرار آخر للمجلس الخصوصى الى ديوان المـالية فى فبراير من عـام ١٨٧٨ ، أوضح له فيه أن القبانية المستخدمين بمصالح الميرى يجرى تحصيل رسـوم رخصهم حسب مرتباتهم(١٩) مما يعنى تطبيـق ذلك القرار عليهـم ، بأخـذ رسـوم على رخصهم أيضا .

* * *

التنظيمات المـالية :

كان ذلك عن تنظيماتهم الادارية أما فيما يختص بالناحيـة المـالية ، فقد وضح فيها ما يميزها فى بعض الأحيان عن فترة محمد على ، كتعيين الأبناء فى مشروعات الدولة محل آبائهم ،

---

(١٨) مجلس خصوص ، دفتر ٤١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ٢١٤ فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ ، ص ١٩٣ ، الى ديوان المـالية .

(١٩) مجلس خصوص ، دفتر ٦٣ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١٥ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٨ ، ص ١٨ الى ديوان المـالية .

وربما أخذوا ذلك من التقاليد الحرفية ؛ فعندما توفى المدعو نصر معلم النحاتين ، صدر أمر بتعيين ابنه (نصر نصر) معلما للنحاتين بدلا من والده الذى توفى بالحادث بمرتب ٦ قروش يوميا (٢٠) للياقته (٢١) ومع الاعتراف بأن لياقته ساعدته على ذلك التولى ، الا انه تقليد لم نره فى عهد محمد على .

ويدخل فى أطر التنظيمات المالية ما كان يرتب أو يخصص لمشايخ الحرف بالميرى ، كالذى فرض بترتيب ٣٠٠ قرش شهريا لمنصور الشرقاوى شيخ طائفة المهندسين المعماريين ، خلاف الـ ٥٥١ قرشا التى كانت مرتبا لسلفه الذى رفت فى ١٧ يونية عام ١٨٥٣ (٢٢) وكذلك تخصيص ١٠٠٠ قرش راتبا شهريا من المالية للمهندس المعمارى جمعة راجح ، على أن يكون شيخا على طائفة الهندسة المعمارية (٢٣) واجراء قيده من تاريخ صدور الأمر (٢٤) ويبدو أن فرق المرتب هنا كان لفارق الفترة الزمنية ومواكبتها ، اذ كان مرتب الأول مفروضا فى عام ١٨٥٥ والثانى فى عام ١٨٦٣ .

وقد كان الهيكل الوظيفى يحتوى على عدة درجات ، تشجيعا للحرفيين بفتح الباب أمامهم للترقى والمنافسة ، فبالاضافة الى

---

(٢٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٩ ، أمر من المعية السنية رقم ١٦ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٩ الى القناطر الخيرية .

(٢١) نفسه .

(٢٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٤ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٥ ، ص ١٩٥ ، الى محافظ المحروسة .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٥ ، أمر كريم رقم ١١٤ فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٣ ، ص ١٠٢ ، الى ناظر المالية أحمد رشيد باشا .

(٢٤) نفسه .

وظيفة الشيخ وجد الى جوارها ، وان كان أقل منها فى الدرجة وظائف أخرى للطائفة ، كوظيفة المقدم الذى كان يترقى فيصبح باشمقدم ، وقد لوحظ ذلك التطور فى نظم خلفاء محمد على ، كترقية المقدم سالم ابراهيم باشمقدم لعموم السقايين ، وتقييد مرتب له قدره ٥٥٠ قرشا (٢٥) ثم صدر بعد ذلك أمر آخر بارسال شال كشميرى وبنش جوخ صاية وقفطان بلدى لتلبيسه (٢٦) .

وبعد ذلك صدر أمر بمعاملة أرباب الصناعات مثل أرباب اليوميات ، وقطع كل ما هو مرتب لهم من ماهية وتعيين وكسوة انعامية ، على أن يعوضوا عن ذلك بأن يضاف لأجرة كل واحد منهم قرشان يوميا ـ وقد كان مبلغا كبيرا وقتها ـ علاوة على ما يأخذه الواحد منهم يوميا من أمثالهم (٢٧) من أرباب اليوميات .

كما كانوا يعتنون أيضا بفحص الشكاوى المقدمة اليهم ، كالشكوى المقدمة من محمد الحداد رئيس سقائين محطة بولاق وعنابرها ، وتكليف مصلحة السكة الحديد والمرورية بالعمل على راحته (٢٨) وكذا الشكوى المقدمة من طائفة المنجدين ، التى يوضحون فيها تظلمهم من قلة الأجور ، ويطالبون باعطائهم أجورا

---

(٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ جـ ٣ ، أوامر ، أمر من خازن خديوى رقم ٥٧٥ فى ٣ يونية سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى ناظر قلم التجارة بالخزينة .

(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ جـ ٣ أوامر ، أمر خازن خديوى رقم ٥٧٤ فى ٣ يونيو سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى محافظ مصر .

(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٧ ، الى محافظ القلعة السعيدية .

(٢٨) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ٥٠ فى ٢٣ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٣١٤ ، الى مصلحة السكة الحديد والمروية .

(كالبرانى) (٢٩) كأمثالهم ممن يعملون خارج الحكومة ، أى من يعملون لحسابهم الشخصى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانت الدولة تطلب من ديوان الأشغال فيما يختص بضبط الأجور تحرى الكشوفات المقدمة من مشايخ وعمد الطوائف وملاحظتها عما صار ربطه فى أجر الطوائف البالغ مقدارها ليوم واحد ٢٠٤٣ حتى يكون ربط فئات الأجر بحسب ما يناسب الوقت ، ولا يعتمدون على اقوال المشايخ والعمد ، عما يعلم من الحقيقة (٣٠) بل وطالبه بأنه بعد حصول استيفاء الكشوفات المذكورة يجرى احتساب الأجر على حسب ما يناسب ربطه واذا رؤى فى نصف سنة أن الحال يقتضى تعديل الأجر فلا مانع من عمل تعريفة جديدة (٣١) مما يدل على عدم الثقة بتقدير المشايخ لأجر الحرفيين طرف الدولة ، بل ان الحكومة هنا تسعى لأخذ تقدير هؤلاء المشايخ كأرضية يجرى بعدها ربطها للأجر بالانتاج والعمل .

ومع ذلك فقد ظهر للدولة دور انسانى واجتماعى مبكر فى تلك الفترة ، ويوضح ذلك مطالبة مأمور تشهيل قناطر الابراهيمية باحتساب أجرة حسين حسن معلم النجارين ، وقناوى حسن البحارى ، عن المدن التى مكثوها بالمستشفى ، حيث ان أحدهما أصيب اثناء عمله ، بفقد أصبع قدمه اليمنى من جراء مرور

---

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ١٤٤ فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٩٥ ، الى ناظر المالية .

(٣٠) مجلس خصوصى ، دفتر رقم ٢ ، قرار المجلس الخصوصى رقم ٢ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ص ٤ .

(٣١) نفسه .

السكة الحديد عليها ، والثانى أصيب بفقد يده اليمنى أثناء تأدية عمله (٣٢) .

ونظرا لأن ذلك لم يحدث من قبل فقد أخطرت المعية السنية بذلك ، ولتقوم باحتساب تلك الأجرة ، بصفة احسان على المصابين (٣٣) وقد وافقت المعية على ذلك (٣٤) ورغم أن المبدأ هنا هو الاحسان عليهم ؛ الا انه ارساء لمبدأ جديد ومعين فى علاقات العمل ، حتى يستقر المسمى الجديد بعد ذلك ، أو يجد المسمى الأدبى المناسب طريقه فيحل محله .

ورغم ذلك فانه لمواجهة سرقات واختلاسات رجال الادارة من مرتبات الحرفيين المعينين قبل الحكومة ، فان الدولة حاولت تنظيم بعض الأمور وترتيبها ، من ذلك اصدار أمر الى ديوان المالية ، كى يقيد بدفاتر الاستحقاقات ويعطى كل شخص استحقاقه بيده ؛ مثلما يحدث بديوان الجهادية ، وكذلك حرر لديوان المدارس باجراء ذلك (٣٥) .

كما صدر أمر كريم الى القلعة السعيدية باستحسان ختم السراكى للعتالين والعربجية من ناظر ابنية الطوابى بدلا من ناظر

---

(٣٢) مجلس خصوص ، دفتر ١٨ جـ ٤ ، افادة من المجلس الخصوصى رقم ٦٠ فى ٧ اغسطس سنة ١٨٧٣ ، ص ١٣٦ ، الى المعية السنية .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) نفسه .

(٣٥) معية سنية عربى ، دفتر ٦٠ جـ ٣ ، من المعية السنية رقم ٥٩٤ فى ١١ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٧٣ ، الى ديوان المالية .

المخازن من أجل ضبط قيد أجرهم ، على حسب اشغالهم المنظورة بمعرفته (٣٦) .

وعمل السراكى للمرتبات وختمها يوحى بالتنظيم الأكثر تطورا ، كما يشير الى المحافظة على أجور الحرفيين ، ثم ان عملية تحويل أجرهم من ناظر الى ناظر أكثر مراقبة ، تؤكد سير الحكومات التى تلت محمد على ، على نهجه وهو ربط الأجر بالانتاج ، بمعنى أن يأخذ كل حرفى ما يستحق .

كما يدخل فى اطار التنظيمات ، وان كان بشكل خلخل من نظم وتقاليد الحرف : سير خلفاء محمد على ، على نهجه بادخال دماء جديدة للطوائف الحرفية ، بطريقة لم تكن تعهدها من قبل ، كصدور الأمر الكريم الى ضبطية مصر بالموافقة على الحاق الأولاد الصغار الذين يضبطون بسرقات بترسانة الاسكندرية لتعليمهم الصناعات (٣٧) .

ومن هنا دخل تلك الحرف من كان أصله لصا ، على حين كانت نشأة بعض الحرف مرتبطة بالطرق الصوفية ، بالاضافة الى احتفالات شد الولد ، التى كانت تتلى فيها الفاتحة وبعض آيات القرآن ، مما يوضح التغير الذى دخل على الحرف . فرغم ما فيه من تعليم لهؤلاء اللصوص بعض الحرف ، بمعنى تحويلهم الى رجال شرفاء ، الا أنه من جهة أخرى كان فيه ما فيه على

---

(٣٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ اوامر ، أمر رقم ٢ فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٥ ، ص ١٨ .

(٣٧) معية سنية ، دفتر ١٩١٩ أوامر ، أمر رقم ٩ فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ، ص ٦٨ .

الحرف وسمعتها واعضائها والمتعاملين معها ... الخ ، اذا لم يصدق الفرد من هؤلاء فى توبته .

وربما ادت تلك الظروف الى ان يكون الحرفيون طرف الحكومة اكثر تحررا من الحرفيين خارجها ، وربما أدى الى ذلك احتكاكهم بالأوربيين فى المصانع الحكومية ، والذى تجدر الاشارة اليه تسرب تلك الروح الى زملائهم الحرفيين خارج الحكومة .

ويتضح من تعيين مصطفى مصطفى الحداد شيخا على طائفة الحدادين ، بدلا من شمس عبده لعدم رضاء أهالى الطائفة المذكورة عنه ، على ان يبقى شمس عبده أوسطى البرشامجية بوابورات الميرى والبوستة الخديوية بالسويس بيومية قدرها ٣٤ قرشا (٣٨) .

فربما امتدت سياسة الحرية الاقتصادية الى حرية الحرفيين الحكوميين فى اختيار شيخهم ، على حين أنه فى عهد محمد على كان يرشح من قبل شيخ الحرفة العام الذى كان يعمل حرا ، وبذا سقط حقه بذلك الشكل والوضع الجديد ، كما يتبين ان محمد على كان يعزل الشيخ لسبب ما كالاختلاس أو السرقة ... الخ ، ولم يعزل شيخا لعدم رضاء الطائفة عنه ، أما السبب الذى بين أيدينا فهو جديد على عرف الطوائف الحرفية وتقاليدها، مما يوضح أثر التجديد والتحديث والأخذ عن الأوربيين .

مما جعل من تلك الفترة ، فترة مميزة عن سابقتها بسيطرة

---

(٣٨) مجلس خصوصى ، دفتر ٥ جـ ٣ ، افادة المجلس الخصوصى رقم ٥٠ فى ٢١ يونية سنة ١٨٧٥ ، ص ١٥٠ ، الى ديوان البحرية .

الدولة على الطوائف ، وان لم يكن ذلك بالطريقة السابقة ، ولكن بعمل لوائح وقرارات خاصة ، ضبطت ايقاع وحركة قيادات تلك الحرف ؛ وجعلت منها جزءا من جهاز سلطة الدولة ، بشكل جعل لطوائف حرف أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، شكلا آخر غير الذى كانت معروفة به ، حتى يمكن القول ان اسمها ذا المدلول والجوهر فى الماضى ، قد أصبح فارغا الا فى طرق الانتاج .

***

التنظيم باللوائح :

فقد توالت محاولات السيطرة على الحرفيين باصدار اللوائح للحرف ، فأصدرت محافظة مصر المحروسة بناء على السلطة المخولة لمحافظها ، لائحة عربات الأجرة ، مشتملة على عدة بنود ، أوضح أولها أنه يجب على من يشغل عربات ركوب معدة للأجرة فى مدينة المحروسة ؛ وعلى من يريد ذلك فى المستقبل ، أن يخطر المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه، ومقدار العربات التى يشغلها أو سيشغلها وأوصافها كما قرر بندها الثالث أن العربة التى يتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تقيد فى دفتر مخصوص بنمرة متسلسلة ، ويعرف صاحبها بتلك النمرة (٣٩) .

على حين أكد بندها الحادى عشر أنه لا يجوز لأى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربة ما لم يتحصل على رخصة من

---

(٣٩) الوقائع المصرية ، عدد ١١ ، ١٨٨٦/١/٢٥ ، ص ٨٩ ـ ص ٩٠ ، وكان محافظ مصر وقتها هو عثمان غالب .

المحافظة (٤٠) وبدأ العمل بتلك اللائحة فى غرة فبراير سنة١٨٨٦ (٤١) ويعتقد بأن باقى المحافظات والمديريات قد سارت على هديها وعملت بها ، كاصدار محافظة الاسكندرية للائحة عربات الأجرة بها فى ١٥ ابريل من عام ١٨٨٧ (٤٢) على نفس النهج وبغير تغيير كبير فيها .

وتبع ذلك اصدار قرارات تفصيلية ، كصدور قرار من نظارة الداخلية ، موجبا على كل من له عربات نقل وعربات صندوق ، معدة لحرفة النقل ، أن يقيد فى المديرية أو المحافظة البيانات التى سبق أن أشرنا اليها ، ومؤكدا ان العربجى الذى يرتكب خطأ خاصا بمهنته يصير ايقافه عن الشغل مؤقتا بأمر المحافظ او المدير (٤٣) مما يعنى انتهاء الدور القيادى لكبار رجال الحرفة ، وسيطرة الدولة التامة عليها ، حتى انه لم يصبح لهم ذكر .

وقد وضعت تعريفة ركوب تلك العربات ، عدلت عدة مرات بمعرفة محافظة مصر وغيرها ، وكانت على مستويين أولهما بالمسافة أى الكيلو متر ، والثانى بالساعة (٤٤) وقد كان لتلك

---

(٤٠) نفسه .

(٤١) نفسه .

(٤٢) الوقائع المصرية ، عدد ٥٨ ، ١٨٨٧/٥/٢١ ، ص ٢٠ ، وكان محافظ الاسكندرية وقتها هو عثمان صرفى .

(٤٣) الوقائع المصرية ، عدد ٦٧ ، ١٩٠١/٦/٢٢ ، ص ٩٦٩ ، وقد حررت تلك اللائحة فى ١٩٠١/٦/١٨ ، وكان الوزير وقتها هو مصطفى فهمى .

(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٧ ، ١٩٠٣/١١/٢٨ ، ص ٢٠٧٣ ، ص ٢٠٧٤ ، محافظة مصر ، قرار لمحافظها عدلى يكن محرر فى ١٩٠٣/١١/٢٦ .

العربات مواقف فى أماكن معروفة لا تعدل الا بقرار ، مثلما حدث ببندر بنهـا (٤٥) كما كانت تلك التعريفات لا تعدل الا بقرار من المحافظ أو المدير (٤٦) كما نظمت فى تلك الفترة أيضا حرفة الحمارة ، حيث أصـدر مدير قنـا لائحتها فى عام ١٨٩٣ (٤٧) وسارت على نفس النهج مديرية أسيوط ، باصـدارها لائحة لتلك الطائفة فى ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٩٦ : محددة فيها مواقف الحمير المعدة للركوب ، وجاعلة تعريفة ركوبها بالساعة والمسافة(٤٨) وقـد كانت تلك اللائحـة لا تختلف كثيرا عن بقيـة المديريـات والمحافظات فقد كان الحمار يعطى صفائح من نحاس أصفر ـ بعد أن يعطى كافة بياناته للمحافظـة ـ عليها نمرة لتوضع احداها على جبهة الحمار واخرى على الساق اليسرى للحمار ، ولكن الذى يجدر الاشـارة اليه مطالبة لائحتهم بتكوين هيكل وطائفة للحمارة تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له ، على أن يكون تعيينهم بمعرفة المحافظة (٤٩) وربما يرجع ذلك الى كونهم فى بداية الطريق ويرجى تنظيمهم ، ليكونوا شرايين من المدينة الى القرية والكفر والنجع .

---

(٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٦ ، ١٩١٢/٧/٢٢ ، ص ٢١٩٠ ، مديرية القليوبيـة .

(٤٦) الوقـائع المصريـة ، عدد ١١٩ ، ١٩١٢/١٠/١٦ ، ص ٤٠٧٤ ، مديرية بنى سويف ، وقد كان محافظها حافظ محمد ، وكذلك الحـال فى مدير المنوفية وكان محافظها محمد فخرى .

(٤٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٠ ، ١٨٩٣/٦/٢١ ، ص ١٢٢٨ ، ص ١٢٣٤ ، وكان محافظها محمد سعيد ، وهى تكاد تكون صورة طبق الأصل من لائحة المحروسة .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١١٦ ، ١٨٩٩/١٠/٤ ، ص ١٧١٠ ، قرار مدير أسيوط ، محرر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٤ ، ١٩٠١/١٢/٩ ، ص ١٨٩٩ ، محافظة السويس ، لائحـة بشأن الحمارة ، وأيضا راجع : قرار محافظة المنيـا ، بالوقائع ، عدد ٢٣ ، ١٩١٣/١٢/٢٦ ، ص ٦٧٢ .

كما نظمت فى تلك الفترة حرفة النسوة العاهرات ، وذلك بتشكيل مكتب للتفتيش عليهم بمصر والاسكندرية ، وقد صدر بذلك قرار من ناظر الداخلية مبينا لائحة ذلك المكتب ، التى كونت من عدة مواد ، أوضحت مادتها الثالثة أن كل امرأة عاهرة سواء كانت من الأهالى أو الأجانب موجودة بالأماكن المعلومة ، ينبغى أن تقيد اسمها بواسطة البوليس فى مكتب الكشف ، الذى يعطى لها شهريا تذكرة واضحا بها الكشوفات الطبية التى صار أجراؤها عليها ، وهذه التذكرة تكون بنمرة متسلسلة ، يوضح بها اسم هذه العاهرة وتبعيتها وسنها ومحل سكنها ، مع وصف علاماتها (٥٠) .

وأوجبت المادة الثالثة عشرة على كل عاهرة ترغب فى التزوج أو التوبة أن تقدم ضامنين ، وتذهب لادارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات (٥١) ومن ذلك يتبين أن الدولة كانت تسهل عملية التوبة ، ومع ذلك فقد كان هناك فرق بين حكام تلك الفترة وطبيعة ظروفهم ، عن فترة محمد على وظروف فترته ، ويوضح ذلك ما أوضحناه سابقا من ارسال محمد على لثلاث من

---

(٥٠) الوقائع المصرية ، عدد ٧٨ ، ١٨٨٥/٧/٤ ، ص ٦٥٠ — ص ٦٥١. لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات .

(٥١) نفسه ، ثم صدرت لطائفة العاهرات لائحة سميت لائحة بيوت العاهرات فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٦ ، وتبع ذلك أصدار المحافظات والمديريات لقرارات بالعمل بتلك اللائحة ، راجع فى ذلك : الوقائع عدد ٤ ، ١٨٩٧/١/١٩ ص ٧٢ ، محافظة مصر ، وكذلك الوقائع ، عدد ٦١ ، ١٩١٣/٥/٣١ ، ص ١٧٨٠ ، قرار مديرية القليوبية بذلك الخصوص ، وكان محافظها محمد حداية .

الراقصات والمغنين الى منطقة بوجه قبلى لا يعدن منها ، مما يؤكد جدية الرجل وتسيب الآخرين .

كما نظمت فى تلك الفترة وعن طريق نظارة الداخلية المحلات العمومية ، حيث اصدرت لائحة لها موجبة على كل فرد يرغب فى فتح محل عمومى كالقهوة ، أن يقدم طلبا كتابيا الى محافظة أو مديرية الجهة المطلوب ايجاده بها ، قبل فتحه بخمسة عشر يوما معلنا فيه عن ذلك ، وبذا يعطى له ايصال منها ، يعد كأنه رخصة بتشغيل ذلك المحل (٥٢) وبذلك نجد اننا لسنا بحاجة الى القول بأن ذلك النظام قد سحب سلطة المشايخ وفتت روح الهيكل الطائفى عن تلك المساحة الواسعة من الحرفيين مختلفى الأنشطة .

كما نظمت طائفة الشيالين بقرارات رئاسية ، كاصدار محافظ عموم القنال لائحة لها ، سميت لائحة انتظام سير الشيالين العمومية ، موجبة على كل شخص يحترف تلك الحرفة، أن يقيد اسمه بديوان المحافظة ، وذلك بعد حصوله على شهادة من شيخ الطائفة تدل على حسن سلوكه ، وبذا يعطى للشيال رخصة وصفيحة من نحاس مكتوب عليها نمرته ، التى توضع على ذراعه الأيسر ، وللمحافظة الحق فى أخذ التصريح من الشيال المخالف للائحة (٥٣) مما يوضح وبلا أدنى شك أن أمور كل الحرفيين

---

(٥٢) راجع : الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ ، ١٨٩١/٦/١٥ ، ص ١٣٤٠ ، نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة بشأن المحلات العمومية ، وراجع أيضا : الوقائع ، عدد ٨ ، ١٩٠٤/١/٢٠ ، ص ١٢٩ ، أوامر علية .

(٥٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ ، ١٨٩٣/١/٢١ ، ص ١٣٤ ، نظارة الداخلية ، لائحة انتظام سير الشيالين العمومية ، محافظة عموم القنال .

قد أصبحت مغلقة بالمحافظات والمديريات ولوائحها وقرارأتها ، بالرغم من اشتراط اللائحة أن يكون فى كل بند أو بلدة فيهـا شيالون شيخ لعموم الشيالين ، يعمل لهم دفترا يقيد فيه أسماء الشيالين الموجودين تحت ادارته (٥٤) :

وامتدت أيضا يد التنظيم الى طائفة القبانية والكيالين ، عندما صـدر قرار لها فى ٢٩ يونية عـام ١٨٩٦ ، موضحا أن أجور الوزن والكيل فى دائرة المحافظـة تكون بالقنطار وعلى حسب نوع السلعة الموزونة (٥٥) ، والجدير بالذكر أن تلك الأجور قد حددتها لجنة من كبار تجار وعمد القبانيـة والكيالين (٥٦) وقد أصدرت بقية المحافظات والمديريات قرارات مماثلة لذلك ، ومنها الاسماعيليـة التى جعلت أجر الوزن والكيـل ١٠ ملاليم للأردب الواحـد (٥٧) .

وكذا الحال بالنسبة للسقائين ، فقد سحب البساط نتيجة للتجديد والتحديث من تحت أقدام رجالها ، فقد خضعوا للمجلس

---

(٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ ، ١٨٩٧/٣/١٠ ، ص ٦٧٧ ، نظـارة الداخلية ، مديرية قنا ، لائحة الشيالين ، فى عـام ١٨٩٨ ، صدر قرار من الداخلية ، مقررا بانه يمنح من يرغب العمل بحرفة شـيال شـهادة قيد ما لم يكن قد صـدر عليه حكم فى سرقة ، وبذا انتهت شهادة المشايخ ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٢ ، ١٨٩٨/١٢/٢٦ ، ص ٣١٣ ، نظارة الداخلية ، قرار ناظر الداخلية ، مصطفى فهمى .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٦١ ، ١٨٩٦/٦/٨ ، ص ١٣٢٦ ــ ص ١٣٢٧ ، نظارة الداخلية ، محافظة مصر .

(٥٦) نفسـه .

(٥٧) نفســـه ، عـدد ٦١ ، ١٩٠٢/٥/١٠ ، ص ٧٦ ، محافظـــة عموم القنال ، قرار لمحافظة فى ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ .

البلدى وخلافه ، ويدل على ذلك قرار مديرية الدقهلية الصـادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ والذى لم يجز للسقائين أن يأخذوا من الأهالى عن أجرة نقل الميـاه أكثر من مليمين عن كل قربة للدورين والأرضى والأولى ، وما بعد الدور الأولى تزداد الأجرة مليما آخر ، فاذا كان المـاء مأخوذا من حنفيات المجلس البلدى فيضـاف على أجرة النقل المذكور ثمن المـاء ، وهو مليم واحد لكل قربة (٥٨) ، ومن ذلك يتبين مشاركته وسيطرته على السقائين الذين من المؤكد انهم بذلك الشكل قد أصبحوا يعملون له ألف حساب ، حيث أوجب على كل سقاء أن يكون حامـلا لرخصـة منه ، وحامـلا لنمرة مسلسلة (٥٩) مما يدل على هيمنته عليهم ، ويدل على حلوله هنا محل المحافظة بالنسبة للحرف الأخرى ، حتى أنه كان يعـاير القرب ويختم عليها ببصمة المراجعة (٦٠) .

ومما يدل على أن حكام تلك الفترة لم يدعوا حرفة شاردة ولا واردة الا أخضعوها للنظام والسيطرة ، اصدار نظارة الداخلية لائحة بشأن البويجيه (مساحى الأحذية) (٦١) بل وتطويرهـا باستمرار ، بحيث لم تتح لأى شخص أن يعمل بصناعتها بدون

---

(٥٨) نفسه ، عدد ٨٠ ، ١٩٠٥/٧/١٥ ، ص ١٣٧٩ ، قرار لمدير الدقهلية فى ٩ يولية سنة ١٩٠٥ .

(٥٩) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/٤/٢٨ ، ص ٨١٢ ، قرار لمدير الدقهلية خاص لبندر ميت غمر ، محرر فى ١٩٠٦/٤/١٠ ، وقد طبقت أيضا بعض المحافظات والمديريات ذلك النظام بشكل أو بآخر ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٧ ، ١٩٠٧/٣/٩ ، مديرية بنى سويف لائحة السقايين ببنى سويف ، ص ٥٢٦ .

(٦٠) نفسه ، عدد ٩١ ، ١٩٠٩/٨/١٨ ، ص ١٩٤٢ ، مديرية البحيرة ، قرار لمديرها فى ١٩٠٩/٨/١٥ .

(٦١) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/١٢/٢٦ ، ص ٢٥٢٣ ، نظارة الداخلية ، لائحة بشأن البويجية ، وقد كانت لائحتهم الأولى صادرة فى ١٨٩٤/٦/٢١ .

الحصـــول مقدما على رخصـــة من البوليس ، الذى كان يأخـــذ بياناته ، كاسمه ولقبه ومحل سكنه ، واسم شيخ حارته (٦٢) ... الخ ، مما يوضح أن أقل حرفة واوضعها قد خضعت للبوليس والمحافظة والادارة ... الخ ، ويؤكد أن الطوائف كان هذا حالها وهذا ما آلت اليه : مما أودى بعاداتها وتقاليدها الموروثة ، بل وحطم من بنائها الطائفى وأودى بها ، وجعل منها حرفا غير التى عرضها بداية القرن التاسع عشر ، وجعل السيطرة عليهـــا من جانب الحكومة .

وكذلك صدرت لائحة أعمال طائفة الحانوتية فى نوفمبر من عام ١٨٨٧ ، ملغية فى مادتهـــا الأولى ما كان مصطلحا عليـــه بين الحانوتية من تخصيص حدود معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار ، مؤكدة أن غسل الأموات ونقلهم بحسب رغبة اهـــاليهم من أى حانوت كان ، أما مادتها الثانية فقد أوجبت تعيين رؤســـاء لهذه الحوانيت ، مع ما يلزم من المغسلين والمغسلات ، على حين أوضحت المـــادة الرابعة أن تعيين رؤساء تلك الحوانيت والمغسلين والمغسلات ومختـــار الطائفة وعزلهم ، لا يكون الا باذن من الداخليـــة بعد المخابرة فى شأنه بين محافظة مصر وبيت المـــال (٦٣) .

وقد كلفت المـــادة الخامسة بيت المـــال بتحرير رخصـــة رسمية مجانية لرؤساء الحوانيت والمغسلين الذين تم اختيارهم(٦٤) وعلى أية حال فان أهم شىء أتت به تلك اللائحة هو الغاؤهـــا لاحتكار الحرفة لوظيفة شيخها وجعل رئاستها لرجل منهم يختاره

---

(٦٢) نفســـه .

(٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٣١ ، ١٨٨٧/١١/٢١ . ص ١٢٠٧ .

(٦٤) نفســـه .

رؤساء الحوانيت ، اطلق عليه مختار بعد موافقة الداخلية عليه ، مما يوضح استمرار سياسة التحديث .

جمع العمالة :

وجدت فى تلك الفترة ، ولظروف محددة ، عملية جمع العمالة التى كانت بكل تأكيد ، بصورة أقل مما كانت عليه فى عهد محمد على ، ومع ذلك فلابد من الاشارة اليها ، فقد طلب من مدير القليوبية الاسراع فى ارسال البنائين المطلوبين لسور سراى الحلمية (٦٥) كما طلبت المعية من محافظ الاسكندرية ، ارسال نصف المبلطين بمحافظة المحروسة (٦٦) والطلب الأخير يوضح كمية العمالية أو الحرفيين ، حيث بلغ نصف المبلطين ، وكيف ينقل ذلك العدد الضخم من حرفة واحدة ، مما يعمل على خلخلة الوضع الحرفى لها وسط المجتمع السكندرى ، ويوضح ذلك التهجير الاجبارى مما يهدم أساس الحرف الاستقرارى والتوطن .

كما استمر فى تلك الفترة أيضا وامتدادا للسياسة السابقة عملية القرارات المفروضة على المحافظات ، بارسالها حرفيين

---

(٦٥) معية سنية عربى ، دفتر ٩٨ جـ ٢ ، أمر رقم ٤٢٢ بناء على افادة ديوان المدارس ، فى ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٥٢٧ .

(٦٦) معية سنية عربى ، دفتر ٤٦ ، من المعية السنية رقم ١٠٤ فى ٢٤ يولية سنة ١٨٥٠ ، ص ٩٦٦ ، الى محافظ الاسكندرية .

ـ وقد كان هناك الكثير من الحرفيين من كانوا فى حالة تنقل مستمر ، ومنهم الكيالون ، فقد كان يتم نقلهم من القاهرة الى السويس لكيل الشعير المرتب لشون جده وغيرها ، راجع ، معية سنية عربى ، دفتر ١٦٧٣ ، أمر من المعية رقم ٣٢٧ فى ١٧ يونية سنة ١٨٦٢ ، ص ١٢٦ ، الى ناظر المالية .

للقيام بمهام الدولة من مكان لآخر ، ويتمثل ذلك فى طلب المعية السنية من مدير الغربية سرعة ارسال عشرة البنائين المعلمين المخصصين على مديريته ، لبناء القناطر المصادفة للسكة الحديد(٦٧) وكذلك ارسال المعية السنية الى مديرية البحيرة بطلب طالبتها فيه بسرعة ارسال عشرة الأنفار البنائين المطلوبين لعملية السكة الحديد (٦٨) .

ويتضح من ذلك مدى حاجة الدولة للعمالة ، وأن تغير تصنيف حاجتها لتلك العمالة من فترة الى أخرى ، ففى فترة محمد على كانت تجمع العمالة من النجارين والنشارين بكثرة ، لحاجتها اليهم فى بناء الاسطول واصلاح البنادق ... الخ ، أما فى الفترة التى بين أيدينا فنجد انها تجمع عمالة بناء ، لدخولها فى مسألة الكبارى والسكك الحديدية ... الخ .

***

---

(٦٧) معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، أمر المعية السنية رقم ١١١ فى ٣٠ يونية سنة ١٨٥١ ، ص ٧٢٤ ، الى مدير الغربية .

(٦٨) وكذلك خطاب آخر بنفس النص والتاريخ الى مديرية الغربية ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، من المعية السنية رقم ١٧٣ فى ١٠ يولية سنة ١٨٥٢ ، ص ٧٦٣ ، الى مديرية الغربية ، وأيضا صدر فى عام ١٨٥٨ أمر كريم الى محافظة مصر ، بلزوم ارسال بناء ونجار بما يلزم لهما من الآلات والأدوات الى مديرية قنا لبناء خمس أو ست طواحين هواء فيها : راجع : معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر كريم رقم ٣ فى ٢٠ يونية سنة ١٨٥٨ ، ص ١٢ ، الى محافظة مصر .

هروب الحرفيين :

وربما ادى ذلك الجمع كما ادى فى عهد محمد على الى ظاهرة هروب الحرفيين ، مما جعلها ظاهرة مستمرة باستمار سياسة جمع الحرفيين ، ومما يدل كذلك على مطاردتهم وعدم تركهم وحالهم بعد هروبهم بل واعادة المطالبة بسرعة ضبط ٢١ نفرا الذين كانوا بجباسة الميرى ، وأصبحوا يعملون بجباسات الأهالى، وارسالهم مع مخصوص الى مفتش الأبنية ليوجههم الى الجباسة المذكورة (٦٩) .

ويلاحظ أن ذلك الهروب يعد تطورا جديدا فى ذلك العهد ، ففى عهد محمد على لم يكن الحرفى يستطيع بعد هروبه أن يعمل بحرفته لحسابه أو لحساب آخرين ، ربما خوفا من بطش الرجل أو لوجود نظام الاحتكار الصناعى ، ولذا كان يهرب بهدف الهرب فقط وليس لمزاولة عمله فى مكان آخر عند الأهالى كما كان الحال فى فترتنا تلك ، وربما يرجع ذلك الى احساس الحرفيين بضعف القبضة الحاكمة بعد محمد على ، أو لوجود منافذ أخرى للعمل بعيدا عن الميرى بعد تدهور نظام الاحتكار واضمحلاله وظهور نظام الحرية الاقتصادية .

وتبع ذلك امر الضبطية بجمع الأنفار الجباسة الذين فى جباسات البرانى ، وارسالهم الى جباسة الميرى لسرعة توريد ما فيه الكفاية من الجبس لعمارات ولى النعم لسرعة انهائها (٧٠) مما يبين

---

(٦٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤١ ، افادة من المعية السنية ، رقم ١٦٠ فى ١٥ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٣٧٤ ، الى مجلس الاحكام .

(٧٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتخدا باشا ، رقم ١٧٨ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٢٤ ، الى مجلس الأحكام المصرى .

انهم فى حالة الضرورة فقط كانوا يفعلون مثلما كان يحدث فى عهد محمد على ويدل على ذلك انه بعد فترة وجيزة صدر أمر بتعيين البكباشى محمد آفندى لفرز الأنفار الموجودة بالجباسة لارجاع غير اللازم منهم الى بلده (٧١) .

كما كان البناءون المطلوبون للقناطر وغيرها من القناطر يهربون ، ولذا طلب اخذ الضمانات الكافية عليهم ، وعلى الحرفيين الآخرين المستخدمين فى الميرى ، حتى يكون ذلك بمثابة وقاية من تسحبهم وهروبهم (٧٢) .

وربما يرجع ذلك الهروب الى أن أجورهم كانت ضعيفة واعمالهم شاقة ، مما جعل عملية الهروب فى تلك الفترة ولنفس أسبابها السابقة فى الفترة الأولى امتدادا لها ، مما أثر بشكل عكسى على عدم اقبال الناس على الحرف وعلى تعلمها ، وان كان ذلك بشكل أقل من الفترة الأولى .

---

(٧١) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتخدا باشا ، رقم ٦٩ فى ٣ ابريل سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٥٠ ، الى ديوان الجهادية .

(٧٢) معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦١٠ فى ١٠ يولية سنة ١٨٥١ ، ص ٩٥١ ، الى ديوان المدارس .

وراجع أيضا : معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦٥١ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ١٠١٩ ، الى ديوان المدارس .

كما هرب الكثير من النحاتين وغيرهم ، حيث هرب ١٤ نحاتا من المحروسة الى الاسكندرية ، وكان من هؤلاء النحاتين من هرب الى الجبل ، وأغلق محلاته ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر رقم ٦٠ جـ ٣ ، افادة من المعية السنية رقم ١٨٥ فى ١٠ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٣٩ ، الى محافظ الاسكندرية ، وأيضا : المعية السنية عربى ، دفتر ٥٩ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢٣ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٥١ ، ص ٢٤٤ ، الي القناطر الخيرية .

ويشهد على ذلك هروب بعض كبار الحرفيين المعينين فى الحكومة ، ومن ذلك طلب الحكومة البحث عن عباس الجندى مقدم الكيالين بقلعة نخل الهارب ، والمطالبة بايجاده بأى شكل (٧٣) .



الضرائب :

استمر العمل بسياسة تخفيف الضرائب التى اتبعها محمد على ممتدا فى فترتنا تلك ، ففى سنة ١٨٥١ نص قرار المجلس الخصوصى على أن الصناع الذين من المحروسة لم يستقطع منهم شىء ، سواء أكانوا داخلين ضمن الويركو ــ الضريبة الشخصية ــ أم كانوا صغارا وكبروا ولم يدخلوا ، أما الصناع الذين كانوا بالمصالح ولم يدخلوه فكان يستقطع منهم (٧٤) .

ولم يكن الويركو يفرض على البلاد مرة واحدة ، بل كان يفرض على محافظة بعد الأخرى ففى سبتمبر من عام ١٨٥٥ صدر أمر الى محافظ رشيد بفرضه على أصحاب الحرف والصناعات ، على قدر طاقتهم وحسب اكتسابهم ، بمعرفة عمدهم

---

(٧٣) معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، امر من المعية السنية الى محافظ الاسكندرية ، رقم ٣٢٠ فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٥١ ، ص ١٠٢٤ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٧٤) كان الويركو يستقطع من الصناع بالمصالح ويضاف الى جانب الديوان ، معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ افادة من المعية السنية رقم ٥٠٦ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٥١ ، ص ٨٠٢ ، الى ديوان المدارس .

ومشايخهم ، وتنظيم دفتر بذلك ، يكون مستوفيا حقوق مصلحة الويركو ، وخاليا من كل زيادة على القدرة ، ومختوما من طرف المشايخ والعمد المذكورين ، وعرضه لطرف الجناب العالى للنظر فيه (٧٥) .

ويتبين من ذلك مشاركة أو اخذ راى عمد الطوائف ومشايخهم فى الضرائب قبل فرضها ، ويؤكد ذلك موافقة الجناب العالى على ما سبق ، وقد بلغ قدره ١٩ مليما و ٦٣٥ قرشا عن محافظة رشيد وحدها لويركو عام ١٨٥٥ (٧٦) .

ولم يكن يفرض على الحرفيين الويركو فقط بل كانت تفرض ضرائب أخرى على أدوات انتاجهم ، حتى وان كانت حيوانات ؛ فقد صدر أمر الى ناظر الداخلية بالموافقة على أخذ عوائد عن الخيل والبغال والحمير والجمال بالاسكندرية كما هو الحال بالمحروسة (٧٧) ويقصد بالجملة الأخيرة أن تكون ضرائب الاسكندرية كضرائب القاهرة ، وقد يخفف من ذلك الوضع انه فى بعض الأحيان كان يصدر قرار بالضرائب يحمل بعض الجوانب الانسانية ، كالأمر الذى صدر فى عام ١٨٥٨ بربط الويركو على أرباب الحرف بالمحمودية ، على حسب أحوالهم ، وعلى وجه العدالة (٧٨) .

---

(٧٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، امر كريم رقم ٢ فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٥ ، ص ٢٠ ، الى محافظ رشيد .

(٧٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ فى ٤ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٨٠ ، الى محافظ رشيد .

(٧٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ ، أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٢ فى ٣٠ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٦٤ ، الى ناظر الداخلية .

(٧٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٩ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، ص ١٩ ، الى مدير المحمودية .

ولمحاولة تنظيم تلك العملية صدر أمر بالموافقة على أن يجرى تحديد الويركو بالمحروســـة وتعديله كل ســنتين ، حيث يتم فى أول السنة الأولى التحديد ، وفى أول السنة الثانية يجرى التعديل ، على مستوى كافة الأشـــخاص المقيدين بالطوائف (٧٩) حيث ربطت الضرائب على أربـاب الصـــنائع والحــرف ببنــدر السويس ، أسوة بما هو متبع بالمحروسة ، اذ لم يكن مرتبا عليهم ويركو من قبل (٨٠) .

واستمر الحال على ذلك المنوال حتى انه فرضت عوائد على الدواب والعربات على كل من فى حوزته عربة ودواب (٨١) وكذلك تحصيل تعريفة عوائد الذبيح (٨٢) .

ومع ذلك فقــد تميزت تلك الفترة كسابقتهـا بالاعفـاءات الضرائبية للعاجزين عن دفعها ، ويبين ذلك الارادة العلية الصادرة بالغاء ضرائب الحرف على أرباب بعض الحرف كالقهوجية (٨٣) .

---

(٧٩) معيــة ســنية ، دفتر رقم ١٨٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٥ فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٩ ، ص ١٤٣ ، الى ناظر الداخلية .

(٨٠) معيــة ســنية ، دفتر رقم ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٤ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٥٤ ، الى ناظر الداخلية ،

(٨١) الوقائع المصريــة ، عــدد ٢ ، ١٩٠٧/١/٥ ، ص ٢٩ ، بلديــة الاسكندرية ، قرار رئيس القومسيون البلدى (مصطفى العبادى) .

(٨٢) نفسه ، عدد ١٨ ،١٩١٤/١٢/١١ ، ص ١٨ ، قرار لنظارة الداخلية فى ١٩١٤/٢/٥ .

(٨٣) معية سنية تركى ، محفظة ٧ ، ملف ١٥٣ ــ ١٤٢/٣ جـ ١ ، ص ٢٩٥ ، افــادة من محمد شاكر محافظ الاسكندرية رقم ٣٩٢ فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ ، الى كاتب ديوان خديوى .

كما كان يعفى من الضريبة من كانت أدوات انتاجه عاطلة ، بل كانت ترد اليه اذا ثبت أنها أخذت منه وهى عاطلة ، مثلما حدث فى حالة عطل معصرة عبد الله حسين (من المنيا) ، حيث رد اليه ما تحصل منه من ضريبتها (٨٤) .

ومن الواضح ايضا فى تلك الفترة أن عملية اعفاء بعض الحرفيين كانت لا تتم للطائفة على مستوى أقاليم مصر ، بل كانت تتم لكل اقليم على حدة ، كالتجاوز عن الفرضة التى تحصل من أصحاب الحرف الصغيرة كالحانوتية والحدادين ، والطبالين والمداحين وغيرهم بالدقهلية رحمة بهم (٨٥) كذلك صدر أمر الى مدير قنا واسنا بعدم ربط ويركو على أرباب الكارات بنواحى حلفا ، رحمة بهم (٨٦) وأيضا صدور أمر بالغاء ضرائب أنوال القطن بمديرية اسنا (٨٧) وكذا عدم ربط الويركو على حرفتى التوفكجية والقنداقجية ، لاضمحلال حال صناعتهم (٨٨) .

ثم صدر امر فى عام ١٨٦٣ الى نظارة المالية ، مؤكدا أن اتجاه أفكار ولى النعم نحو حدوث الرفاهية ونمو المشغولات

---

(٨٤) معية سنية ، دفتر ١٦١٧ أوامر ، افادة من سعادة الخازن رقم ٩٦ فى ٩ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥١ ، الى مديرية المنيا وبنى مزار .

(٨٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٢٢ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٥٦ ، ص ٤٨ ، الى مديرية الدقهلية .

(٨٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ ، أوامر ، أمر كريم رقم ٩ فى ١٧ مارس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٨ ، الى مديرى قنا واسنا .

(٨٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٣٥ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٣ ، الى محافظ مصر .

(٨٨) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٦ فى ٢٢ يولية سنة ١٨٦٣ ، ص ٨٩ ، الى ديوان المالية .

والمصنوعات ، وسهولة الأخذ والعطاء ، ولذا أبطل عوائد تمغة الأقمشة وكذلك النحاس والحصر والجلود ، الجارى أخذ عوايد عليها بالمحروسة ، وكافة البنادر والأقاليم ، « لما يترتب على ذلك من اتساع ادارة المشغولات وكثرة الأخذ والعطاء فيها » المؤدى الى تحسين حال أرباب تلك الصناعة (٨٩) .

فقد صدرت فى تلك الفترة كثير من قرارات الاعفاء الضريبى لطوائف الحرف ، لضيق الحال وضعف تكسبهم ورحمة بهم ، واخيرا تشجيعا لهم ، حيث كان ذلك يعنى المساعدة لاستمرار بقاء تلك الحرف والتخفيف عنها بمنطق ذلك العصر ، فلم يكن قد وجد الدعم بعد ، وانما كان السائد هو حرية الاقتصاد مع حماية الصناعة عن طريق الرسوم الجمركية .

ومع تلك الاعفاءات فانها واقعيا لا تعنى تحرر الحرفيين من الضرائب التى كانت متعددة التسميات فى تلك الفترة ، مما يثبت من جهة أخرى ثقلها عليهم وانهم عجزوا عن دفعها ، فبالرغم من ذلك الأمر القاضى بعدم أخذ عوائد على المشغولات (٩٠) ، فقد ظلت الأنواع الأخرى للضرائب مفروضة على الحرف ، ويتضح ذلك من مكاتبات المالية الى ديوان المعاونة ، اذ تبين انه ما يزال أخذ عوائد تمغة على مشغولات الخوص برشيد ، وأن الخواصة بها متضررون من ذلك اعتمادا على رفع عوائد التمغة (٩١) .

---

(٨٩) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ١١٩ فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، الى نظارة المالية .

(٩٠) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٠ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٦ ، الى المالية .

(٩١) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٥ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٢ .

وعندما علم ولى النعم بذلك من ديوان المعاونة ، أصدر ارادته التى جاء بها « أنه من حيث صدور أمرنا بالتجاوز عن عوايد التمغة بكافة الجهات ، وتمغة الخوص ما خرجت عن كونها مماثلة لما سبق التجاوز عنه ولذلك سمحت مكارمنا بمعافاة هذه الجهة أيضا من تلك العوائد وصرف النظر عن تحصيلها بالكلية » (٩٢) مما يبين دور البيروقراطية المعرقل لمصالح الجماهير، ويوضح انها كانت تحتاج فى كل خطوة تخطوها الى توجيهات ولى النعم وارادته .

واستمرت الدولة فى سياستها الضرائبية تلك ازاء الحرفيين، حتى أعدت فى عام ١٨٩٠ مشروعا بفرض ضريبة الباتنتا على المهن والصناعات ، واقرت بالفعل الدول المنوط بها ذلك المشروع، وصدر به أمر عال فى مارس عام ١٨٩١ ؛ ولكن عاد الأجانب واعترضوا عليه بشدة ، مما أدى الى الغائه فى عام ١٨٩٢ ، وقبل أن يتم عام على مولده (٩٣) مما يوضح دور الأجانب وخاصة انجلترا ، وسيطرتهم على مقادير الأمور بمصر ، حتى الحرب العالمية الأولى وما تلاها بشكل جعلهم والضرائب عبئا على حرف مصر وحرفييها ، وجعلهم يتوارون قبيل تلك الحرب التى ذابوا فيها .

فقد رأينا بعض الحرفيين يتجهون الى الصناعة الحديثة ، سواء أكان ذلك بدافع من أنفسهم أم من الدولة ، وقد عمل بعض

---

(٩٢) نفسه ، حيث أصدره الى المالية لتعمل بذلك .

(٩٣) محمد زكى عبد المتعال ، الضرائب التى كانت مفروضة قبل الغاء الامتيازات ، شركة شل لمصر ليمتد ، مجموعة المحاضرات العامة التى ألقيت خلال عام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٨ .

من هؤلاء بعد تعلمهم الحرف الحديثـة فى المشاريع الأوربية ، مما يوضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال أجراء عند أرباب الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم حلم تصفيـة المشاريع الصغيرة بهدف استيعاب عمالها وفتح السوق كاملة امامهم ، مما يؤكد ان حكومات ما بعد محمد على ، قد اتجهت نحو التخلى على العمل الانتاج ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار ، وسيادة مناخ الاقتصاد الحر بالتالى .

اما عن تنظيمات الدولة تجاه حرفييها فبالاضافة على سيرها على أسلوب محمد على قبل الحرفيين العاملين عنده ، كانت تحول المشروع والحرفيين الى ما يربحهـا ، أما من حيث تنظيمـاتهم المـالية فى تلك الفترة فقد وضح فيها نواح انسانية واجتماعيـة جديدة ، كصرف أجـور عن فترة وجود الحـرفى بالمستشـفى او تعيين ابن محل والده ... الخ .

كمـا كان من تلك النظم الجـديدة عزل بعض الحـرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو تطور جديد لم يكن من قبل ، مما جعل من تلك الفترة ، فترة متميزة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، وليس كما كان الحال فى الفترة السابقة ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شـكلا ومضمونا آخرين غير ما عرفت به .

الفصـــل الثـــامن

البناء الطائفى فى فترة ما بعد محمد على
وحتى الحرب العالميــة الأولى

شروط اختيار المشايخ :

يبدو أن معيار اختيار شيخ الطائفة هنا لم يختلف كثيرا عن الفترة الأولى ، ويوضح ذلك أنه عندما توفى شيخ طائفة الصيارف بالمالية ، رسا الحال بها على تعيين السيد بدوى غانم صراف الرزنامة ، برضاء عمد الطائفة وشهادتهم فيه بانه حميد السوابق وذو لياقة لذلك ، وكونهم ضمنوه ضمان حضور وغروم ، وتعهد بمهام هذه الوظيفة مع وظيفة صرافية الرزنامة ، والتمس أن يترتب له ماهية كافية لمعاشه (١) وكانت الماهية للسيد بدوى خمسمائة قرش ؛ وبالنسبة لما تعهده بأداء الوظيفتين معا ، استصوبت المالية أن يرتب له ماهية شهرية ألف قرش ، ووافق على ذلك ولى النعم (٢) .

ويتبين من تلك الشروط ، الخطوات التى أصبح يمر بها الحرفى ليكون شيخا بالحكومة على حين كان فى الفترة السابقة يعين بترشيح من شيخ الحرفة العام مباشرة ، مما يوضح أن عمد

---

(١) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٦ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٣٩ ، الى المالية .

(٢) نفسه .

الطوائف فد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم فى السابق ، اضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف .

ومما يوضح ضعف هيبة مشايخ الطوائف سلسلة المواقف التالية : ففى ديسمبر ١٨٧٣ صدر أمر الى محافظة مصر بتعيين احمد راجح بوظيفة شيخ طائفة المعلمين البنائين بالمحروسة ، بدلا عن والده المتوفى (٣) مما يعنى مراعاة تقاليد الحرف وعاداتها .

الا أنه بوفاة ذلك الرجل فى عام ١٨٧٦ حدثت خلخلة بين قيادات الطائفة على من يخلفه وارتفع صداها الى المعية ، من خلال عرضحالين رفعا من معلمين بنائين أورد أولهما التضرر من عدم تعيين من يرغبونه ، وهو المدعو منصور الشرقاوى رئيسا على الطائفة بعد وفاة رئيسها أحمد راجح ، والتمس اما تعيين منصور المذكور ، أو تعيين خليل ابن المتوفى أو خلافه ، ما عدا محمد على الذى كان وكيلا للطائفة ، أما العرضحال الثانى فمن حسن السبكى أحمد معلمى البنائين ، ويلتمس فيه الحاقه بالرئاسة (٤) .

ولما كان ابن المتوفى يبلغ عمره خمسا وعشرين سنة ، ومقدم العرض الأول يرغب تعيينه رئيسا على الطائفة ، استفسرت المعية من محافظة مصر عن : هل باقى الطائفة راضون به ، وهل فيه أهلية لذلك أم لا ، ولذا أوجبت استحضارهم وأخذ أقوالهم فى

---

(٣) معية سنية ، دفتر ١٩٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٤ ، الى محافظة مصر .

(٤) معية سنية عربى ، دفتر رقم ٧ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٩ فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ، ص ١٦٢ ، الى محافظة مصر .

ذلك الموضـــوع (٥) ثم طلبت بعد ذلك من المحافظة افادتها بما يتضح ليجرى اللازم (٦) .

واعقب ذلك تقديم جملة من معلمى الطائفة لعرضحال آخر ، رغبوا فيه تعيين ابن المتوفى لرئاسة الطائفة ، لأجل فتح بيت المتوفى وعمارة ، على أن يتعين معه شخص يدعى أحمد عبد الخـالق من عمد الطائفــة الذى هو وصى على عائلة المتوفى لحين تمرس ابن المتوفى على أصول وقوانين الطائفة (٧) .

ومن تلك الافادة تتضح عدة حقائق : أولها أن رجال الطائفة أو معلميها وهم كبارها ، أصبحوا يلجئون الى الدولة لحل مثل تلك المسائل ؛ التى كانوا يحلونها سابقا وفقا لتقاليدهم ، وربما يرجع ذلك الى تسليمهم بدور الدولة المتجه لتنظيمهم ، وأنهـا الجهة التى لها حسم الأمر فى النهاية ، ولذا لجأوا اليها بالتقرب بالعرضحالات ... الخ .

والحقيقة الثانية ان عدم ترشيحهم لوكيل الطائفة يوضح عدم رضائهم عنه ، كمـا يوضح عـدم استطاعتهم رفعه من تلك الوكالة ، أما الحقيقــة الثالثة فتوضح أنه مازالت هنـاك بعض التقاليد موجودة ، وأهمها المطالبة بتعيين ابن الرئيس رئيسـا ، لأسباب انسانية مع تعيين أحد عمد الطائفة معاونا وموجهـا له لحين تمرسه فى العمل وارتقائه الطائفة ، وكذلك تعيين نفس الرجل

---

(٥) نفســه .

(٦) نفســه .

(٧) نفســه ، مما يوضح أن عمدة الطائفة كان أشبه بنائب أو وكيل شيخهـا .

وصيا على الأسرة ، مما يوضح أن الدور الاجتماعى للطوائف كان ما يزال موجودا وبشدة ، متمثلا فى ذلك الموقف مع وجود التدخل الحكومى ، الذى وضح فى الحرف عامة وبعضها خاصة .

ومن الحرف الخاصة التى عنيت بها الدولة وتدخلت فيهـا تدخلا مباشر حرفة اصـلاح البنادق ، وطائفة القبانيـة ، وطائفة الكيالين ، وطائفة الحمامية ... الخ ، وهى تدخلات لاشـك أنها قد أثرت على بنـاء تلك الطوائف وهياكلها ، بما أدخلته عليهـا من تغيير لتتوافق مع أوامرها وقراراتها .

فبالنسبة لحرفة اصلاح البنادق : لا ندرى ما سر اهتمـام الحكومة بتلك الحرفـة فى خمسينات القرن التاسـع عشر ، ثم تراجعها عن ذلك فى ستينات وذلك القرن أيضا ، بالرغم من وجاهة تعليل ذلك التراجع من طرف الحكومة .

فقد سنت لها لائحة قررت فيها بأن دكان صانع الكرنافات (القطع الخشبية بالبندقية) يكون فى المدن (٨) ولذا قـام بعض المديرين والمحـافظين بتفنيد ذلك ، ومنهم مصطفى عزمى مدير أسيوط وجرجا ، وذلك بأخذ الآلات الصناعية من هؤلاء الحرفيين لاقـامتهم بالمـدن ، ومنهم الحـاج آدم الاشقودره لى صـانع الكرنافات المقيم بملوى تنفيذا للائحة ، التى يتحتم طبقا لها أن يكون دكان صانع الكرنافات فى اسيوط وفى جرجا (٩) .

---

(٨) معية سنية تركى ، محفظة ٦ ، ملف ١٨٣ - ١٢٠/٣ جـ ١ ، خطاب، من مصطفى عزمى مدير اسيوط وجرجا رقم ١٣٩ فى ٦ مايو سـنة ١٨٥٦ ، ص ٢٨ ، الى كاتب الديوان الخديوى رقم ١٣٩ .

(٩) نفسـه

كما عرض خورشيد محافظ رشيد فى رسالة له الى المعية ، أنه تلقى الارادة السنية المؤرخة فى ١٣ يوليو من عام ١٨٥٦ ، وتحمل رقم ١١٥ وتقضى باحصاء عدد صناع البنادق الموجودين بالاسكندرية ، ومساعدتهم بالمال واجابة مطالبهم تشجيعا لهم فى ترقية هذه الصناعة وانتشارها بين الأهالى ، كما هو المرغوب لدى الجناب العالى (١٠) وموضحا أنه امتثالا للأمر قد استدعى شيخهم وأفهمه فحوى الارادة ، فوعد الشيخ بأنه سيعمل على ترقيتها وبعرض مطالبهم ، كما بين الشيخ أن عدد من يشتغلون بهذه الصناعة عشرون صانعا فى خمسة عشر حانوتا (١١) .

وبذلك يتضح أن الحكومة فى بعض الأحيان كانت تلجأ لمشايخ الطوائف فى محاولة منها لترقية بعض الصناعات الهامة ، وانها كانت تمد يد المساعدة للحرفيين فى الحرف التى تريد ترقيتها أو التى تهمها كى تنتشر بين الأهالى ، وقد أكد ذلك أمر كريم عام الى ضبطية مصر والاسكندرية حيث أوضح أن الهدف من ذلك هو الابقاء على الحرفيين فى تلك الحرفة ، كى لا تختفى تلك الصفقة (١٢) .

---

(١٠) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٢/١ جـ ٢ ، من خورشيد محافظ رشيد رقم ٤١٢ ، فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٥٦ ، ص ١٤٠ ، الى المعية ، وقد وصلت تلك الارادة كل الاقاليم ، وقد أوضح معظم المديرين أن ليس لديهم من يصنع البنادق ، بل هناك من يصلحها فقط ، راجع منهم : معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ - ١٧٣/١٠ جـ ٢ من مدير الدقهلية رقم ٣٤٧ فى ١٢ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥ ، الى المعية .

(١١) نفسه .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر قم ١٠٢ و ١٠٣ فى ١٨ يولية سنة ١٨٥٧ ، ص ٧٧ .

وقد أدى ذلك الى انتشارها بالقرى بالاضافة الى المدن ، مما حدا بصـدور أمر كريم آخر بعد حوالى عشر سنوات ، فى يناير من عـام ١٨٦٦ الى ناظر الداخلية ، أمره فيه بانه ما دامت الأسلحـة قد أخذت من الأهـالى ، فليس ثمـة حاجـة لابقـاء (القونداقجية) مصلحى البنادق ، اذ أن فى ابقائهم خطر رجوع الأسلحة الى الأيدى ، ولذا يمنع بتاتا بقاؤهم فى القرى ، ومع ذلك لا بأس من وجود عدد معين منهم فى مراكز المديريات والبنـادر الشهيرة (١٣) تم طلب منه أن يعرض عليه مقدار عدد أصحاب هذه الحرفة لاجراء اللازم (١٤) .

ومن الحـرف الأخرى التى تدخلت فيهـا الدولة حرفـة القبانة ، ويوضح ذلك فحص مأمور ضبطية مصر للشكوى المقدمة ضـد شيخ القبانيين من ثلاثة عشر قبانيـا ، أوضحوا فيهـا أن انتخاب طائفـة القبانيين وربطها بكفالة لاستخـدامهم بالخدمات الميرية ، كانت تجرى بمعرفة شيخ تلك الطائفة ، وأن هـذا الشيخ لا يعول عليه كثيرا لعدم مقدرته ، ولذا طالبوا بانتخاب أربعـة عمد من القبانيين يكونون متفقين ومتحدين مع الشيخ ، ولكنـه رأى أن يعين لكل ثمن من أثمـان القاهرة قبانيين بشياخة أحـد الشيوخ ، بحيث يكون لكل ثمن قبانيون وشيخ ليستخدموا عند اللزوم بالمناوبة (١٥) .

---

(١٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ اوامر ، أمر رقم ٤٨ فى ٣ يناير سنة ١٨٦٦ ، ص ١٩ .

(١٤) نفسـه .

(١٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افـادة من المعية السنية رقم ٢ ، عرض فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ١٧١ ، الى محافظ مصر .

مما يبين سعى افراد الطائفة للدولة لحل مشاكلهم مع شيخها ، عندما يتعذر عليهم حلها معه ، وربما كان ذلك سببا من اسباب تدخل الدولة فى شئونها . فلضبط اجر الوزن والضريبة صدر امر عال فى ١٨ سبتمبر بالتصريح للقبانيين بوزن جميع الأصناف من قطن وخلافه ، ودرج ذلك بدفاترهم ، على أن يكون نصف أجرة الوزن للميرى والنصف الآخر لهم (١٦) مما يوضح سيطرة الدولة على شئون الطائفة ماليا .

وتبع ذلك اصدار امر عال الى الداخلية بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى رقم ١١٤ فى ٢١٦ سبتمبر من عام ١٨٧١ ، والقاضى بانهاء وظائف القبانة بالمحروسة وبولاق ومصر القديمة(١٧) وبذلك لم يعد هناك قبانة بوظائف الدولة فى المحروسة .

وبصفة عامة فقد أصبح الحرفيون فى تلك الفترة التى بين أيدينا تابعين لنظارة الداخلية من جهة النظام ، ولنظارة المالية من جهة الضرائب وخلافه ، وان كانت للمجلس الخصوصى الهيمنة عليها ، لاعطاء قراراتها حق الصلاحية ، ويتضح ذلك من افادة الداخلية والمالية الى المجلس الخصوصى ، حول موافقتها على تقرير وعرضحال قطب دويدار وكيل القبانية بالاسكندرية ، بخصوص ترتيب توليه الطائفة ، ورفع الأمر له لاتخاذ اللازم (١٨).

---

(١٦) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ امر عال رقم ١ ، مسلسل الوثيقة رقم ٤٩ فى ١٨ سنة ١٨٦٦ ، ص ٣٤ ، الى مفتش الاقاليم .

(١٧) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ ، أمر عال رقم ١٧٨ مسلسل الوثيقة ١٦٨ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ ، ص ١٧٢ .

(١٨) مجلس خصوص تركى ، دفتر ١٩٥٤ ، افادة من الداخلية رقم ٧٨ عرضحالات فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٢ ، ص ١١ ، الى المجلس الخصوصى .

ومما يوضح دور الدولة فى ميوعة النظـام الطائفى تدخلها المستمر والمباشر ، حيث جعلت من ذلك الجسد المحدد الملامح جسدا مترهلا ، وذلك بتغذيتـه بعناصر غير حرفيـة فى أساسها اى لم تمر بخط الحرف كصبى فعريف ... الخ ، ويشـهد على ذلك فرضها على من يريد الاشتغال بمهنـة قبانى ، أن يقـدم شهادة ـ وفى ذلك مجال للمجاملة وشراء الذمم ـ بامضاء جمهور قبانيـة الجهة الموجود بها ، تشهد له : بعفته وبمعرفته وأهليته ، واستعداده لتلك الصناعة ، لكى تعطيه رخصـة (١٩) بموجبهـا يمكنه أن يزاول تلك المهنة ، وفى مقابل ذلك يدفع للحكومة رسما سنويا من مائتين وخمسين قرشا الى ألف قرش ، حسب موقع الجهة وايرادها ، ومن يشتغل بدون رخصة يعاقب قانونا (٢٠) .

وبذلك يتضح مدى التدخل الحـكومى باخضـاع الطوائف لها ، فبعد أن كان شيخ الطائفة هو الذى يمنح حق العضـوية فى الطائفة سلبت منه تلك الصفة ، وأعطيت تلك التزكية الى جمهور الحرفـة ، مما سـلب الهيكل الطـائفى برئاسـة الشيخ ، أهم خصائصه وحقوقه فى تحديد حجم العمالة ، بل جعل منها هيكلا حرفيا ضحلا غير منتم الى عادات وتقاليد واحدة كما كان الحال فى السابق ، فبعد أن كانت الحرفة تجتمع وتنفض بقرار شيخها ، أصبح ذلك كما تريد الحكومة التى حلت فى أحوال كثيرة محله .

---

(١٩) مجلس خصوصى ، دفتر ٧٣ ، قرار المجلس الخصـوصى رقم ٢٧ فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٢٥ ، الى المعية ، وكانت تلك الرخصـة تخرج من المحافظة أو المديرية التابع لها ، القبانى ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٣٣ ، مسلسل الوثيقة ٤٥ ، ص ٣٨ .

(٢٠) نفسـه .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان نفس القرار كلف وزارة المالية بوضع لائحة تضمن سير هذه الطائفة على احسن وجه ، وكذلك كلفها بضبط ايراداتها (٢١) وبذلك وضعت تلك الطائفة ، كغالبية الطوائف الأخرى ، وان تفاوتت الفترات الزمنية تحت سلطة الدولة المباشرة ، وبذا تاهت قيادات الطوائف وانزوت الى الظل ، وضاعت تبعا لذلك خطورة الكيان الطائفى .

وربما يساعد على اظهار البناء الطائفى وكشف مقوماته فى تلك الفترة تناول هيكل آخر من هياكل تلك الحرف وهى طائفة الكيالين ، التى امتدت اليها هى الأخرى يد الدولة ، وربما كان ذلك بدافع التجديد والتحديث وان أتى بنتائج عكسية على ذلك البناء .

ففى مايو من عام ١٨٧٤ صدر قرار المجلس الخصوصى بعمل رخص للكيالين والشيالين الموجودين بالدائرة البلدية بمصر ، وقد جعلت رسوم رخص الكيالين وفقا لذلك القرار على ثلاث درجات : الأولى ٥٠ قرشا والثانية ١٠٠ قرش والثالثة ١٥٠ قرشا (٢٢) على حين جعلت رسوم رخص الشيالين على درجتين ، أولاهما تعطى بموجب القرار والثانية ٥٠ قرشا (٢٣) .

كما طلبت المديريات معرفة عدد كياليها ، ومن ذلك مطالبة مديرية الشرقية ديوان المالية ، بارسال كشف ببيان عدد كيالى

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) مجلس خصوصى ، دفتر ٣٤ ، قرار من المجلس الخصوصى رقم ٤ق ٢٣ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ٢٨ ، الى مأمورية الدائرة البلدية بمصر .

(٢٣) نفسه .

الغلال الموجودين بها ، ومقدار الويركو المقيد على كل منهم فى السنة (٢٤) لاعطاء رخص تامة لهم كالقبانية (٢٥) بناء على طلب مدير المديرية (٢٦) .

مما يوضح أن المديريات والمحافظات ، هى التى كانت تطلب ذلك بوصفه جزءا من تنظيم الحرف والسيطرة عليهـا ، بدلا من بقائها تحت سيطرة الشيخ ـ وهو ما كان يعد ضد سيطرة المحليات او الدولة عليها ـ خاصة وقد امتدت الطرق وانتشرت المواصلات، ولم يعد هناك ما يمنع من تلك السيطرة ، واخضـاع تلك الحرف لسلطان الدولة ومراقبتها بالكامل ، وبالفعل ووفق على اعطـاء رخص للكيالين الموجودين بمديرية الشرقية بعد أخذ الشـهادات والضمانات اللازمة عليهم ، كالذى عمل مع طائفة القبانية (٢٧) .

وبتوالى اعطـاء تلك الرخص ، وعمل اللوائح الحرفيـة ، وضعت لها نظم جديدة مسجلة ، عكس التقاليد والأعراف الموروثة وغير المسجلة ، التى كانت تضعف أمام شيخ الطائفة اما فى الفترة التى بين أيدينا والتى تميزت بتلك الرخص واللوائح : فيمكن على أساسها محاسبة أى حرفى أمام الحكومة حتى ولو كان شـيخ الحرفة ، الذى كان فى المـاضى مصـدر تشريع وافتاء الحرفة ، وبذا دخلوا نسيج المجتمع بعد أن كانوا جزرا منعزلة لها من تلك التقاليد والعادات ما كان يتعارض مع النظم الحديثة .

---

(٢٤) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٣٨٧ فى ١٤ يونية سنه ١٨٧٤ ، ص ١٠٨ ، الى ديوان المـالية .

(٢٥) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٤٥١ فى ١١ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٦٤ ، الى ديوان المـالية .

(٢٦) نفسـه .

(٢٧) نفسـه .

ويؤكد ذلك طلب المعية السنية من الضبطية التأكيد على شيخ طائفة الحمامجية ، بأن يجرى معاملة أفراد طائفته ، بموجب اللائحة ـ المنصوصة اليهم ـ لعدم وقوع أى تظلم من رجال الطائفة (٢٨) .

ومما يدل على أن تدخلهم فى البناء الطائفى او الهيكل العام للحرف كان لاحداث التغييرات المشار اليها ، عدم تدخلهم فى العملية الانتاجية للحرفيين ، ويشهد على ذلك الحادث التالى ، والناتج عن شدة الحرارة بالحمامات ، بشكل أدى الى وفاة الكثيرين أثناء وجودهم فيها (٢٩) مما دعا الى عمل ترتيب خاص بمعرفة حكيمباش الضبطية لازالة هذه الحرارة بالتدريج ، ووضع ميزان للحرارة فى كل حمام ، وأعلن بذلك أصحاب الحمامات ، الذين نفذوه بالفعل (٣٠) .

ثم تظلم الحمامية من ذلك الحل وتلك الأصول الجديدة التى طرأت عليهم ، فى عريضة رفعوها الى المعية السنية ، موضحين فيها أن حرارة الحمامات على ما هى عليه من قديم الزمن ، ومبينين

---

(٢٨) معية سنية عربى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، الى ضبطية مصر .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، ضبطية مصر .

(٣٠) نفسه ، وقد كان مجلس الصحة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، لا يمكن أحدا من فتح دكان مزين الا بعد امتحانه بحضور شيخ الطائفة أو ان نجح رخص له باذن من المجلس ، يوضح فيه الصنعة المصرح بها من أنواع الجراحة الصغيرة ، مقابل أن يدفع رسما قدره عشرة قروش صاغ ، راجع : على مبارك المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

ان فى تنزيلها توقيفا لحركتهم وكسادا لعملهم (٣١) ولذا أمرت المعية السنية ضبطية مصر بوجوب صرف النظر عن هذه الأصول الجديدة ، وترك تلك الحمامات على اصولها القديمة ، والقاعدة المألوفة فى البلدة (٣٢) مما يوضح عدم تدخلهم فى الانتاج ، حتى فى مثل تلك الأمور الخطيرة والشديدة الحساسية والمرتبطة بصحة المواطنين ، بل وبموتهم .

وبصفة عامة فقد كانت القاعدة العريضة من سكان المدينة المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تتكون من الحرفيين وصغار التجار ، فكان أكثر أهل قنا من أرباب الحرف ، ولكل طائفة بالطبع شيخ كما هو الحال فى القاهرة ، التى بلغ عدد حرفييها الموجودين بالطوائف ٦٣٤٨٧ شخصا من مجموع سكانها البالغ ٣٧٤٨٣٨ شخصا ، فمنهم ١٩٨ طائفة ، على حين بلغ عدد الحرفيين بالاسكندرية فى تلك الفترة خمس عدد سكانها ، حيث بلغ عددهم ٥١٠٥٨ شخصا ، وقد سكنوا القرى الأربع المجاورة للاسكندرية أما فى مدن أسيوط ودشنا واخميم ، فان غالبية حرفييهم كانوا من الأقباط (٣٣) .

وفى ٣ مايو سنة ١٨٨٢ بلغ عدد طوائف المحروسة مائة وثمانى وتسعين طائفة أصحاب حرف وصنائع متنوعة وبلغ عدد الشغالة بتلك الحرف والصنائع ثلاثة وستين الفا وأربعمائة وثمانين شخصا (٣٤) الا أنه على أيا حال يسجل تراجعا فى عدد الحرفيين ، بدلا من أن يظل عددهم كما هو أو يزداد .

---

(٣١) نفسه .

(٣٢) نفسه .

(٣٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ــ ص ٤٧ .

(٣٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ ــ ص ٢٤٨ .

ورغم انخفاض عدد الحرفيين هذا فقد ظل عدد الطوائف كما هو ، بمعنى أنه لم تتوافر طوائف أو حتى طائفة بالكامل ، بل ان ذلك الانخفاض كان على مستوى الطوائف عامة وليس على حساب طائفة بعينها ، وقد كان عدد أشخاص كل طائفة من الطوائف الحرفية الهامة فى عام ١٨٨٢ كما يلى :

٢٠٨ غرابلية ، ٥٠ نجارين طواحين ، ٢٥ نجارين سواقى ، ١٨١ نجارين مراكب ، ١٦١٥ نجارين منازل ، ٨٦ نجارين عربات ، ١٠٥٣ جزارين ، ١٥٠ دقاقين بن وعطريات ، ٥٨٥ قزازين ، ١٧٣٩ حمارة ، ٨٣٦ مزينين ، ٤٩١ منجدين ، ١٢٣١ خياطين مصريين ، ٣٤ خياطين أروام ، ٤٤٤ عقادين ، ١٧٢ بلغائية واسكافية ، ٦٨٩ نحاتين حجر ، ١٦١٠ بنائين ، ٢٨ صناع كراسى من الأروام ، ٣٣٧ صناع كراسى اقباط ويهود ، ٢٦٢ نشارين ، ١١٧٦ حرمانية ، ٣٤٥ ، حصرية ، ٥١٣ مدابغية ، ٣٥٥ نقاشين ، ٥١٣ سروجية ، ٢٨٣ جزمجية ، ٣٢٤ قلافطية ، ٧٨٢ خبازين ، ٩٦٥ صباغين ، ٣٢٦ مبلطين ، ٢٣٠ مرخمين ، ٥٨٩ طحانين ، ٧٩٢ حدادين وبرادين ، ٥٨٩ مبيضين حيطان ، ٢٤٧ مبيضين نحاس ، ٧٢ خيمية ، ١٧ حزازين صينى ، ٩٨ صنادقية ، ١٤٠ مناخلية ، ٢٥ سباكين رصاص ، ٨٦ طبالين وزمارين ، ٢٦٨ سمكرية ، ٣٩ حكاكين أختام ، ١٥ صدفجية ، ٩٨ خراطين [٣٥] .

ويتبين من ذلك أن عدد الحرف الهامة التى تقوم عليها الصناعات الحديثة بسيط ، فقد كان عدد الخراطين ٩٨ ، على

---

(٣٥) نفسه .

حين كان عدد الحمارة ١٧٣٩ ، والمزينين ٨٣٦ ، كما بلغ عدد سباكى الرصاص ٢٥ ، بينما بلغ عدد الصرماتية ١١٧٦ ،والبلغاتية والاسكافية ١٧٢ ، مما يبين ضعف الهيكل والبناء الطائفى الصناعى ، الذى كان من المفروض أنه سيواجه المنافسة الأجنبية والمصنوعات الأوربية ، ولذا انهار ذلك البناء الهمش أمام الطلائع الأولى لها .

***

مهام المشايخ :

أما عن مهام المشايخ داخل ذلك البناء فمن الواضح أن مهامهم قد بدأت تتقلص منذ فترة محمد على ؛ ثم زاد تقلصها فى الفترة التى بين أيدينا ، ففى عهد اسماعيل الغيت وظيفة جمع الضرائب من أفراد الطائفة وتوريدها للدولة ، وكانت هذه الوظيفة من الوظائف الهامة للشيوخ ، اذ كانت وسيلة متاحة لهم لأخذ جزء من هذه الضرائب ، وأخذ مبالغ اضافية من ابناء الطائفة (٣٦) .

ومع ذلك فقد ظلت لهم بعض المهام ، التى منها توريد العمالة للدولة ، مثلما طلبت من شيخ العتالين ارسال عشرة عتالين ، نظرا لعدم توفرهم بالترسانة (٣٧) وكذلك تنفيذ تكليفات الحكومة

---

(٣٦) أمين عز الدين ، الطبقة العاملة من نشأتها الى ١٩١٩ ، ص ٣٦ - ص ٣٧ .

(٣٧) معية سنية عربى ، دفتر ٩٧ جـ ٢ ، كتاب من المعية السنية رقم ٢٦٢ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ص ٣٦٣ ، الى المدارس .

لهم ، لأنه اذا كانت حروب محمد على قد استلزمت جانبا كبيرا من الحرفيين ، فان المنشآت العديدة فى الفترة التى بين أيدينا كالقناطر والسكك الحديدية ... الخ ، قد استلزمت الكثير منهم أيضا .

ومن تلك التنفيذات والتكليفات الحكومية ، تكليفها لشيخ الحريرية باحضار عشرين نفرا ، وارسالهم الى مفتش الفابريقات ، لتشغيل الأحزمة الحريرية المطلوبة للجهادية (٣٨) وكذلك تكليف مشايخ طوائف العمال بالاسكندرية باحضار عاملين ، أحدهما بناء والآخر مبيض (٣٩) وكذا التنبيه على شيخ النجارين باحضار نجارين وارسالهم الى ديوان الأبنية (٤٠) وأمر شيخ النشارين بأن يرافق اثنى عشر نفرا نشارا اللازمين للقناطر الخيرية (٤١) وجمع شيالى الاسكندرية وعتاليها وحماريها ، لاستخدامهم باليومية فى تصليح طرق الاسكندرية (٤٢) .

وبالاضافة الى ذلك كان من مهام مشايخ الطوائف وعمدهم

---

(٣٨) معية سنية عربى ، دفتر ٤٤ ، افادة من المعية السنية رقم ٤٠٢ فى ٢٦ مايو سنة ١٨٥٠ ، ص ٦٩٢ ، الى الضبطية .

(٣٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤٥ ، أمر المعية السنية رقم ٧٧ فى ٢٤ يونية سنة ١٨٥٠ ، ص ٨٧٥ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٤٠) معية سنية عربى ، دفتر ٥٨ ، أمر المعية السنية رقم ٢٠ فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٧٩ ، الى الأبنية الأميرية .

(٤١) معية سنية عربى ، دفتر ١٣٧ صادر ، افادة من المعية السنية رقم ٢٩٦ فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٥٤ ، ص ٥ ، الى القناطر الخيرية .

(٤٢) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ ، أمر كريم رقم ٢٨ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٦٥ ، ص ٣٥ ، الى ناظر الداخلية .

الحضور عند عمل جدول يوميات الطوائف العاملة بالحكومة ، كحضورهم عند عمل يوميات الطوائف المعمارية التى صار ربطها فى عام ١٨٧١ عن مدة ستة شهور (٤٣) ومن الواضح هنا أن سبب حضورهم الأساسى هو ابداء الرأى والمشاركة فى تحديد أجور الحرفيين بتلك المصالح .

ورغم ذلك فقد كان بعض الحرفيين يتظلم من تلك الأجور ومنها المقدم من طائفة النشارين بالترسانة ، مدعين أن يومية كل منهم تسعة قروش صاغ وردا على ذلك ذكر ناظر عموم البحرية أن تحديد أجورهم لم يكن من جانب الديوان الخديوى ، بل كان من مشايخهم على حسب مهارة كل منهم فى الصنعة ، مما ادى الى تفاوت الأجرة من خمسة قروش ونصف قرش من العملة الصاغ .

ولم يكن للمشايخ والمخاترة وغيرهم مرتبات ، وانما كان تعيشهم من صناعتهم ، ولكل طائفة منهم اصطلاح ، فطائفة المعمار يأخذ المعلم من صاحب العمارة معلوما يوميا يعرف بالغذاء ، ومن البنائين والفعلة ما يقال له التبع ، وله الغذاء أيضا على من يورد أشياء للعمارة ، ومثل ذلك جار عنه باقى الطوائف ، من مرخمتيه ، ونقاشين ، ونحاتين ، ونجارين ، وسباكين ... الخ (٤٤) .

---

(٤٣) مجلس خصوصى ، دفتر ٧ ، افادة من المجلس الخصوصى رقم ١٧٣ فى ٢ مارس سنة ١٨٧١ ، ص ١٦٩ ، الى ديوان الداخلية .

(٤٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

ومع ذلك ففى معظم الطوائف كان يدفع للشيخ والمختار معا ، ممن يريد فتح دكان مبلغ عرف بالقانون ، كان يدفع وفق الحالة المادية لصاحب المحل ، وعلاوة على ذلك كان الحمامية والمزينون يدفعون مبلغا لشيخ الطائفة عند طلب صنائعية من طرفه (٤٥) .

عزل المشايخ

وقد أدت تلك المسائل والعلاقات بين أفراد الطائفة وشيخهم الى توتر العلاقات بينهم ، ولجوء بعض الحرفيين الى الدولة ؛ مطالبين فى شكاواهم لها بعزل شيخهم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أدت أيضا علاقة شيخ الحرفة بالدولة وتقصيره فى بعض الأحيان ، الى مطالبتها هى الأخرى بعزله مما جعل من ذلك المنصب البراق سابقا اداة لتنفيذ سياسة محددة قبل هؤلاء جميعا ، وعلى أساسها يحاسب كما يحاسب أى حرفى آخر .

ويعد أبرز ما فى ذلك المجال الأمر الصادر من المعية الى محافظة المحروسة بناء على عريضة بعض الطوائف ، تطلب منها فيها تعيين شيخ لائق لهم (٤٦) مما يوضح أن التغيير هنا نابع من الطوائف ومطالبتها بعزل بعض المشايخ أو الرؤساء بدعوى أن يكون لائقا ، وهو شيء ظاهره الرحمة وباطنه الكثير ، وأقله محاولة اسقاط المشايخ والتخلص منهم ، بمعنى اسقاط الشيخ

---

(٤٥) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٤٦) معية سنية ، دفتر ١٩١٤ صادر ، أمر من المعية بدون نمرة فى ٣ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٦٠ .

والرئيس الذى يعجبهم ، وهو ما لا يتوافق مع الأعراف والتقاليد العتيقـة :

وربما كان بعض هؤلاء الحرفيين على حق ، فقد كان بعض المشايخ ذا سمعة سيئة ، مثل محمد فرهود شيخ الشـيالين ، الذى طلب أن يحصل منه مبلغ ٢٠٠٠ قرش ، لأنه استقطعه من اجر الشغالة (٤٧) مما يدل على فساد بعض المشايخ وفساد ذممهم .

أما من جهة الدولة فان بعضهم كان يعزل من شياخته لعدم قيامه بواجبات وظيفته ، وعدم قبوله بالخدمات الأميرية ، وهو ما حدث مع محمد حنفى شيخ دلالى العقارات ، الذى جرد من تلك الشياخة لتلك الأسباب وعين بدلا منه (٤٨) .

ويحس من حركة العزل تلك ، وعلى الأقل من جهة الحرفيين، انها حـركة تستهدف التخلص مما تبقى من نفوذ هؤلاء المشـايخ وتقاليد الطوائف وعاداتها ، فقد انتشرت فى تلك الفترة عمليـة ارسال الشكاوى للمعية ، بينما لم تطف تلك الظاهرة بذلك الشكل من قبل ، وفى ذلك ما يدل على سعى أفراد الطوائف للأخذ بالجديد فى النظـام ، الذى لم يصحبـه تجديد فى أدوات الانتـاج وتحديثها ... الخ . بمعنى أن التغيرين لم يسيرا معـا ، مما أدى الى اعوجاج مسيرة الطوائف عامة ، والهيكل والبنـاء الطـائفى خاصـة .

---

(٤٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ أوامر جـ ٣ ، أمر من محمد بك ، رقم ٩٨٥ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٥ ، ص ٥٣٨ ، الى ناظر المحمودية والحوش .

(٤٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩٥ ، أوامر جـ ٢ ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٦١ ، ص ٣١ ، الى محافظ مصر .

وربما ساعد على ذلك وبطريق غير مقصود أو مباشر ، أن الدولة وجدت فى الدخول بين مشايخ الطوائف وأفرادها ما ينفذ سياستها ويخدم مصالحها ، ويوضح ذلك الأمر الصادر الى مدير الضبطية ، بطلب التنبيه على شيخ المنجدين بعدم التعرض الى الأنفار المنجدين ، لعدم تعطيل اشغال القصر (٤٩) مما يبين موافقة الأفراد وعدم موافقة الشيخ ، وبذا استفادت الحكومة من مثل تلك الأوضاع التى تنقل لها نبض الطوائف وما يدور فيها ، وهو ما لم تكن الدولة تعرفه أو تعايشه من قبل ، مما ساعد على ميوعة الهيكل والبناء الطائفى .

وساعد على ذلك أكثر اصدار نظارة الداخلية منشورا لكل الجهات ، فى شأن عزل مشايخ الطوائف والحارات والأئمان وتنصيبهم وجاء به « أنه ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ وتحمل نمرة ٦٠ بجلسة ٣٠ يونية عام ١٨٩٠ ، التى اعيدت فيها دراسة مسألة عزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات وتنصيبهم » . واطلع على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٦ يناير عام ١٨٨١ ، الذى وافق فيه المجلس على ما رأته نظارة الداخلية من تقرير قاقدة أن يكون وافق فيه المجلس على ما رأته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة « أن يكون عزل هؤلاء وتنصيبهم اداريا » والعزل يتم عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية .

---

(٤٩) معية سنية ، دفتر ٥٨ ، أمر من المعية السنية رقم ١٩٥ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٢١٨ ، الى مدير الضبطية .

وللنظارة المشار اليها التصريح بالانتخاب متى رأته موافقـا للأصول والقواعد المقررة ، والا يكون التعيين معتمـدا الا بعد التصديق عليه منها ، وذلك بشرط أن المخالفات التى تحدث من أحدهم فى الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها اداريا بقومسيون يشكل لذلك ، مع عدم الاخـلال بالدعوى التى يكون هناك محل لاقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول (٥٠) .

وبالمداولة فى ذلك قـرر المجلس تعـديل القـرار المذكور فيما يختص بعزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشـايخ الأثمان والحارات وتنصيبهم ، بمعنى أن يكون العزل والتنصيب بمعرفة المحـافظ المباشر ، بدون استئذان عن ذلك من نظـارة الداخلية (٥١) وربما يرجع ذلك الى سرعة الاجراءات والبعد عن البيروقراطية وما تضيعه من وقت يتلاشى معه كل حزم وجد .

ومع ذلك فان هـذا القرار يوضح أن العزل الادارى قد تقرر منذ سـنة ١٨٨١ ، وبذا فقـدت الطوائف شـيئا من اهم خصائصها وهو العزل والتنصيب المحلى أو الداخلى ، ثم انه يوضح لنا شيئا اهم وأخطر من ذلك وهو أن أمور الطوائف والحـرف بذلك الشكل قد أصبحت كلها بيد الحكومة متمثلة فى المحافظـة التى هيمنت عليهم بشكل قاطع ، تلاشى أمامه أى دور لهؤلاء الرجال ، بل وحبس أنفاسهم حتى ماتوا أو كادوا يموتون خنقا .

---

(٥٠) الوقائع ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، ص ١٧٤١ ، راجع الملحق .
ـ وأيضا : افـادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار فى ٢ يولية سنة ١٨٩٠ رقم ٦٠ ، بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم الاثنين ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ فى شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات والأثمان .
(٥١) نفسـه .

ومن كل ما سبق يتبين انه قد ظهر فى فترة ما بعد محمد على أن عمد الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم فى السابق ، أضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف ، وربما كان ذلك التوسع نتيجة لأنه قد ثبت لديهم ضعف مشايخ الطوائف أمام سلطة الدولة ، وانفتاح رجال الطوائف عليها ، بل والاستعانة بها على هؤلاء المشاريخ ، ورغم ذلك فان هذا الدور الجديد لم يقض على كل العادات والتقاليد ، بل ظل بعضها موجودا بالرغم من ازدياد تدخل الدولة فى شئونهم .

وقد أدى تدخل الدولة الى ميوعة النظام والبناء الطائفى ، فالتسهيلات التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف ، أدت الى ترهل ذلك البناء ، وافقدته أهم خصائصه ، وهى تحكمه فى حجم العمالة ، مع ضياع أهم عاداته وتقاليده ، كالتفاف أبناء الحرفة حول شيخهم ... ، حتى انه يمكن القول أيضا ان ذلك التدخل قد أدى الى اضطراب القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعا لذلك ضاعت خطورة الكيان الطائفى ، وساعد على ذلك أيضا ادخال بعض التعديلات على نظام الطوائف ؛ دون أن يصاحب ذلك تعديل فى أدوات الانتاج وتحديثها ، مما أدى فى النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها ، بشكل ساعد على انكسارها بسهولة أمام جحافل الغزو الصناعى الأجنبى ـ الداخلى والخارجى ـ لمصر ، ثم ذوبانها فى الحرب العالمية الأولى .

الفصل التاسع

عوامل تدهور واختفاء الحرف فى فترة الدراسة

فترة محمد على :

بعد أن انتهينـــا من دراســــة أوضـــاع الحرف وطوائفها بمرحلتيها ، مرحلة محمد على ، ثم مرحلة ما بعده حتى الحرب العالمية الأولى ، نواصل دراسة أسباب تدهورها عامة فى المرحلتين بشكل متصل غير منفصـــل ، بمعنى أننا لن نفصـل هنـا بين المرحلتين ، لاتصال بعض عوامل التدهور والاختفاء فى المرحلتين واستمرارها ، ولأن الفصـــل بينهما يجعل الصورة غير واضحـة ويشوش على الحقيقة ، بل ويطمسها .

وتعددت الآراء حول العوامل التى أدت الى تدهور نظـام الطوائف ، حيث رأى فيها بعض الكتـاب والمؤرخين رؤى كثيرة ، وذهب البعض منهم أيضـا فى تفسيرهم لها مذاهب شتى ، منها ابطال ما اتفق مع البحث ومنها ما اختلف ، ولذا اقتضت الأمانة العلمية عرض تلك الرؤى والتفسيرات ، بالاضـافة الى العوامل الجديدة التى أضافها البحث ، للخروج بنتائج تجلى الموقف ، وتساعد على ايضاح صـورة وحقيقـة الوضـع الحرفى فى فترة الدراســة .

فمنذ بداية القرن التاسع عشر كانت طوائف الحرف تعانى من الاضمحلال ، نتيجة للاضطرابات التى ألمت بالمجتمع المصرى فى

العصر المملوكى ، ثم جاء احتكار محمد على الصناعى ، فكان ضربة قاصمة شلت حركة الطوائف وفاعليتها خلال حكم محمد على ، فاذا كانت الدولة قد احتكرت فى عهده المنتجات بالسعر الذى تحدده ، واذا كان الحرفيون قد احتفظوا بمحلاتهم وأدواتهم ، فان نظام الاحتكار أفقدهم حرية شراء المواد الأولية وبيع انتاجهم (١) .

وباستخدام محمد على لأعداد ضخمة من أعضاء الطوائف (٢) تم القضاء على جانب هام من البناء الطائفى ، خاصة عندما هرب جزء كبير من أماكنهم الى أماكن أخرى . لأنه لم تكن هناك الاداة الحكومية التى تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل ذلك النظام ، وما ينطوى عليه من تدخل فى شئون آلاف الصناع بمصر ، ولذا فقد شاع التهرب من القيود الحكومية ، مما أدى بالتالى الى عدم منع الانتاج البرانى ، حتى اعترف محمد على بأن تنبيهاته بعدم بيع البرانى لم يشاهد منها ثمرة (٣) .

بالرغم من اقتران تنفيذ تنبيهاته وقوانينه بالقسوة أحيانا ، فقد أصدر محمد على أمرا بابطال معاصر زفتى ، لتجاسر الفلاحين على الأخذ والعطاء فى الأشياء الخارجة عن الميرى ، كما أصدر أيضا أمرا بالقبض على فلاحى قرية أشمون الذين اعتدوا

---

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة من نشأتها ـ ١٩١٩ ، ص ٣٣ .

(٢) ومنها انه عندما جردت عدة عساكر الى الحجاز فى عام ١٨١٦ صحبتهم أرباب صنائع وحرف ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

بالضرب على ناظر الأنوال عندما اخذ البرانى الموجود لديهم ، كذلك استخدام القواسين للتجسس على أصحاب المدابغ وصناع الحصر والنيلة ، للتأكد من انهم يعملون لحساب الحكومة وحدها ولا يتبعون طرقا جديدة فى الانتاج ، خوفا من زيادة الانتاج التى تؤدى الى خسارة المشاريع الأميرية (٤) .

وعلى ذلك فقد أضاف نظام الاحتكار أسبابا جديدة لتدهور الانتاج الحرفى ، فى وقت كان فيه ذلك الانتاج مهددا بالتدهور ، نتيجة للأسباب التى ذكرت قبل فرض ذلك النظام ، ونتيجة للنهضة الصناعية العالمية المتأثرة بالثورة الصناعية (٥) .

ورغم ذلك فان نظام محمد على لم يقض على نظام الطوائف ، فقد ظل عدد أعضاء الطوائف أكبر بكثير من عدد العمال الذين يعملون فى المصانع ، بالاضافة الى أن الصناعة التى انشأها محمد على ، كانت تتكون من فروع جديدة فى الانتاج ، ومن ثم فانها لم تدخل فى منافسة مع الحرف التى كان يمارسها رجال الطوائف فى الانتاج (٦) .

الا أن ذلك لا ينسينا ما ذهب اليه ذلك البحث من أن محمد على قد سلب مشايخ الحرفيين بعض مهامهم ، وأنه هدم عدة أسس من الأسس التى قام عليها النظام الطائفى ، أتى فى مقدمتها التوطن ، حيث كان الحرفيون يقطنون فى مكان واحد ، فأصبح ينقلهم الى حيث يحتاج ، كما نسف عملية احتكار الحرفة

---

(٤) نفسه ، ص ٧٤ .

(٥) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٦) ج. بير ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

للصناعة وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس ونشر فنون تلك الحرف عليهم ، كما هدم أساسا آخر عندما أدخل التقنين الى تلك الحرف هادما أساس سيرها على العادات والتقاليد الموروثة ، حتى وصل به الأمر الى عمل لوائح للطوائف ، ثم ادخاله لمبدأ العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وبذا تحول ذلك التدخل الى سيطرة حكومية على الطوائف الحرفية قتلت الحرية والحركة الحرفية ، بل وكادت تخنق تلك الطوائف .

* * *

فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى :

ومن هنا فان اضمحلال الطوائف واختفاء ما قد نجم أساسا عن التأثيرات التى حدثت فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، حيث حدثت فى تلك الفترة مؤثرات داخلية ناتجة على صدور قرارات ولوائح للحرف ، ومؤثرات أخرى خارجية متمثلة فيما أحدثته أوربا بمصر ، من غزو صناعى ... الخ .

فقد برز فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية ، ازدياد المنافسة الأجنبية وتفوقها على طوائف الحرف ، التى كانت تفتقر الى التمويل ، بل وتعانى فى تلك الفترة من ضعف نفوذها ، حيث حرمت من بعض حقوقها .

فاذا كانت بعض الاجراءات الادارية قد سلبت الطوائف بعض مقوماتها الأساسية ، فان هناك عوامل اقتصادية هامة فى تلك الفترة قد عملت على زعزعة كيان الطوائف ، وتمثل أخطر تلك العوامل وأهمها فى تغلغل الرأسمال الأجنبى ، وما أحدثه ذلك التغلغل من تغييرات كبيرة فى المجتمع ، ولاشك أن هذه المشاريع

الانتاجية أيضا قد استخدمت بعض الحرفيين فى مرحلة التدهور الطائفى (٧) .

فقد حمل أرباب الصناعة الجدد ، حلم تصفية المشاريع الصغيرة لفتح السوق أمامهم ، مما يعنى حلمهم بالقضاء على الحرف والحرفيين ، كما أن ايقاف المشروعات الصناعية الحكومية بعد محمد على ، وتسريح حرفييها المحتكين بالأوربيين وغير المتدربين على التقاليد الحرفية ، جعلهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

واذا أضيف ذلك الى تدفق المنتجات الأوربية والأوربيين الى مصر ، والذى تركز فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد انه من السهل فهم ما حدث مع غروب القرن ، لكثير من فروع الحرف المحلية بالقاهرة ، التى عانت كثيرا نتيجة للمنافسة الأوربية ، مثل انتاج الأوانى النحاسية وصناعة العاج والحفر على الخشب أو المعدن وأعمال الصباغة بلون النيلة ... الخ ، كما تدهورت صناعة النسيج بأسيوط ، بسبب منافسة الأقمشة الأوربية ، ونفس الوضع كان ينطبق على مناطق أخرى للحرف التقليدية مثل : دمياط والسويس وبنى سويف (٨) .

ومع ذلك فان القيود والاحتكارات التى فرضتها الطوائف الحرفية لم تنته على يد الأوربيين وحدهم ، فقد ازداد فى تلك الفترة تدخل الدولة فى شئون الحرفيين بلوائحها وقراراتها لهم ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر

---

(٧) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ص ٣٩ .
(٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

غير ما عرفت به ، فقد وضح فيها ضعف مشايخ الحرف أمام سلطاتها ، وكذا انفتاح الحرفيين على الدولة ، بل والاستعانة بها على المشايخ ، الا أن ذلك لم يقض على كل العادات والتقاليد الحرفية .

وقد نتج عن تدخل الدولة ميوعة النظام الطائفى والحرفى ، فقد أدت بتسهيلاتها التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف الى ترهل بنائها الطائفى حيث أفقدته شيئا آخر من أهم خصائصه وهو تحديد العمالة ، مع ضياع أخطر ما فى العادات والتقاليد الحرفية ،وهو التفاف أبناء الحرفة حول شيخهم .

وربما ساعد على ذلك ضريبة المهن الحرة (الباتنتا) التى فرضت عام ١٨٩٠ (٩) ، حيث عملت على اضعافه ، بسبب عجز كثير من الصناع على احتمالها ، لفقرهم وقلة مكاسبهم ، بالاضافة الى أن نظام الطوائف قد تأثر الى حد بعيد بانشاء المحاكم الأهلية ، حيث عده البعض ـ وهو ما نميل اليه ـ ضربة لنفوذ مشايخ الحرف (١٠) .

فقد قرر دكريتو ٩ يناير من عام ١٨٩٠ (الباتنتا) حرية الحرف (١١) ، كما ألغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية (١٢) . نتيجة

---

(٩) وتسمى أحيانا ، عوائد رخص على الصنائع ، أو ضريبة التصاريح الحرفية ، وهما صحيحتان أيضا .

(١٠) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١١) بمعنى انه أباح لكل شخص أن يمارس أى صناعة أو حرفة .

(١٢) أحمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ ـ ص ١٥١ .

لإباحته لكل شخص أن يمارس أى حرفة ، حتى أن ذلك الوضع قد دفع بأحد المؤرخين الى القول بأنه قد تم الغاء الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٢ ، وأن ذلك الالغاء لم يكن أكثر من اشارة الى اختفاء الصناعات المحلية ، لتحل محلها الصناعات الأوربية (١٣) وربما شجعه على ذلك الحرمان التدريجى للطوائف من معظم مهامها ، عن طريق صدور قرارات رسمية وبشكل متدرج قبل صدور ذلك الدكريتو ، حيث قام بتلك المهام مصالح الدولة واداراتها ، أو مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة ، الا أن نظام بعض طوائف الحرف كان يسمح لها رسميا بممارسة الاشراف الفعال حتى الحرب العالمية الأولى ، حيث اختفت بعدها (١٤) .

فمع استمرار بعض طوائف الحرف حتى الحرب العالمية الأولى ، سواء لتنظيمها أو لحاجة المجتمع اليها ، الا أن هناك عوامل عامة غير ما ذكر قد ساعدت على تدهور النظام الطائفى ، قد ذكرت فى أماكنها بالبحث ولذا فلا داعى لتكرارها (١٥) ، فقد ادت كلها الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها العام ، حتى أطاح الغزو الصناعى الأجنبى ببعضها ، وأطاحت الحرب العالمية الأولى بالبعض الآخر .

---

(١٣) محمد انيس ، تطور المجتمع المصرى ، ص ٨١ ، حيث كان لقيام المنشآت الحديثة فى ميدان المرافق والصناعة أثر فى تدهور الطوائف والصناعات الحرفية .

(١٤) ج.بير ، المرجع السابق ، ص ٣١١ – ص ٣١٢ .

(١٥) ومن ذلك ظهور حاجات استهلاكية لم تواكبها الحرف ، والتطور الذى حل بالمدن المصرية كدخول مياه الشرب اليها ، ودخول المواصلات ، وما تركه ذلك من أثر على السقائين والحمارة ... الخ ، وكذا تنظيم وتحديث ادارة الحكم بمصر وما انعكس أثره من سلب لقادة الحرفيين من أعمالهم ومهامهم ... الخ .

الخاتمــــة

أستفاد محمد على بمشايخ الطوائف ، فرغم أنه قلم أظافرهم الا انه لم يسلبهم كل حقوقهم او وظائفهم ، ويشهد على ذلك استعانته بهم لقضاء مصالحه وادارة جهاز دولته ، مما يعنى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى ، وان كان بشكل أقل عن ذى قبل ، مع أن هيكل الحرف لم يتغير كثيرا خلال رحلته ، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى أن الحرفيين وكذلك محمد على حاولوا الارتماء فى أحضان بعضهم البعض ، وكل منهم له أغراض واهداف يبغى تحقيقها مستفيدا بالآخر فى تنفيذها .

ففى البداية سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أرباب الحرف فى مكان واحد لسهولة مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا خطوة جديدة تجاههم بجمعهم لتسهيل أعماله وصناعاته وبذلك دخل الى ما عرف بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وتبعا لحاجته ، مع اكثاره من حرفييه بشتى الطرق ، التى كان احداها اغراء الحرفيين للعمل بمشروعاته ، مما يوضح أن سياسة الاحتكار لم تكن متصلبة ، بالرغم من قيامه باختراق الحرف وهدمه لعدة أسس من أسسها ومنها التوطن بجمعه لبعض الحرفيين وارسالهم الى المواقع التى تحتاجهم وانشاؤه لكوادره الخاصة ، وتوسيعه للقاعدة الحرفية

العامة ، وذلك بنشر الحرف من خارج الحرف التقليدية ، مما يشهد على نسفه لعملية احتكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، وذلك بنشر أصولها بين الناس . ثم حاول أن يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط ، أو التى لا تدر عائدا للتخلص من مشكلاتها وما تتطلبه من نفقات ، ومما يجدر ذكره انه اذا كان محمد على قد منح نفسه حق الاستثناء من الاحتكار فان معاونيه ومستشاريه كانوا يستثنون أيضا ، اما بنوايا طيبة أو ما يندرج تحت ما أشرنا اليه بفساد الادارة ، مما يلغى مقولة ان محمد على فرح فى تدهور الحرف ليعمل رجالها بمشروعاته ، استنادا الى القول الشائع خطأ بانه احتكر كل شيء صناعى ، وانه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده .

فالواقع ان محمد على لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول مصانعه وورشه ، ويشهد على ذلك انه لو كان مؤمنا بالعقيدة الاحتكارية ما سمع باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، فى الوقت الذى كان فيه محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويشهد على ذلك أيضا سماحه باقامة المشاريع الأجنبية ، ثم تخليه بنفسه عن أسلوبه الاحتكارى ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ، مما ينفى الصورة القاتمة التى رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية)ولكن ذلك لا يمكن أن يعفيه مما تحمله الحرفيون وكذلك مصر من جراء تطبيقه لسياسة الاحتكار .

فقد كانت الحرف موزعة فى أنحاء البلاد ، وكانت المنتج الطبيعى لما يحتاجه المجتمع المصرى خلال فترة البحث ، ومع ذلك فلم تعد التحولات التى أحدثها محمد على بنظامه الاحتكارى فى أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى عوامل جوهرية أثرت على تلك

التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، بالرغم من أن مستوى حياتهـا قـد كان أفضـل من شرائح المجتمـع المصرى الأخرى ، ويوضح ذلك استعراض بعض من أحوال تلك الحرف ، والذى يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن أوضـاع المجتمع عامة والحرفيين خاصة .

فقد حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين ، حتى وصـل الأمر به الى أن أمر بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وحتى لا يتشردوا ، بل انه تطرق الى شـتى مداخـل الحيـاة الحرفية نفسها لمحـاولة اصلاحها بما يعود عليهم بالنفع ، ومن أبرز تلك التدخلات عمليـة العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وعمل لوائح للطوائف ، بما يعنى وضعهـا على طريق التمـدن والتحديث والاستغناء عن العادات الموروثة ، بمعنى هـدم وبنـاء أساس آخر من أسس الطوائف ناهيك عن حله لبعض مشـكلات الحرفيين ، وكان أسـوأ ما فى تلك الرعاية والاشراف تحوله الى تدخل وسيطرة حكومية على الطوائف ، ربما انتهت الى خنق الحرية والحركة الطائفية .

اذ عملت الحـكومة على الوقـوف على كل دقـائق امور الحرفيين ، فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء عديـدة من الضرائب ، ونخـرج من دراسـة الضرائب فى فترة محمد على بأن بداية الاحتكار كانت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، فبعد أن أكد محمد على للمشايخ فى اجتماعه بهم انه سـيأخذ برأيهم فى التخفيف عن الحرفيين ، بدأ فى البحث عن حل فعلى بديل للفروض والضرائب العديدة ، حلا لمشـاكله المـالية فعثر عليها فى أسلوب الاحتكار ، الذى تراجع عنه فيما بعد ، فى الوقت الذى تابع فيه أيضـا سياسـة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

وعلى نفس النهج سارت الحكومات التى جاءت بعد محمد على فى التحول عن أسـلوبه الاحتكارى ، فأبطلوا التزام بعض الصناعات الحكومية ، وصرحوا بانشاء الصناعات لمن يشـاء مقابل تأديـة العوائد المقررة عليها من قبل الميرى ، مع ملاحظـة دور انجلترا فى اتباع مصر لتلك السياسات ، وقد نتج عن عمليـة الايقـاف والاستغناء تسريح الحرفيين من تلك المشاريع وهم غير متربين على التقاليد الحرفية ، مما جعل منهم بالاضـافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

وقد كانت أعلى نسـبة للحرفيين بالقـاهرة فى الأزبكيـة ، فالجمالية ، ثم بولاق والدرب الأحمر ، أما أقلها فكانت بمصر العتيقة فطوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما الاسكندرية فقد تناقص عدد حرفييها تمشيا مع الجو العام للحرف ، مما دعا كرومر الى أن يطلب من حكومتهأن تبحث عن حل تحفز به همم الحرفيين المصريين ، ويكثر منهم وفق النهضـة الحرفية الجديدة بالعـالم الغربى ، الا أن المصريين لم يستجيبوا لتلك النـداءات فضاعت حرفهم بحرفييها .

وحتى لقلة التى اتجهت من الحرفيين الى الصناعة الحديثة، عمل بعض منهم بعد تعلمهم الحرف الحديثة فى المشاريع الأجنبية، مما يبين كيفية تحول بعض الحرفيين الى عمال بأجر عند رجـال الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم أمل تصفية المشاريع المصرية الصغيرة لاستيعاب عمالها ، وفتح السوق أمامهم ، مما يدل على أن حكومات ما بعد محمد على ، قد تحولت عن العمل الانتاجى ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار وسيادة مناخ الاقتصاد الحر .

وبالنسبة لتنظيمات الدولة تجاه حرفييها فى فترة ما بعد محمد على ، فبالاضافة الى سيرها على خط محمد على تجـاه

الحرفيين العاملين عنده ، فقد حولت مشاريعها وحرفييها الى ما يربحها وذلك بتنظيماتها الادارية ، أما بالنسبة لتنظيماتها المالية فى تلك الفترة فقد ظهر فيها اتجاهات انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف اجور عن فترة وجود الحرفى بالمستشفى أو تعيين ابن محل والده ، كما واصلت سياسة الاعفاء الضريبى لبعض طوائف الحرف ؛ لضيق حالهم وضعف تكسبهم ورحمة بهم وتشجيعا لهم ... الخ .

كما كان من بين تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو ما لم يكن من قبل ، مما ميز تلك الفترة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ؛ بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر غير ما عرفت به .

وقد نتج عن تدخل الدولة فى الفترة الأخيرة ميوعة نظام وبناء الطوائف ؛ نتيجة للتسهيلات التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف ، حيث ادت تلك التسهيلات الى ترهل ذلك البناء وفقده لأهم أسسه ، وهى تحكمه فى حجم العمالة ، مما أدى الى ضياع أهم عاداته وتقاليده متمثلة فى التفاف رجال الحرفة حول شيخهم، وبصفة عامة فقد نتج عن ذلك التدخل ضياع القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعا لهذا — وغيره الكثير — انتهت خطورة الكيان الطائفى وربما ساعد على ذلك ، بالاضافة الى عوامل أخرى عديدة ، ادخال التعديلات على النظام الطائفى ، دون أن يواكب ذلك تعديل وتحديث فى نظم وادوات الانتاج ، مما ادى فى النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف ببنائها وهيكلها ، بشكل ساعد على انكسارها أمام الغزو الصناعى الأجنبى لمصر ، ثم ذوبانها فى الحرب العالمية الأولى .

الملحـــق

وهو عبارة عن منشور من الداخلية لجميع الجهات بشأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأثمان ، ونظرا لانه يلقى اضــواء عديدة على عدة جوانب فقد آثرنا أن نلحقه بالبحث وهو كما يلى :

نظــارة الداخلية :

(منشـور لكل الجهات فى شأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأثمان هو) . هذا ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ٩٠ نمرة ٦٠ بالجلسة المنعقدة فى يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ ــ ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م أعيدت المذاكرة فى مسألة عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأثمان والحــارات وصار الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢ جمادى سنة ١٣٠٤ هـ ــ ٢٦ ينــاير سنة ١٨٨٦ م الذى وافق فيه المجلس على ما رأته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة تتبع فى ذلك مقتضاها أن عزل وتنصيب من ذكروا يكون اداريا والعزل يكون عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر

المصدر : الوقائع المصرية ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، نظـار الداخلية ، ص ١٧٤١ .

يستوجب عزله ، كما ان انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية وللنظارة المشار اليها التصريح به متى رأته موافقا للأصول والقواعد المقررة وأن لا يكون التعيين معتمدا الا بعد التصديق عليه منها وذلك بشرط أن المخالفات التى تحصل من أحد المشايخ والرؤساء والمخاترة المذكورين فى الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها اداريا بقومسيون يشكل لذلك وهذا مع عدم الاخلال بالدعوى التى يكون هناك محل لاقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول وبالمداولة فى ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور فيما يختص بعزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأثمان والحارات بمعنى ان يكون العزل والتنصيب بمعرفة المحافظ المباشر بدون استئذان عن ذلك من نظارة الداخلية وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضى ما تقرر .

المسطر قبل صورة الافادة الواردة للداخلية من جانب رئاسة مجلس النظار فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ — ٢ يولية سنة ١٨٩٠ م نمرة ٦٠ بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٧ هـ — ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م فى شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشاريخ الحارات والأثمان فينبغى اتباع ما تقرر بجهتكم وفى تاريخه نشر لعموم الجهات بذلك .

تحريرا فى يولية سنة ١٨٩٠ م — ذى القعد سنة ١٣٠٧ هـ .

المصـــادر

أولا ـ الوثــائق :

(أ) وثائق غير منشورة باللغة العربية :

ـــ وثائق المعيــة السنية بشقيها العربى والتركى ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية ، واستخدمنا منها دفاترها ومحافظها المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القوميــة .

ـــ وثائق ديوان خديوى ، واستخدمنا منها أيضا دفاترها المذكورة فى أماكنها ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

ـــ وثائق مجلس الملكيــة تركى ، واستخدمنا منها كذلك دفاترها الواردة فى البحث . وكذا محافظها المثبتة فى البحث ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

ـــ وثائق ديوان الويركو بمصر عربى ، واستخدمنا منهـا الدفاتر المذكورة بالبحث ، وهى محفوظة بدار الوثائق القوميــة .

- وثائق ديوان الداخليــة ، واستخدمنا منها دفاترهـا المذكورة فى مواضعها ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

- وثائق المجلس العالى تركى ، واستخدمنا منها الدفاتر المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

- وثــائق ديوان شــورى المعاونــة بشقيــه الســكندرى والقــاهرى ، واستخدمنا وثائقها المذكورة بالبحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

- وثــائق ديوان عموم المــالية ، واستخدمنــا وثائقهـا الموضحــة بالبحث ، والمحفوظــة كذلك بدار الوثــائق القوميــة .

- وثائق المجلس المخصوص ، واستخدمنا منها الدفــاتر والمحافظ المذكورة بالبحث ، والمحفوظة فى دار الوثائق القوميــة .

- وثائق أوامر محمد على ، واستخدمنــا منها محــافظ ذوات تركى ، وهى أيضا محفوظة بدار الوثائق القومية .

(ب) الوثائق المنشورة باللغة العربية والكتب الوثائقية :

١ - التقــارير :

- كرومر ، تقرير عن المــالية والادارة والحــالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجم فى ادارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها عــام ١٩٠٦ ، وكان قد رفعه الايرل

كرومر قنصل انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر ووقتها ، الى السردار ودجراى ناظر خارجيتها .

— دوهاميل ، تقرير للكولونيل دوهاميل ، الذى كان يعمل قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية من عام ١٨٣٧ ، وهو معرب بكتاب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على .

٢ ـ الكتب الوثائقية :

— اتحاد الصناعات : الكتاب الذهبى ، بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيسة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

— امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٦ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— .... جـ ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ أ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- .... ، وصف مصر ، جـ ٤ ب.س جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، سنة ١٩٧٩ .

- على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- .... ، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة الاسكندرية جـ ٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

ثانيا ـ أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

- حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بقسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .

- شركة شل لمصر ليمتد (تحت الحراسة) ، مجموعة المحاضرات العامة التى القيت خلال الموسم الثقافى لعام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ثالثا ـ المراجع العربية :

ـ أ.ب. كلوت بك :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جـ ٢ ، مطبعة أبى الهول ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

ـ أحمد أحمد الحتة :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

ـ أحمد محمد ابراهيم :

الاقتصاد السياسى ، جـ ١ ، ط ٢ فى مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

ـ اميل فهمى حنا شنودة :

تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة يولية ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

ـ أمين عز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ أمين عز الدين :

شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ .

— السيد رجب حراز :

المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، مكتبة دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— أندريه ريمون :

فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب روزاليوسف ، القاهرة ، عدد ١٧ ، يولية ١٩٧٤ .

— أنور عبد الملك :

نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— باتريك أوبريان :

ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حمادة ؛ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ .

— ج . بير :

دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جمال الدين محمد سعيد :

اقتصاديات مصر ، ط ٣٢ ، مطبعة لجنة البيان العربى ؛ القاهرة ، ١٩٦٤ .

ــ جـون مارلـو :

تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ــ ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

ــ حسين خلاف :

التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ــ حسين على الرفاعى :

الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

ــ حليم عبد الملك :

السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

ــ راشد البراوى وآخر :

التطور الاقتصادى فى مصر ، ط ٥ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ــ سليمان محمد النخيلى :

الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ ــ ١٩٥٢ ، الاتحاد العام للعمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— شـفيق غربـال :

محمد على الكبير ، كتاب الهلال ، القاهرة ، عدد ٤٣٠ ، أكتوبر ، ١٩٨٦ .

— شهدى عطية الشافعى :

تطور الحركة الوطنية المصريـة من ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صـالح جـودت :

مصر فى القـرن التاسـع عشر ، مكتبـة الشـعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ .

— صـالح رمضـان :

الحيـاة الاجتماعيـة فى مصر فى عصر اسـماعيل من ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧

— عاصـم الدسـوقى :

دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، البحث فى التاريخ ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢ — ١٨٩٢، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

عصر محمد على ، ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

ــ عبد العزيز سليمان نوار :

تاريخ مصر الاجتماعى ، ط ٤ ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

عبد المنعم الغزالى الجبيلى :

تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم ، جـ ١ ، مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ــ على الجريتلى :

تاريخ الصناعة فى مصر ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ــ على بركات :

رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، عدد ٥٤ ، ١٩٨٢ .

ــ على لطفى :

التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

ــ فوزى جرجس :

دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ،

مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

— محمد أحمد أنيس :

تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— محمد أحمد أنيس وآخر :

الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون :

بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— محمد عبد العزيز عجمية :

دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— محمود الشرقاوى :

مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ـــ محمــد متــولى :

الأصول التاريخية للراسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ـــ مصطفى القونى :

تاريخ مصر السياسى والاقتصــادى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

ـــ هيلين آن ريفلين :

الاقتصـــاد والادارة فى مصر ، ترجمـــة د. أحمـد عبـد الرحـيم مصـطفى وآخـر ، دار المعــارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

رابعـا ـ الدوريــات

ـــ الوقائع المصرية واستخدمنا منها أعدادا كثيرة لسنوات عديدة تقع بين عامى ١٨٢٩ و ١٩١٤ .

خامسا ـ المراجع الأجنبية

— Bear Gabriel : Egyptian guilds in Modern Times, Jerusalm, 1964.

— Richmond. J.C.B. : Egypt 1798 — 1952, London, 1977.

— Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt, London, 1969.

— Tignor. L. Robert : Modernization and British colonial Rule in Egypt.1882 — 1914. Princeton, 1966.

الفهــرس

الصفحة

الصفحة

صــــدر فى هــذه الســـلسلة

١٠ ـ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ـ دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ ـ ١٨٤٨ » .
د . نسيم مقار .

١١ ـ حول الفكرة العربية فى مصر ـ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .
د . فؤاد المرسى خاطر .

١٢ ـ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ـ « دراسة تاريخية » .
د . يواقيم رزق مرقص .

١٣ ـ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د . سامية حسن ابراهيم .

١٤ ـ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ ـ ١٩٢٤ .
د . أحمد دياب .

١٥ ـ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .
أحمد عصام الدين .

١٦ ـ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا .
د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول » .
د . أحمد زكريا الشلق .

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى » .
د . حمادة محمود اسماعيل .

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية .
د . لطيفة محمد سالم .

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ٠
د ٠ عادل حسين غنيم ٠
٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » ٠
د ٠ زين العابدين شمس الدين نجم ٠
٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ٠
د ٠ زكريا سليمان بيومى ٠
٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ ٠
د ٠ حلمى احمد شلبى ٠
٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى افريقيا ٠
د ٠ شوقى الجمل ٠
٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ٠
د ٠ فاطمة علم الدين ٠
٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية ٠
د ٠ على شلش ٠
٢٧ ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ ٠
د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠
٢٨ ـ عصر حككيان ٠
أ ٠ د / أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠
٢٩ ـ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ٠ ١٨٩١ ـ ١٩١٣ ٠
د ٠ حلمى أحمد شلبى ٠
٣٠ ـ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ٠
د ٠ سعيدة محمد حسنى ٠
٣١ ـ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ ٠
د ٠ عاصم محروس عبد المطلب ٠
٣٢ ـ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ٠
د ٠ اسماعيل محمد زين الدين ٠

٣٣ ــ دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى ٠
د ٠ حمادة محمود اسماعيل ٠
٣٤ ــ المعتدلون فى السياسة المصرية ٠
د ٠ أحمد الشربينى السيد ٠
٣٥ ــ اليهود فى مصر ٠
د ٠ نبيل عبد الحميد سيد أحمد ٠
٣٦ ــ مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين الســـادس عشر والسابع عشر ٠
د ٠ الهام محمد على ذهنى ٠
٣٧ ــ المعتدلون فى السياسة المصرية
ماجدة محمد حمود
٣٨ ــ مصر والحركة الوطنية ٠
أ ٠ د / محمد عبد الرحمن برج ٠
٣٩ ــ مصر وبناء السودان الحديث ٠
د ٠ نسيم مقار ٠
٤٠ ــ تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ ــ ١٩٨١
د ٠ محمد أبو الاسعاد
٤١ ــ الماسونية فى مصر
د ٠ على شلش
٤٢ ــ القطن فىالعلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٨ ــ ١٩٤٢
د ٠ عاصم محروس عبد المطلب
٤٣ ــ المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة ٠
د ٠ محمد صابر عرب
٤٤ ــ السودان فى البرلمان المصرى
الجزء الثانى ١٩٣٦ ــ ١٩٥١ د٠ يواقيم رزق مرقص
وبين يديك :
طوائف الحرف فى مصر
د٠ عبد السلام عبد الحليم عامر

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٥١٠١

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977—01—3373—6


٣٦٠ قرشا
الغلاف للفنان : محمود الهندى